جامعة قاصدي مرباح ورقلة– الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي،الطور الثاني

في ميدان:علوم اقتصادية، علوم التسيير، علوم تجارية

فرع:علوم مالية ومحاسبية و علوم تجارية

تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنوان:

تقييم معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة 560 ومدى استجابة هذا المعيار للبيئة الجزائرية

(أراء عينة من محافظي حسابات ورقلة،الاغواط،الوادي،الجلفة)

(مارس2017)

من إعداد الطالبة:صديقي سارة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 15ماي 2017.

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ .د/.....بدوي الياس.....(أستاذ محاضر، جامعة ورقلة) رئيسا .

أ .د/ مقدم خالد..... (أستاذ محاضر، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا .

أ.د /.....زقراري حياة.....(أستاذ محاضر، جامعة ورقلة) مناقشا .

السنة الجامعية: 2017/2016

قاصدي مرباح ورقلة– الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي،الطور الثاني

في ميدان:علوم اقتصادية، علوم التسيير، علوم تجارية

فرع:علوم مالية ومحاسبية و علوم تجارية

تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنوان:

تقييم معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة 560 ومدى استجابة هذا المعيار للبيئة الجزائرية

(أراء عينة من محافظي حسابات ورقلة،الاغواط،الوادي،الجلفة)

(مارس2017)

من إعداد الطالبة:صديقي سارة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 15ماي 2017.

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ .د/.....بدوي الياس.....(أستاذ محاضر، جامعة ورقلة) رئيسا .

أ .د/ مقدم خالد..... (أستاذ محاضر، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا .

أ.د /.....زقراري حياة.....(أستاذ محاضر، جامعة ورقلة) مناقشا .

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

منبع الحنان و سند الحياة أمي الغالية

إلى روح أبي الغائب الحاضر رحمه الله

إلى قرة عيني ابنتي لينة

إلى إخوتي و أبنائهم كل باسمه و إلى عمار قزّال

إلى شقيقة الفؤاد ماجدة

إلى من كان له الفضل في إكمال مشواري الدراسي بعد الله ، خليفة والدي أخي صديقي الشيخ.

إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي.

شكر و عرفان

الحمد لله و الصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أّما بعد:

أشكر الله العلّي القدير على نعمته و فضله و توفيقه في إتمام هذا البحث

كل الشكر و التقدير لأستاذي المشرف مقدم خالد الذّي لم يبخل بجهده وعمله وتوجيهه لما فيه صالح البحث، و أتقدم أيضا بجزيل الشكر و الامتنان إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة و لكل الأساتذة المحكمين، و شكر جزيل موصول بالامتنان للأستاذ رشيد مناصريه الذي أحي فيه روح التواضع و المعاملة الممتازة فجزاه الله عنّي كل خير وطالبة الدكتوراه قزال أحلام لمساعدتي في البرنامج الإحصائي spss، وكل من ساعدني في توزيع الاستبيان ومد لي يد العون في جميع المراحل و أخصّ منهم حسام ،عبد الجليل،ماجدة ، ولكل الأصدقاء الزملاء.

أخيرا أسأل الله الكريم أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم و أن يتقبله منّي و يجعله في ميزان حسناتي.

ملخص الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى معرفة مدى تطبيق معيار التدقيق الأحداث اللاحقة بالجزائر ومدى تأثير البيئة الجزائرية للتدقيق ومدى ملائمة هذا المعيار للواقع المهني بالجزائر ومن خلال هذا البحث تم التوصل إلى أهمية تطبيق معيار التدقيق 560 الأحداث اللاحقة بالجزائر ومدى التزام مراجع الحسابات بالمعيار وإجراءاته ،حيث اعتمدنا في دراستنا على استبيان تضمن أسئلة مقسمة على محورين حيث يستجيب كل محور لفرضية من فرضيات الدراسة.وقد تم توزيعه على مستوى ولاية (ورقلة ،الوادي،الاغواط ،الجلفة)حيث شملت عينة الدراسة خبراء محاسبين ومساعدي خبراء محاسبين ومحافظي حسابات ومساعدي محافظي حسابات واعتمدنا في تحليل الاستبيان على spss وبرنامج excel وخلصت دراستنا إلى أن المدقق الجزائري يعمل بإجراءات معيار التدقيق الأحداث اللاحقة .

الكلمات المفتاحية:

الأحداث اللاحقة، ، تاريخ تقرير المدقق، معيار التدقيق ،تاريخ الإقفال ،تاريخ إصدار الكشوف المالية

Abstract:

Cette recherche vise à connaître l'étendue de l'application de la norme l'audit et les événements ultérieurs en Algérie et l'impact de l'environnement algérien de l'audit .l'appropriés et l'étendue de cette norme professionnelle de la réalité en Algérie et à travers cette recherche a été atteint à l'importance de l'application de la norme d'audit 560 Événements postérieurs en Algérie Et l'ampleur de l'engagement de l'auditeur aux critères *et procédures Où nous avons adopté dans notre étude comportait un questionnaire divisé en trois questions axes. Où nous avons adopté dans notre étude comportait un questionnaire divisé en trois questions axes Où chaque axe répond à l'hypothèse des hypothèses de l'étude Il a été distribué au niveau des wilayas (Ouargla, vallée, Laghouat, Djelfa) où l'échantillon d'étude comprenait des experts des experts-comptables et assistants comptables et les commissaires aux comptes et les commissaires adjoints ,nous avons adopté dans le questionnaire le programme SPSS Excel analyse et nous avons conclu que les procédures de travail auditeur algérien sont appliqués de même pour la norme des événements ultérieur*

Mots-clés:

Événements postérieurs à la date, **du rapport de l'auditeur**, **norme d'audit**, **la date de clôture**, **la date de publication des états financiers**

قائمة المحتويات:

المحتويات	
الإهداء	I
شكر وعرفان	II
ملخص	III
قائمة الجداول	VI
قائمة الإشكال البيانية	VIII
قائمة الملاحق	IX
المقدمة	أ
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الأحداث اللاحقة والمعايير التي تؤطرها	**1**
تمهيد	2
المبحث الأول: الأحداث اللاحقة من منظور المحاسبة والتدقيق	3
المبحث الثاني:الدراسات السابقة	19
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني:الدراسة الميدانية	32
تمهيد	33
المبحث الأول:الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	34
المبحث الثاني:عرض وتحليل نتائج الاستبيان	45
خلاصة الفصل الثاني	64
خاتمة	66
قائمة المراجع	69
الملاحق	75
الفهرس	85

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-2)	عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة من عينة الدراسة	35
(2-2)	توزيع العينة حسب متغير الجنس	35
(3-2)	توزيع العينة حسب متغير العمر	36
(4-2)	توزيع العينة حسب متغير الفئة الوظيفية	36
(5-2)	توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي	37
(6-2)	جدول رقم توزيع العينة حسب متغير الخبرة	38
(7-2)	يوضح ليكارت دو الثلاث درجات	39
(8-2)	يوضح مجال المتوسط الحسابي المرجح ليكارت دو الثلاث درجات	39
(9-2)	الصدق الداخلي للبعد الأول(يتعامل المراجع مع الأحداث التي وقعت بين تاريخ نهاية السنة وتاريخ تقرير المدقق وفق الإجراءات التي جاء بها معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة)	41
(10-2)	الصدق الداخلي لفقرات البعد الثاني (تقييم الأحداث التي يعلم بها المدقق بعد تاريخ تقرير التدقيق إلى غاية تاريخ اعتماد الكشوف المالية يتطلب إجراء)	42
(11-2)	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية	43
(12-2)	يمثل الصدق البنائي (علاقة المحور بمجموع عبارات المحاور)	44
(13-2)	يمثل نتائج معامل الثبات الاستبيان ككل	44
(14-2)	يمثل نتائج معامل الثبات لمحاور الاستبيان	45
(15-2)	يوضح متغيرات الدراسة	45
(16-2)	نتائج الاستبيان لأفراد العينة حول فقرات المحور الأول يتعامل مراجع الحسابات في الجزائر وفق معيار التدقيق الأحداث اللاحقة	46
(17-2)	نتائج الاستبيان لأفراد العينة حول فقرات المحور الثاني مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية	49
(18-2)	التالي العلاقات الارتباطية بين جميع المتغيرات	50
(19-2)	يوضح الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	51
(20-2)	يوضح تحليل تباين خط الانحدار	51
(21-2)	يوضح قيم معاملات خط الانحدار	51
(22-2)	يوضح تحليل التباين الأحادي لدراسة فروق متوسطات إجابة مراجعي الحسابات على مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية حسب الجنس	53

(2-23)	تحليل التباين الأحادي لدراسة فروق متوسطات اجابة مراجعي الحسابات على مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية حسب العمر	53
(2-24)	يوضح تحليل التباين الأحادي لدراسة فروق متوسطات نظرة مراجعي الحسابات حول مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية حسب الرتبة الوظيفية	53
(2-25)	يوضح تحليل التباين الأحادي لدراسة فروق متوسطات إجابات مراجعي الحسابات حول مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية على حسب المستوى التعليمي	54
(2-26)	يوضح تحليل التباين الأحادي لدراسة فروق متوسطات إجابات مراجعي الحسابات حول مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية على حسب الخبرة	54

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	يوضح طبيعة التوزيع	51
(2-2)	يوضح مدى ملائمة خط الانحدار	62

قائمة الملاحق :

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
(1)	استمارة الاستبيان	75
(2)	الأساتذة المحكمين لاستمارة الاستبيان	77
(3)	توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية مقاييس الإحصاء الوصف	78
(4)	معامل الارتباط لتبيان الصدق الداخلي والصدق البنائي	78
(5)	الفاكرونباح لحساب ثبات الاستبيان	81
(6)	متوسطات و انحرافات محاور الاستبيان وفقراتها	81
(7)	العلاقات الارتباطية بين المتغيرات	82
(8)	تحليل التباين الأحادي One way ANova	83

المقدمة

توطئة:

أصبح تطوير مهنة التدقيق ضرورة حتمية لأنها تمثل أداة رقابية فعالة في يد الملاك أو المساهمين لرقابة من أوكلت لهم إدارة تلك الشركات ؛و بما أن مخرجات النظام المحاسبي في المؤسسة هي المرآة التي تعكس الوضعية المالية للشركة ونتائج نشاطها خلال الدورة، فان المراجعة تعتبر المكمل للعمل المحاسبي.إن مهمة المراجع ترتكز على فحص نتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية المتعلقة بنهاية الدورة إلا أنه هناك أحداث لاحقة تتأثر بها الكشوف المالية،كأحداث تقع بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير مراقب الحسابات وأحداث تكتشف بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات وقبل إصدار البيانات المالية لهذا دعت الضرورة لتا طير هذه الأحداث ضمن الممارسات المحاسبية وهذا ما أدى إلى صدور معايير محاسبية لمعالجة الأحداث اللاحقة كالمعيار الدولي رقم 10،ولتلبية وتوجيه احتياجات عملية التدقيق لهذه الأحداث تم إصدار معيار التدقيق الدولي 560 الأحداث اللاحقة .

وفي ظل الإصلاحات التي مست مهنة المحاسبة في 10 سنوات الأخيرة في الجزائر قام المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار مجموعة من معايير التدقيق ابتداءا من فيفري 2016 من بينها معيار التدقيق الجزائري 560 وهذا الأساس يتم مناقشة وتحليل هذا المعيار في بيئة التدقيق الجزائرية .

أ الإشكالية:من خلال ما سبق نطرح السؤال التالي:

ما مدى تطبيق معيار التدقيق الأحداث اللاحقة، و مدى استجابة هذا المعيار للبيئة الجزائرية ؟

ولتبسيط الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- س1 :كيف يتعامل مراجع الحسابات مع الأحداث اللاحقة ؟
- س 2: ما مدى استجابة معيار التدقيق الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية ؟
- س 3 :ما مدى وجود علاقة ارتباطيه بين المتغير التابع (ما مدى استجابة معيار التدقيق الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية) والمتغير المستقل (يتعامل مراجع الحسابات في الجزائر وفق إجراءات معيار التدقيق 560الاحداث اللاحقة) ؟
- س4 : ما مدى تاثير المتغيرات الشخصية على استجابة معيار التدقيق الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية ؟

ب فرضيات الدراسة:للإجابة عن التساؤلات السابقة نتبنى الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى**: يتعامل مراجع الحسابات في الجزائر وفق إجراءات معيار التدقيق 560الاحداث اللاحقة.
- **الفرضية الثانية**: يتماشى معيار التدقيق الأحداث اللاحقة مع البيئة الجزائرية .
- **الفرضية الثالثة** : وجود علاقة ارتباطيه بين المتغير التابع (ما مدى استجابة معيار التدقيق الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية) والمتغير المستقل (يتعامل مراجع الحسابات في الجزائر وفق إجراءات معيار التدقيق 560الاحداث اللاحقة).
- **الفرضية الرابعة** :تؤثر المتغيرات الشخصية على استجابة معيار التدقيق الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية .

ت مبررات اختيار الموضوع:

تكمن أهمية البحث في إبراز دور هذا المعيار الجزائري،

-إبراز أهمية معيار التدقيق الأحداث اللاحقة بالنسبة لمراجع الحسابات عند قيامه بالمراجعة

-توفير مرجع للباحثين حول هذا المعيار الجزائري لتدقيق الجديد الصادر في 2016

-الرغبة في دراسة موضوع جديد لم يدرس في الجامعة الجزائرية بفروعها إن لم نخطئ.

الميول الشخصي لكل ما يتعلق بالتدقيق.

ث أهداف الدراسة وأهميتها:

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف البحث في ما يلي:

- تحليل ودراسة معيار التدقيق الجزائري 560 الأحداث اللاحقة.
- فهم مدى استجابة معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة لممارسات تدقيق الأحداث اللاحقة من طرف مراجعي الحسابات في المنطقة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية البحث في انه يتناول معيار التدقيق الجزائري 560 الأحداث اللاحقة والذي اصدر حديثا في فيفري 2016 حيث الدراسة الأولى من نوعها المتناولة لهذا المعيار .

ج حدود الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى النتائج فان الدراسة ارتبطت بالحدود المكانية والزمنية:

الحدود المكانية:

في هذه الدراسة حاولنا معرفة أراء المهنيين من محافظي حسابات وخبراء محاسبيين ومساعديهم ضمن حدود مكانية في الجزائر وبالتحديد(ورقلة ،الجلفة ،الوادي ،الأغواط)

الحدود الزمنية:

تمثلت حدود الدراسة الزمنية في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع استمارة الاستبيان وتاريخ استلام أخر استمارة (من1 الى إلى 31 مارس 2017).

ح منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

تتطلب الدراسة التي نحن بصدد تناولها الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي قصد وضع تصور شامل للموضوع وذلك من خلال تحديد المشكل ودراسته بالاعتماد على مجموعة من الفرضيات ،وكذلك اختيار الوسيلة المناسبة لجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها ،حيث إن الاستبيان الوسيلة الأنسب بالنسبة لدراستنا الحالية وهو ما سيتم الاعتماد عليه من اجل التحقق من فروض الدراسة.

خ مرجعية الدراسة :

تم الاعتماد على عدة مراجع مشكلة من كتب ،مقالات ، ملتقيات ،رسائل جامعية ،ووثائق رسمية التي تم الاعتماد عليها في بناء التصور النظري ،ودراسة حالة من خلال الاستبيان لإثراء الدراسة بالجانب التطبيقي للموضوع .

د صعوبات االدراسة:

- صعوبة توزيع الاستبيان على مراجعي الحسابات وتحديد مكان تواجدهم .
- التعرض للرفض من قبل الكثير من مكاتب مراجعي الحسابات على ملئ استمارة الاستبيان بسبب تزامن توزيع الاستبيان مع أعمال نهاية السنة .

ذ هيكل الدراسة:

ينقسم البحث إلى فصليين أساسيين الفصل الأول يتضمن الجانب النظري حيث يتناول المنظور المحاسبي للأحداث اللاحقة وممارسات التدقيق بالنسبة للأحداث اللاحقة في المعيار الدولي والمعيار الجزائري الأحداث اللاحقة560،،والفصل الثاني يتضمن الدراسة الميدانية ويشمل على مبحثين ، ففي المبحث الأول نتناول الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني فقد تضمن الإحصاء الاستدلالي للدراسة الميدانية.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الأحداث اللاحقة والمعايير التي تؤطرها

تمهيد:

تحظى مهنة التدقيق باهتمام كبير نظراً لأهميتها في إرساء الشفافية و تعزيز الثقة بالمعلومات المالية الناتجة عن مختلف التعاملات الاقتصادية ،والتي يوليها أصحاب المصالح والمتابعين للأنشطة المالية أهمية بالغة وعلى اعتبار ما وصلت إليه المهنة من مكانة واهتمام كان لابدّ من تطوير المهنة من خلال إصدار معايير تؤطر مهنة التدقيق والتي كان من بينها معيار التدقيق 560 الأحداث اللاحقة،حيث سنحاول من خلال هذا الفصل تناول هذا المعيار ومقارنته من المعيار الدولي بالإضافة إلى المنظور المحاسبي لهذه الأحداث.

ولدراسة هذا الموضوع ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول تمّ تخصيصه لإيضاح الجانب النظري والمبحث الثاني خصّص لعرض دراسات تناولت جزء من الموضوع أو موضوع مشابه له مشابه له .

المبحث الأول:الأحداث اللاحقة من منظور المحاسبة والتدقيق.

نتناول في هذا المبحث الإطار النظري للأحداث اللاحقة من الجانب المحاسبي وهذا حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (10) والنظام المحاسبي المالي،ونحدد مسؤوليات مراجع الحسابات عن الأحداث اللاحقة بمعيار التدقيق الأحداث اللاحقة الدولي والجزائري.

المطلب الأول:المنظور المحاسبي للأحداث اللاحقة.

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى النظرة المحاسبية للأحداث اللاحقة من منظور المعيار المحاسبي الدولي رقم (10) والنظام المحاسبي المالي .

الفرع الأول : المعيار المحاسبي الدولي للأحداث اللاحقة رقم (10).

تم اعتماد المعيار المحاسبي الدولي رقم (10) من قبل لجنة المعايير المحاسبية الدولية في شهر مارس من سنة 1999م واعتبر نافذ المفعول من جانفي 2000م ، يتضمن هذا المعيار الأحداث التي تحدث خلال الفترة اللاحقة لتاريخ التقرير وهي أحداث قد تستوجب التعديل وقد لا تستوجب التعديل وتتطلب الإفصاح في القوائم المالية حيث يمكن القول إن هذا المعيار يبين ضرورة تجسيد أي حدث يحدث خلال فترة إعداد التقارير المالية إذ يتعرض المعيار إلى التمييز بين الأحداث التي تقدم أدلة على عمليات أو بيانات كانت موجودة بتاريخ الميزانية وأحداث أخرى تقدم معلومات تتعلق بالفترة التي تلي تاريخ التقرير ،حيث تختلف الإجراءات المتبعة في المصادقة على البيانات المالية بناءا على الهيكلة الإدارية والمتطلبات القانونية والطرق التي اتبعت في إعداد وإتمام البيانات المالية .[1]

- **أهداف المعيار المحاسبي الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية:**

يهدف معيار المحاسبي الدولي للأحداث اللاحقة إلى النقاط التالية :[2]

- متى يجب على المنشأة تعديل البيانات المالية للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية؛

- الافصاحات التي يجب على المنشأة إعطائها عن تاريخ المصادقة على البيانات المالية المصدرة وعن الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية ويتطلب هذا المعيار أيضا من المنشاة عدم إعداد بياناتها المالية على مبدأ الاستمرارية إذا دلت الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية على أن مبدأ الاستمرارية غير ملائم .

[1] لجنة معايير المحاسبة الدولية،**المعيار المحاسبي الدولي العاشر(الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية)** ،مارس)،2009،ص:5.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 4.

❖ **تعاريف :**

يتم استخدام بعض المصطلحات في المعيار المحاسبي الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية تحتاج التوضيح وهي كالآتي :[1]

- **الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية:**هي تلك الأحداث المرغوبة والغير مرغوبة التي قد تقع بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ المصادقة على إصدار البيانات المالية، حيث يمكن تحديد شكلين من هذه الأحداث :

✓ أحداث لاحقة توفر إثباتات إضافية حول أمور كانت قائمة بتاريخ الميزانية العمومية (أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية العمومية موجبة للتعديل) .

✓ أحداث لاحقة عن أمور نشأت بعد تاريخ الميزانية العمومية (**أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية العمومية غير موجبة التعديل**) .

أولا : الأحداث اللاحقة المعدلة والأحداث الغير معدلة بعد فترة إعداد التقرير:

يترتب عن الأحداث التي تظهر بعد تاريخ الإقفال أحداث تستوجب التعديل وأحداث لا تستوجب التعديل.

1) الأحداث المعدلة بعد فترة التعديل أو اللاحقة لتاريخ الميزانية:

تناول هذا المعيار متى يتوجب على المنشاة أن تعدل القيم المدرجة بالقوائم المالية أو تدرج بها عناصر لم تدرج بعد وقد ذكر المعيار أمثلة عنها :

أ صدور حكم قضائي بعد تاريخ الميزانية يكشف عن وجود التزام على المنشأة كان قائما في تاريخ الميزانية لدا فوجب على المنشأة تعديل أو تكوين مخصص جديد لمقابلة الالتزام و عدم الاكتفاء بالإفصاح فقط عن هذا الالتزام المحتمل نظرا لأن الحكم القضائي يعتبر دليلا إضافيا .

ب ظهور معلومات جديدة بعد تاريخ الميزانية تكشف أن قيمة أحد الأصول قد انخفضت عما كانت في تاريخ الميزانية أو ا لخسارة تحتاج إلى تعديل مثل:

- إفلاس أحد العملاء بعد تاريخ الميزانية بشكل يؤكد أن هناك خسارة محققة بالفعل في تاريخ الميزانية في حساب العملاء و أن المنشأة في حاجة إلى تعديل القيمة المدرجة لحساب العملاء؛
- بيع المخزون بعد تاريخ التقرير قد يوفر دليلا على صافي القيمة البيعية لهذا المخزون في تاريخ الميزانية .

ت التحديد الذي يتم بعد تاريخ الميزانية لتكلفة شراء أصل أو المتحصلات من عملية بيع أصل تمت قبل تاريخ الميزانية.

ث التحديد الذي يتم بعد تاريخ الميزانية لمبالغ المشاركة في الأرباح أو مدفوعات المكافآت و ذلك إذا كان هناك التزام قانوني أو استدلالي على المنشأة لأداء تلك المدفوعات كنتيجة لأحداث تمت قبل تاريخ الميزانية .

[1] – المرجع السابق، ص : 5.

ج اكتشاف غش أو خطأ و يشير إلى أن القوائم المالية لم تكن سليمة .

2) الأحداث غير المعدلة بعد فترة إعداد التقرير:

هناك أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية العمومية غير معدلة بعد فترة إعداد التقرير و من أمثلتها :[1]

✓الانخفاض في القيمة السوقية لبعض الاستثمارات بعد تاريخ الميزانية و قبل تاريخ إصدار القوائم المالية و ليس على المنشأة تعديل المبالغ المدرجة بالقوائم المالية و قد تحتاج المؤسسة لإضافة إيضاح آخر حسب المعيار؛

✓توزيعات الأرباح المعتمدة من طرف الإدارة بعد تاريخ الميزانية و لكن قبل إصدار القوائم المالية تعتبر كأحداث لا تستوجب التعديل ولا تدرج كإلزام ويتم الإفصاح عنها في المتممات للقوائم المالية حسب معيار المحاسبة عرض قوائم مالية .

❖ **اعتبارات استمرارية** : تعد القوائم المالية على اعتبار استمرارية المنشأة إلا إذا كانت لدى الإدارة بعد تاريخ الميزانية بالتصفية أو التوقف فلا يجوز إعداد القوائم المالية بناء على فرض استمرارية .

- و في حالة ما حدث انخفاض كبير في نتائج التشغيل و المركز المالي للنشأة بعد تاريخ الميزانية ،هنا وجب دراسة ما إذا كان فرض الاستمرارية مازال ملائما أم لا و في حالة عدم الملائمة فإن تأثير ذلك يكون خطيرا جدا حيث يتطلب هذا المعيار تعديلا جوهريا في أساس المحاسبة أكثر من مجرد تعديل المبالغ المثبتة وفقا لأساس المحاسبية المتبع؛

- و في حالة ما لم يتم إعداد القوائم المالية طبقا لفرض الاستمرارية أو إذا كانت الإدارة على دراية حالات عدم تأكد هامة تتعلق بأحداث قد تشير إلى وجود شك كبير في قدرة المنشأة على الاستمرار في نشاطها و التي تتطلب الإفصاح عنها وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية (و قد تنشأ هذه الظروف بعد تاريخ الميزانية) .

ثانيا : الإفصاح وفق المعيار المحاسبي (10) .

بالنسبة للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية التي تستوجب التعديل في القوائم المالية حيث حدد المعيار رقم (10) الإفصاح عن ما يلي :[2]

1) تاريخ إصدار القوائم المالية و الجهة التي اعتمدتها و إذا كان الملاك أو لغيرهم الحق في تعديل القوائم المالية بعد إصدارها فيجب على المنشأة أن تفصح عن الحقيقة .

2) إذا حصلت المنشأة على معلومات بعد تاريخ الميزانية عن حالات كانت قائمة في تاريخ الميزانية فيجب عليها تحديث الافصاحات التي تتعلق بتلك الأحداث في ضوء المعلومات الجديدة سواء كانت مؤثرة على المبالغ المدرجة أو غير المدرجة بالقوائم المالية للمنشأة بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار ما إذا كان ذلك يستدعي تكوين مخصص أو تعديله طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (27) فيجب على المنشأة تحديث الافصاحات عن الالتزامات المحتملة في ضوء هذا الدليل .

---

[1] - علي يونس، **المعيار المحاسبي الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة لتاريخ التقرير** ،ملتقى الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية،كلية الاقتصاد جامعة دمشق،سوريا،2009 ، ص : 5.

[2] – نفس المرجعالسابق، ص ص :6-7.

ومن أمثلة الأحداث التالية لتاريخ الميزانية و التي لا تستوجب تعديل القوائم المالية و لها أهمية بحيث يؤثر عدم الإفصاح عنها على قدرة مستخدم القوائم المالية على التقييم الصحيح و اتخاذ القرارات السليمة بناء على هذه القوائم مع الإفصاح عن المعلومات التي تخص طبيعة الحدث و تقرير الأثر المالي للحدث أو ذكر عدم إمكان تقديره الأمثلة التالية :

1. حدوث اندماج كبير بعد تاريخ الميزانية أو استبعاد إحدى الشركات التابعة الهامة .
2. الإعلان عن خطة للتوقف عن جزء من النشاط أو استبعاد أصول أو سداد التزامات تتعلق بالتوقف عن مزاولة جزء من النشاط أو الدخول في عقد ارتباط لبيع هذه الأصول أو سداد تلك الالتزامات .
3. شراء أو استبعاد أصول هامة أو مصادرة أصول هامة بواسطة الحكومة .
4. تدمير أحد المصانع الكبرى بالحريق بعد تاريخ الميزانية .
5. الإعلان عن أو البدء في تنفيذ عملية هيكلة هامة .
6. المعاملات الهامة على الأسهم العادية و المعاملات المحتملة على الأسهم العادية بعد تاريخ الميزانية .
7. التغيرات الكبيرة غير العادية بعد تاريخ الميزانية في أسعار الأصول أو أسعار الصرف .
8. التغيرات في معدلات الضرائب أو قوانين الضرائب التي تم إقرارها أو الإعلان عنها بعد تاريخ الميزانية و التي لها تأثير هام على عبئ الضرائب الحالية و الضرائب المؤجلة كأصول و التزامات .
9. الدخول في ارتباطات هامة أو التزامات محتملة مثل إصدار ضمانات هامة.
10. الشروع في رفع دعوى قضائية كبيرة بسبب أحداث تمت بعد تاريخ الميزانية .

الفرع الثاني:الأحداث اللاحقة حسب النظام المحاسبي المالي.

أشار النظام المحاسبي المالي للأحداث اللاحقة بشكل غير موضح في المواد التالية :[1]

1. **المادة26** : يجب آن تعرض الكشوف المالية بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجا عته وكل تغير يطرأ على حالته المالية،ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه .
2. **المادة 27** :ت ضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في اجل أقصاه 4اشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية،ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي قد ينشرها الكيان.
3. **المادة30**: مدة السنة المالية المحاسبية 12شهر تغطي السنة المدنية غير انه يمكن السماح لكيان معين قفل السنة المالية في تاريخ أخر غير 31 ديسمبر في حالة ارتباط نشاطه بدورة استغلال لا تتماشى مع السنة المدنية.

[1] **القانون رقم 7– 11المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هالموافق ل25–11–2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي** ،المادة 26–المادة 27–المادة 30،الجريدة الرسمية ، ، العدد رقم 74،الجزائر ، 2007 ، ص ص : 5–6.

- في الحالات الاستثنائية التي قد تكون فيها مدة السنة المالية اقل أو أكثر من 12شهرا ،لاسيما في حالة تغيير تاريخ القفل، يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها،حيث تحدد كيفيات تطبيق هده المادة عن طريق التنظيم؛

- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو الهيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه واطلع عليه ومن طبيعته أن يعرقل استقرار المؤسسة؛

❖ لم يتطرق النظام المحاسبي المالي للأحداث اللاحقة بشكل مباشر ومفصل لكن تم الإشارة لها بشكل ضمني غير واضح في المواد المذكورة أعلاه .

المطلب الثاني:ممارسات التدقيق لمعيار التدقيق الأحداث اللاحقة الدولي والجزائري.

إن الغرض من وضع معيار لتدقيق الأحداث اللاحقة هو توفير إرشادات حول مسؤولية المدقق المتعلقة بالأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوف المالية لأحداث ايجابية منها وسلبية،تلك الاحداث التي توفر مزيدا من الأدلة لحالات كانت موجودة في نهاية الفترة،و تلك الاحداث المؤشرة على ظروف ظهرت لاحقا لنهاية الفترة .

❖ **مفاهيم حول أهم المصطلحات :**

لقد اتفق المعياريين الدولي والجزائري على نفس التعريف ونفس المصطلحات الآتية :[1]

1. **الأحداث اللاحقة:**

هي تلك الأحداث الواقعة بين تاريخ الكشوف المالية (تاريخ الإقفال أو نهاية الفترة)وتاريخ المدقق والتي علم بها المدقق بعد تاريخ تقريره .

2. **تاريخ إعداد الكشوف المالية(تاريخ الإقفال) :**

هو التاريخ الذي أعدت فيه الكشوف المالية وتحمل فيه الأشخاص ذوي سلطة الإقفال ومسؤولياتهم حيال ذلك.

3. **تاريخ تدقيق المدقق(تاريخ إصدار تقرير المدقق) :**

[1] **الاتحاد الدولي للمحاسبين،جمعية المجمع العربي للمهنيين، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة**،الجزء الأول طبعة عام 2010،الأردن،2010،ص:533.

هو التاريخ الموضح على التقرير المتعلق بالكشوف المالية والموافق لتاريخ النهاية الفعلية لمهمة التدقيق ولا يمكن إن يكون سابقا لتاريخ إعداد الكشوف المالية.

4. **تاريخ المصادقة على الكشوف المالية :**

هو التاريخ الذي تعتمد فيه هذه الأخيرة من طرف الجمعية العامة أو من طرف الهيئة المداولة.

5. **تاريخ إصدار الكشوف المالية أو البيانات المالية :**

هو التاريخ الذي يتم فيه توفير الكشوف المالية المدققة وكذا تقرير المدقق إن وجد لأطراف خارجية.

الفرع الأول:معيار التدقيق الدولي للأحداث اللاحقة .

يتناول معيار التدقيق الدولي الأحداث اللاحقة مسؤوليات المدقق المتعلقة بالأحداث اللاحقة التي تحصل في عملية تدقيق البيانات المالية وهو معيار نافذ منذ 15 ديسمبر 2009م وبعد ذلك التاريخ .

❖ **أهداف معيار التدقيق الدولي 560 الأحداث اللاحقة :**

تتمثل أهداف المدقق في إطار معيار التدقيق الدولي 560 الأحداث اللاحقة في النقاط التالية :[1]

1. الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول ما إذا كانت الأحداث الحاصلة بين تاريخ إصدار البيانات المالية وتاريخ إصدار تقرير المدقق والتي تتطلب تعديل البيانات المالية أو الإفصاح عنها تنعكس بالشك المناسب في تلك البيانات المالية وفقا لإطار إعداد التقارير المالية؛

2. الاستجابة بالشكل المناسب للحقائق التي يصبح المدقق على علم بها بعد تاريخ إصدار التقرير والتي علم بها المدقق في ذلك التاريخ ،لكانت قد أدت إلى تعديله للتقرير.

❖ **مسؤولية المدقق على الأحداث اللاحقة :**

يترتب على المدقق اتخاذ عدة إجراءات حسب كل حالة عند إعلامه من الإدارة عن الأحداث التي من شأنها التأثير على الكشوفات المالية وذلك حسب كل حالة من الحالات التالية :

أولا :مسؤولية المدقق عل الأحداث الحاصلة بين تاريخ إصدار البيانات المالية وتاريخ تقرير المدقق :

يتوجب على المدقق اتخاذ إجراءات حول الأحداث الحاصلة بين تاريخ إصدار البيانات المالية وتاريخ تقرير المدقق

1. على المدقق انجاز الإجراءات المصممة للحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة تؤيد بان كافة الأحداث لتاريخ تقرير المدقق والتي قد تتطلب إجراء التسوية أو الإفصاح عنها في البيانات المالية قد تم تشخيصها.

2. إتباع إجراءات تشخيص للأحداث التي قد تتطلب إجراء التسوية أو الإفصاح عنها في البيانات المالية والتي تتضمن ما يلي :[1]

[1] – **الاتحاد الدولي للمحاسبين** ،مرجع سبق ذكره ، ص: 532 .

أ مراجعة الإجراءات التي قامت الإدارة بوضعها للتأكد من أن الأحداث اللاحقة قد شخصت؛

ب قراءة محاضر اجتماعات المساهمين ومجلس الإدارة ولجان التدقيق واللجان التنفيذية المنعقد بعد نهاية الفترة والاستفسار عن الأمور التي مناقشتها في الاجتماعات والتي لا تتوفر محاضرها حتى ذلك الوقت؛

ت قراءة احدث البيانات المرحلية المتوفرة للمنشاة وكذلك الميزانيات التقديرية وتوقعات التدقيق النقدي وتقارير الإدارة الأخرى ذات العلاقة وبالقدر الذي تعتبر فيه ضرورية ومناسبة؛

ث الاستفسار أو توسيع الاستفسارات الشفوية أو المكتوبة السابقة من محامي المنشاة عن الدعاوى و المطالبات و الاستفسار من الإدارة فيما إذا كانت هناك أية أحداث لاحقة حدثت و التقيد يكون لها تأثير على البيانات المالية ومن أمثلتها الاستفسار من الإدارة عن الأمور ذات الخصوصية (الموقف الحالي للبنود التي تم احتسابها استنادا لمعلومات أولية أو معلومات غير جازمة أو ما إذا كنت هناك التزامات جديدة قروض أو ضمانات تم الدخول فيها؛

ج إذا كانت أصول المنشاة بيعت بالفعل أو خطط لبيعها؛

ح إذا كانت أية موجودات قد تمت مصادرتها من قبل الحكومة أو هلكت نتيجة حريق أو فيضانات؛

خ إذا كانت هناك تسويات محاسبية غير اعتيادية أو هناك نية لإجرائها؛

د إذا كانت هناك أية أحداث قد وقعت ،أو من المرجح وقوعها والتي تثير تساؤلات حول ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة في البيانات المالية وحسب الحالة ،مثلا الحالات التي يثار التساؤل فيها حول صحة فرض الاستمرارية .

3. عند تدقيق قسم تابع كقسم أو فروع أو شركة تابعة من مدقق أخر فعلى المدقق دراسة إجراءات المدقق الأخر فيما الأحداث بعد نهاية الفترة والحاجة إلى المدقق الأخر بالتاريخ المخطط قبل إصدار تقرير المدقق .

4. في حالة معرفة المدقق بالأحداث التي لها تأثير جوهري على البيانات المالية فعليه دراسة ما إذا كانت مثل هده الأحداث قد تم التعرف عليها بشكل مناسب والإفصاح عنها بشكل ملائم في البيانات المالية .

ثانيا : مسؤولية المدقق على الأحداث اللاحقة بعد تاريخ المدقق وقبل إصدار البيانات المالية :

لا يتحمل المدقق أية مسؤولية للقيام بإجراءات أو لعمل أي استفسار يتعلق بالبيانات المالية بعد تاريخ تقرير المدقق إما خلال الفترة من تاريخ تقرير المدقق إلى تاريخ إصدار البيانات المالية فان مسؤولية إعلام المدقق بالوقائع التي قد تؤثر على البيانات المالية تقع على عاتق الإدارة وتكمن مسؤولية المدقق فيما يلي :[2]

- عند اطلاع المدقق على واقعة تؤثر بشكل جوهري على البيانات المالية يجب علية دراسة ما إذا كانت البيانات المالية في حاجة إلى تعديل وان يقوم بمناقشة الأمر مع الإدارة واتخاذ الإجراء المناسب في تلك الظروف؛

[1]-نفس المرجع السابق،ص :533 .

[2] - نفس المرجع،ص: 534-535 .

- إذا قامت الإدارة بتعديل البيانات المالية عليه القيام بالإجراءات الضرورية في تلك الظروف وتزويد الإدارة بتقرير جديد حول البيانات المالية المعدلة ولا يؤرخ التقرير الجديد للمدقق بتاريخ يسبق تاريخ التوقيع والموافقة على البيانات المالية المعدلة ووفقا لدلك فانه يجب تمديد الإجراءات المشار إليها سابقا؛

- في حالة عدم قيام الإدارة بالتعديل في ظروف يعتقد فيها المدقق بضرورة التعديل وان المدقق لم يرسل بعد تقريره للمنشاة عندئذ يجب على المدقق أن يبدي متحفظا أو رأيا عكسيا في تقريره ؛

في حالة إرسال تقرر المدقق إلى المنشاة فان على المدقق إشعار الأشخاص الدين يتحملون المسؤولية النهائية في إدارة المنشاة بعدم إصدار البيانات المالية وتقرير المدقق المتعلق بها إلى الأطراف الثالثة وفي حالة نشر البيانات المالية لاحقا فان على المدقق اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع الاعتماد على تقريره ويعتمد الإجراء المتخذ على حقوق المدقق القانونية وعلى مسؤولياته والتوصيات الصادرة عن محاميه .

ثالثا :مسؤولية المدقق عن الأحداث المكتشفة بعد إصدار البيانات المالية :

لا تقع على المدقق بعد إصدار البيانات المالية أية مسؤولية لعمل أي استفسارات تتعلق بتلك البيانات المالية إلا في الحالات التالية : [1]

1. في حالة اطلاع المدقق وبعد إصدار البيانات المالية على واقعة كانت موجودة في تاريخ تقريره المدقق والتي كان قد تسبب قيام المدقق بتعديل تقريره لو كان هناك علم بها في ذلك التاريخ، في هذه الحالة فان على المدقق دراسة ما إذا كانت هناك حاجة لتعديل البيانات المالية ثم قيامه بمناقشة الأمر مع الإدارة مع ضرورة اتخاذه الإجراء المناسب في تلك الظروف.

2. عند قيام الإدارة بتعديل البيانات المالية فعل المدقق القيام بإجراءات التدقيق الضرورية في تلك الظروف وفحص الخطوات التي اتخذتها الإدارة للتأكد من إعلام أية جهة استلمت البيانات المالية الصادرة سابقا مع تاريخ المدقق المرفق بها بالتعديل الذي تم ومن ثم قيامه بإصدار تقرير جديد حو ل البيانات المالية المعدلة .

3. يجب أن يتضمن التقرير الجديد للمدقق فقرة خاصة حول موضوع التعديل المشار إليه بإيضاح في البيانات المالية مشددا عل توضيح أسباب تعديل البيانات المالية الصادرة سابقا وإشارته إلى تقريره الصادر سابقا ويؤرخ التقرير الجديد بتاريخ لا يسبق تاريخ الموافقة على البيانات المالية المعدلة وفقا لدلك فانه يجب تمديد الإجراءات المشار إليها سابقا، إلى تاريخ التقرير الجديد للمدقق وتحيز التعليمات المحلية للمدقق في بعض الدول بحصر إجراءات التدقيق المتعلقة بالبيانات المالية المعدلة بتأثيرات الأحداث اللاحق الذي استوجب التعديل .وفي مثل هذه الحالات فيجب إن يحتوي التقرير الجديد للمدقق على فقرة بدلك .

4. في حالة عدم قيام الإدارة باتخاذ الخطوات الضرورية للتأكد من إعلام أية جهة استلمت البيانات المالية الصادرة سابقا مع تقرير المدقق المرفق بها ،بالوضع وكذلك عدم قيامها بتعديل البيانات المالية في الظروف التي يعتقد المدقق بوجود الحاجة

[1]-نفس المرجع السابق، ص : 534.

إلى تعديلها، فان على المدقق إشعار الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية النهائية في إدارة المنشاة بأنه سيتخذ الإجراء المطلوب لمنع الاعتماد مستقبلا على تقريره.ويعتمد الإجراء المتخذ على حقوق المدقق القانونية وعلى مسؤولياته والتوصيات الصادرة عن محاميه .

5. كما قد لا يكون من الضروري تعديل البيانات المالية وإصدار المدقق تقريرا جديدا في حالة قرب صدور البيانات المالية التالية، بشرط أن تتضمن هذه البيانات إفصاحا مناسبا حول الموضوع .

❖ في الحالات المتضمنة طرح الأوراق المالية على الجمهور يجب على المدقق مراعاة أية متطلبات قانونية أو ذات علاقة تطبق على المدقق في نطاق التشريعات التي تم طرح الأوراق المالية بموجبها مثلا قد يتطلب من المدقق القيام بإجراءات تدقيق إضافية لغاية تاريخ وثيقة العرض النهائية .هذه الإجراءات تتضمن عادة قيام المدقق بالإجراءات المشار إليها في الفقرتين 1و 5 لغاية التاريخ الفعلي لوثيقة الطرح النهائي أو اقرب تاريخ إليه كما إن عليه قراءة وثيقة الطرح ،لتقدير كون المعلومات المدرجة في وثيقة الطرح منسجمة مع المعلومات المالية التي ارتبط بها المدقق .

الفرع الثاني: معيار التدقيق الجزائري 560 الأحداث اللاحقة .

يتطرق المعيار الجزائري للتدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة (أحداث تقع بعد إقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوف المالية ولقد صدر ضمن المقرر رقم 002 المؤرخ في 4 فيفري 2016 والمتضمن للمعايير الجزائرية للتدقيق (210 اتفاق حول مهمة التدقيق،505 التأكيدات الخارجية، (560 الأحداث اللاحقة ،580 التصريحات الكتابية) .

❖ أهداف المدقق :

يهدف المدقق في إطار هذا المعيار إلى النقاط التالية :[1]

1) الحصول على العناصر المثبتة الكافية والملائمة والتي تدل على أنّ الأحداث التي وقعت بين تاريخ الكشوف المالية (تاريخ الإقفال) وتاريخ تقريره، والتي تتطلب إحداث تعديلات على الكشوف المالية أو معلومة متضمنة فيها، قد تمت معالجتها وفقا للمنهج المحاسبي المطبق؛

2) المعالجة الملائمة للأحداث التي علم بها بعد تاريخ إصدار تقريره والتي كانت لتؤدي به إلى إحداث تعديلات على مستواه إن هو علم بها قبل ذلك التاريخ؛

وقوع حدث أو طلب من الكيان يتطلب واجبات إضافية من طرف المدقق وهذا ما نص عليه المعيار الجزائري للتدقيق اتفاق حول مهمة التدقيق.

❖ **مسؤولية المدقق على الأحداث اللاحقة** : يترتب على المدقق اتخاذ عدة إجراءات حسب كل حالة عند إعلامه من الإدارة عن الأحداث التي من شأنها التأثير على الكشوفات المالية :

[1] – المجلس الوطني للمحاسبة، **مقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق**، الجزائر، 2016، ص :20.

أولا : إجراءات للأحداث التي وقعت بين تاريخ الكشوف المالية وتاريخ تقرير المدقق :

تتضمن بنود مذكرة مهمة في إطار معيار التدقيق الجزائري 210 موافقة الإدارة على إعلام المدقق بالأحداث التي من شأنها التأثير على الكشوف المالية ،والتي علمت بها من تاريخ إصدار التقرير وتاريخ الكشوف المالية يجب على المدقق وضع الإجراءات التالية :[1]

1. جمع العناصر المثبتة الكافية و الملائمة التي من شأنها تحديد ما إذا كانت الأحداث الواقعة بين تاريخ الكشوف المالية وتاريخ إصدار التقرير والتي تتطلب إحداث تعديلات على الكشوف المالية أو معلومات متضمنة قد تم تحديدها. و قد تتخلل هذه الإجراءات إعادةالنّظر أو مسح للتّحقّق في الوثائق المحاسبية أو في المعاملات الحاصلة بين تاريخ الكشوف المالية و تاريخ تقرير المدقق، في حين أنّ المدقق غير مطالب بإجراء تدقيق إضافي حول العناصر التي سبق و أن خضعت إلى إجراءات حقّقت نتائج مرضية؛

2. على المدقق إجراء عمليات التدقيق بموافقة الإدارة و التي تغطي الفترة الممتدة بين تاريخ الكشوف المالية وتاريخ تقرير المدقق أو إلى أقرب تاريخ ممكن منه حيث قد ترتبط إجراءات المدقق بوفرة المعلومات خاصة تلك المتعلقة بكيفية مسك المحاسبة منذ تاريخ الكشوف المالية؛

3. على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار تقييمه الشخصي للمخاطر قصد تحديد طبيعة و نطاق إجراءات التدقيق المتضمنة للنقاط التالية:

إدراك كافة الإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة من أجل التأكد أن الأحداث قد تمّ تحديدها ؛

- طلبات للحصول على معلومات من الإدارة و إذا لزم الأمر لدى القائمين على الحكم في المؤسسة لمعرفة ما إذا كان للأحداث اللاحقة عند إقفال الحسابات تأثير على الكشوفات المالية الواقعة مثلا في الحالات التالية :

- ✓ التعهدات الجديدة، القروضأو الضمانات الممنوحة التي تمّ إبرامها؛
- ✓ التنازلات أو إقتناءات الأصول المحققة أو المرتقبة ؛
- ✓ الأحداث الواقعة و المتعلقة بالطابع التحصيلي للأصول؛
- ✓ الزيادات في رأس المال أو في طرح الأوراق المالية المحققة مثل إصدار أسهم جديدة أو سندات أو في حالة اتفاقية إدماج أو التصفية الواقعة أو المتوقعة؛
- ✓ نزع الملكية من طرف الإدارة أو إتلاف الأصول جراء حريق أو فيضانات؛
- ✓ التطورات الجديدة المتعلقة بالخصوم المتوقع حدوثها؛
- ✓ التعديلات المحاسبية اللإعتيادية المسجلة أو المدرجة؛
- ✓ الأحداث ذات الدلالة لتقييم التقديرات أو المؤونات المسجلة في الكشوف المالية الواقعة؛

[1] – المرجع السابق، ص. ص :21– 22.

✓ الأحداث الواقعة أو المرجح وقوعها التي تشكك في الطابع التلاؤمي للطريقة المحاسبية المتبعة لإعداد الكشوف المالي. مثل الأحداث المشككة في مبدأ استمرارية الاستغلال .

4. قراءة محاضر اجتماعات الشركاء أو الإدارة أو الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة في حالة وجودها والتي انعقدت بعد تاريخ الكشوف المالية، كذلك طلبات الاستعلام المتعلقة بالمسائل التي تمت مناقشتها من خلال هذه الاجتماعات و التي لم تحرر محاضرها بعد.

5. العلم بآخر الكشوف المالية المرحلية بعد الأقفال الملزمة و غير الملزمة قانونيا في حالة وجودها .

6. في حالة أن المحاسبة غير محينة و بالتالي الكشوف المالية المرحلية لم يتم إعدادها (من أجل دواعي داخلية أو خارجية) أو في حالة عدم وجود محاضر الإدارة أو الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة فإن إجراءات التدقيق ذات دلالة يمكن أن تأخذ شكل مراجعة الدفاتر و الوثائق المحاسبية المتوفرة بما فيها كشوف الحسابات البنكية :

❖ **عند تحقق الإجراءات** : إذا تبين للمدقق أثر تحقيق الإجراءات المطلوبة وجود أحداثا توجب إحداث تعديلات على الكشوف المالية أو معلومة متضمنة فيها ،فإنه يستوجب عليه تحديد ما إذا كان كل منها ينعكس بشكل صحيح في الكشوف المالية وفقا للمرجع المحاسبي المعمول به .

- وعلى المدقق أن يطالب الإدارة أو القائمين على الحكم في المؤسسة بواسطة(تصريح كتابي) بمنحه رسالة تثبيت تؤكد أن كل الأحداث اللاحقة لتاريخ الكشوف المالية التي استوجبت إحداث تعديل أو تقديم معلومة وفقا للمعايير المحاسبية المعمول بها ، قد تمّت معالجتها .

ثانيا: إجراءات المدقق بالنسبة للحقائق التي أعلم بها بعد تاريخ تقرير التدقيق إلى غاية تاريخ اعتماد الكشوف المالية

في هذه الحالة لا يلزم المدقق بالقيام بإجراءات التدقيق على الكشوف المالية بعد تاريخ إصدار تقريره لكن و إذا صادف أن أعلمت الإدارة المدقق بعد إصدار تقريره و قبل المصادقة على الكشوف المالية بحدث من شأنه أن يحدث تعديلات على التقرير إن هو علم به عند إصداره فعليه اتخاذ الإجراءات التالية :[1]

1. مناقشة هذه المسألة مع الإدارة و إذا لزم الأمر مع القائمين على الحكم في المؤسسة .

2. تحديد ما إذا كان ينبغي تعديل الكشوف المالية و إذا كان الأمر كذلك الاستفسار لدى الإدارة عن الكيفية التي تنوي التعامل بها اتجاه هذه النقطة في الكشوف المالية .

أ إذا عدلت الإدارة الكشوف المالية فعلى المدقق الأتي :

تنفيذ إجراءات التدقيق الظرفية اللازمة على التعديل المقدم، إلاّ إذا تصدر تطبيق الظروف المتمثلة في تمديد إجراءات التدقيق المبينة سابقا في تاريخ تقرير التدقيق الجديد و إصدار تقرير تدقيق جديد على الكشوف المالية المعدلة .

إذا كان القانون و المرجع المحاسبي المعمول بهما لا يمنعان من النقاط التالية :

- الإدارة من الحد في التعديل على الكشوف المالية فقط فيم تعلق بآثار الحدث أو الأحداث اللاحقة، أصل هذا التعديل؛

[1] – المرجع السابق ، ص.ص :22 – 23.

- المسئولين عن المصادقة على الكشوف المالية، من حصر مصادقتهم على هذا التعديل فقط؛

يسمح للمدقق بحصر إجراءات التدقيق اللازمة بمقتضى بند إذا عدلت الإدارة الكشوف المالية فعلى المدقق تنفيذ إجراءات التدقيق الظرفية اللازمة على التعديل المقدم على الأحداث اللاحقة لهذا التعديل فقط، في هذه الحالة يجب على المدقق أن يقوم بالآتي :

- ✓ إما تعديل تقريره بإدراج تاريخ إضافي يخص التعديل فقط أي ازدواجية التاريخ؛
- ✓ إما بإصدار تقرير تدقيق جديد أو تقرير معدل يتضمن إشارة في فقرة ملاحظة أو فقرة مغلقة بنقاط أخرى

تدل على إجراءات المدقق المتعلقة بالأحداث اللاحقة ،لا تخص إلا تلك التي كانت سببا في تعديل الكشوف المالية .

ب إذا لم تعدل الإدارة الكشوف المالية فعلى المدقق الأتي:

إذا لم تعدل الكشوف المالية في ظروف يعتبر المدقق أنه من الضروري القيام بها لأن آثارها على الكشوف المالية ذات دلالة بالتالي :

- إذا لم يتم إيداع تقرير التدقيق للكيان، استوجب على المدقق تغيير رأيه ثم إرسال تقريره أو؛
- إذا تم إيداع تقرير التدقيق للكيان فعلى المدقق إشعار الهيئة المداولة بعدم إظهار الكشوف المالية للغير قبل إتمام استعمال الغير لتقريره ففي هذه الحالة تكون الاستشارة القانونية ضرورية؛

ثالثا : حقائق أعلم بها المدقق بعد نشر الكشوف المالية :

لا يلتزم المدقق بأي إجراء تدقيق على الكشوف المالية بعد إشهارها .[1]

الفرع الثالث: المقارنة بين معياري التدقيق الدولي والجزائري للأحداث اللاحقة560.

للمقارنة بين معيار التدقيق الدولي ومعيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة لا بد من معرفة أوجه التوافق وأوجه الاختلاف .

- **أوجه التوافق:**
  - ✓ يتناول كلا معياري التدقيق الجزائري والدولي نفس المجال أو النطاق؛
  - ✓ يتوافق كلا المعيارين من ناحية التعريفات والمصطلحات حيث يؤدي كل مصطلح إلى نفس المعنى؛
  - ✓ يتناول كلا المعيارين نفس المجال أو النطاق؛
  - ✓ كلا المعيارين لهما نفس الأهداف (التي انحصرت في هدفين) ؛
  - ✓ مسؤولية المدقق على الأحداث الحاصلة بين تاريخ إصدار البيانات المالية وتاريخ تقرير المدقق ؛
  - ✓ يتخذ كلا المعيارين الجزائري والدولي للأحداث اللاحقة نفس إجراءات المدقق بالنسبة للحقائق التي أعلم بها بعد تاريخ تقرير التدقيق إلى غاية تاريخ اعتماد الكشوف المالية .

[1] – المرجع السابق ذكره، ص :23 .

- **أوجه الاختلاف :**

بالنسبة للحقائق التي يعلم بها المدقق بعد إصدار البيانات المالية ،المعيار الجزائري يكتفي بعدم إلزام المدقق أي إجراء تدقيق على الكشوف المالية بعد إشهارها ،أما المعيار الدولي أيضا لا يقع على المدقق أي إلزام في التدقيق لكن في حال علم بحقيقة ما بعد إصدار البيانات المالية لو كان علم بها قبل تاريخ إصدار قراره لأدّت إلى تعديله فينبغي على المدقق القيام بإجراءات حسب ما ذكر في المعيار .

المطلب الثالث : البيئة الجزائرية للتدقيق .

لمعرفة البيئة الجزائرية للتدقيق وجب معرفة واقع تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر وذلك بمعرفة القوانين والمراسيم التي تطرقت ونظمت المهنة وذلك من خلال الإطار التاريخي للمهنة، لقد مرت مهنة التدقيق في الجزائر بفترتين قبل الاستقلال وبعد الاستقلال.

الفرع الأول: مرحلة قبل الاستقلال .

تميزت بيئة التدقيق خلال الاستعمار بتطبيق القانون الفرنسي أي أن التدقيق حيث كان تطبيق التدقيق في الجزائر بما يتماشى ومصالح المستعمر .

الفرع الثاني :مرحلة غداة الاستقلال .

خلف الاستعمار مشاكل على مستوى التسيير والتنظيم و التأطير و الكفأت وظلت مهنة المحاسبة والمراجعة خاضعة للنصوص المستمدة من اتفاقيات ايفيان والقانون الأساسي ،ولقد مرت مهنة التدقيق في الجزائر بعدة مراحل :[1]

1. مرحلة من 1969الى 1979 :

- صدور أمر رقم69-107 المؤرخ في 11-12-1969 المتعلق بقانون المالية لسنة حيث تضمنت المادة 38 الرقابة الواجب فرضها على المؤسسات العمومية الاقتصادية بغية تامين حق الدولة فيها .[2]
- صدور مرسوم 70-173المؤرخ في 16-11-1973 والدي يحدد مهام وواجبات المراقب واعتبر مراجع الحسابات كمراقب دائم على تسيير المؤسسات العمومية وخول ممارسة هذه الوظيفة مراقبو ومفتشو المالية .[3]

2. مرحلة من 1980الى1988:

- مع إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية وارتفاع عددها تولد ضعف تحكم محاسبي اجبر المشرع إلى إصدار آليات رقابية للحد من اختلالات وصدور قانون رقم 80-05المؤرخ في 30-10-1980والمقرر لإنشاء مجلس المحاسبة

[1] – عمورة جمال،**ضرورة إصلاح مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر وتكييفها مع المعايير الدولية للمراجعة**، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبية والمعايير الدولية للمراجعة،جامعة سعد دحلب،البليدة ،الجزائر، 13-14ديسمبر2011،ص : 5.

[2] – **الأمر رقم 69-107مؤرخ في 22-شوال 1389 الموافق ل31-12-1969 يتضمن قانون المالية لسنة 1970**،الجريدة الرسمية ،العدد 110،الجزائر ،بتاريخ1969م،ص1439.

[3] – **مرسوم 70-173المؤرخ في 16-11-1973، والدي يحدد مهام وواجبات المراقب واعتبر مراجع الحسابات كمراقب** ،الجريدة الرسمية، الجزائر،ص 1856 .

حيث نصت المادة رقم 5 من هذا القانون على إن مجلس المحاسبة يراقب مختلف المحاسبات التي تصور العمليات المالية والمحاسبية ،أن يتم مراقبة صحتها وقانونيتها ومصداقيتها .[1]

3. مرحلة ممتدة من1991الى 1999 :

صدرت عدة تشريعات في هذه الفترة من أبرزها :

قانون91-08المؤرخ في 12شوال1411هـ الموافق ل27-04-1991م حيث تطرق إلى تسعة أبواب خاصة بمهنة المراجعة والتشخيص الممارس لها وتطرق إلى الحقوق والواجبات وتحديد المسؤوليات كما تضمن القانون إنشاء المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويديرها مجلس مقره في الجزائر ويقوم بالسهر على تنظيم المهنة وحسن ممارستها ودفاع عن أعضائها .[2]

- صدور مرسوم تنفيذي رقم 92-20المؤرخ في 13-1-1992م والذي يحدد تشكل مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة ويضبط اختصاصاته وفوائد عمله بحيث يقوم بعدة مهام أهمها ،حماية المصالح المعنوية والمادية لأعضاء النقابة والوقاية من النزاعات المهنية بين أعضاء النقابة ،وتحديد المطالب العادية للتدقيق والرقابة وإبداء الرأي في المسائل التي تعرضها عليها السلطات المختصة في ميدان التفتيش المالي المرتبط بحياة المؤسسة .[3]
- إصدار قرار رقم136-96المؤرخ في 15-4-1996المتعلق بأخلاقيات مهنة الخبير ومحافظ الحسابات .[4]
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25-9-1996م يعلن فيه عن إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة ويعتبر هذا المجلس جهازا استشاريا ذو طابع وزاري مشترك ويقوم بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط مقاييس المحاسبة والتطبيقات المرتبطة بها وبهذا يمكنه الاطلاع على كل المسائل المتعلقة بالاختصاص بمبادرة منه أو بطلب الوزير المكلف بالمالية .[5]
- إصدار المرسوم التنفيذي رقم 96-431 المؤرخ في 30-11-1996م يتضمن كيفيات تعيين محافظي الحسابات [6]

4. مرحلة من 1999الى2016:

---

[1] – **قانون رقم 80-05 المؤرخ في 17ربيع الثاني1400الموافق ل41-03-1980م الصادر في 30-10-1980،المقرر لانشاء مجلس المحاسبة**،الجريدة الرسمية،العدد10،الجزائر،ص:8.

[2] **قانون91- 08 المؤرخ في 12شوال1411هـ الموافق ل27-04-1991م الصادرة بتاريخ1-05-1991يتعلق بمهنة الخبير ومحافظ الحسابات**،الجريدة الرسمية، العدد20،الجزائر، 1991،ص.ص:651-658.

[3] **مرسوم تنفيذي رقم 92-20 المؤرخ في8رجب 1412هـ الموافق ل 13-1-1992م الصادر في 15-1-1992م والذي يحدد تشكل مجلس النقابة الوطنية**،الجريدة الرسمية ،العدد رقم 03،الجزائر،1992،ص.ص : 82 - 83 .

[4] **قرار رقم136-96المؤرخ ا في27دي القعدة 1416هـ الموافق15-04-1996لمتعلق بأخلاقيات مهنة الخبير ومحافظ الحسابات** ،الجريدة الرسمية ،العدد رقم24، الجزائر،الصادر في 17-04-1996،ص.ص :24-28.

[5] **المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25-9-1996م يعلن فيه عن إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة،الجريدة الرسمية** ، العدد رقم65 ،الجزائر، 1996،ص :20.

[6] – عمورة جمال ،**ضرورة إصلاح مهنة المراجعة والحسابات في الجزائر و تكييفها مع المعايير الدولية للمراجعة**،مقال،كلية العلوم الاقتصادية سعيد دحلب الجزائر ،ص:6.

في إطار سعي الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة سعت لجعل مختلف التقنيات الموصلة للمعلومات كالمحاسبة والتدقيق أكثر ملائمة مع الواقع الدولي أصدرت عدة قوانين ومراسيم تعكس القوانين المتوفرة في بيئة التدقيق الحالية أهمها:

- إصدار القرار المؤرخ في 24-3-1999م المتضمن الموافقة على الشهادات وشروط الخبرة المهنية لممارسة المهنة .[1]
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 1-421 المؤرخ في 29-12-2001م المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 92-20 الذي يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبيين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويضبط اختصاصاته وقواعد عمله .[2]

- إصدار قرار وزاري مشترك مؤرخ في 26 ذي القعدة 1424هـ الموافق 19-1-2004م يحدد إطار تنظيم التكوين المتخصص لالتحاق برتبة المدققين الماليين لمجلس المحاسبة .[3]
- إصدار مقرر مؤرخ في 15ربيع الثاني 1427هـ الموافق 13-5-2006م يعدل ويتمم المقرر المؤرخ في 7ذي الحجة 1419 الموافق 24-3-1999م والمتضمن الموافقة على الإجازات والشهادات وكذا شروط الخبرة المهنية التي تخول الحق في ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد .[4]
- إصدار قانون 07-11 المؤرخ في25-11-2007 الخاص بتبني النظام المحاسبي المالي .[5]
- إصدار قانون 10-1المؤرخ في 11-07-2010 لإصلاح منظومة التدقيق والمتعلق بمهنة المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد وتحديد شروط وكيفية ممارسة مهامهم وجاء ليواكب التدقيق تبني الجزائر لنظام المحاسبي المالي ويلغي هذا القانون قانون 91- 8 .[6]
- مرسوم تنفيذي رقم11-28 المؤرخ في22 صفر عام1432هـ الموافق 27-1-2011م يحدد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية لخبراء المجالس والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتها .[1]

---

[1] **القرار المؤرخ في 24-3-1999م الصادر في 16 محرم 1420هـ الموافق ل2-5- 1999،المتضمن الموافقة على الشهادات وشروط الخبرة المهنية لممارسة المهنة** ،الجريدة الرسمية ، العدد رقم 32 ،الجزائر،1999، ص.ص :4-6.

[2] **المرسوم التنفيذي رقم 1-421 المؤرخ في 5 شوال 1422هـ الموافق ل20-12-2001م يتضمن القانون الاساسي الخاص بالمدققين الماليين لمجلس المحاسبة الصادر في 26-12-2001**، الجريدة الرسمية، العدد رقم80،الجزائر،2001 ،ص : 25.

[3] – **قرار وزاري مشترك مؤرخ في 26 ذي القعدة 1424هـ الموافق 19-1-2004م يحدد إطار تنظيم التكوين المتخصص لالتحاق برتبة المدققين الماليين لمجلس المحاسبة الصادر في 5-5-2004م**،الجريدة الرسمية ، **العدد رقم 28،الجزائر** ،2004،ص :29.

[4] **إصدار مقرر مؤرخ في 15ربيع الثاني 1427هـ الموافق 13-5-2006م يعدل ويتمم المقرر المؤرخ في 24-3-1999م الصادر في 21يونيو 2006**،الجريدة الرسمية، العدد 41،الجزائر،2006،ص :21.

[5] **قانون 07-11 المؤرخ في15 ذي القعدة عم 1428هـ الموافق ل25-11-2007ميتضمن النظام المحاسبي المالي** ، الجريدة الرسمية ، العدد رقم74 ،ص :3.

[6] **قانون 10-1المؤرخ في 16رجب1431هـ الموافق11-7-2010م لإصلاح منظومة التدقيق والمتعلق بمهنة المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الصادر في 11يوليو 2010م**،الجريدة الرسمية، العدد رقم42 ،الجزائر،ص.ص :8-13.

- مرسوم تنفيذي رقم11-30 المؤرخ في22 صفر عام1432هـ الموافق 27-1-2011م،يحدد شروط و كيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.[2]
- مرسوم تنفيذي رقم11-30 المؤرخ في22 صفر عام1432هـ الموافق 27-1-2011م،يتعلق بالشروط ومحافظ الحسابات .[3]
- مرسوم تنفيذي رقم11-32 المؤرخ في22 صفر عام1432هـ الموافق 27-1-2011م،يتعلق بتعيين و كيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد .[4]
- إصدار المرسوم التنفيذي رقم 13-10المؤرخ في1ربيع الأول عام1434 هـ الموافق 13-1- 2013م يحدد درجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد من خلال ممارسة وظيفتهم وكذا العقوبات التي تقابلها .[5]
- إصدار القرار المؤرخ في 15 شعبان عام 1435هـ الموافق ل24-5-2013 يحدد محتوى معايير محافظ الحسابات.[6]
- إصدار القرار المؤرخ في 10 ربيع الاول1435هـ الموافق ل12-1-2014م يحدد كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات .[7]
- إصدار المقرر رقم002المؤرخ في 4-02-2016م المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق بما فيها معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة 560 موضوع الدراسة والمعايير المصدرة المتمثلة في المعايير التالية :[8]
  - ✓ معيار التدقيق الجزائري 210 اتفاق حول أحكام مهام التدقيق ؛
  - ✓ معيار التدقيق الجزائري 505 التأكيدات الخارجية؛
  - ✓ معيار التدقيق الجزائري 560 الأحداث اللاحقة؛

---

[1] **مرسوم تنفيذي رقم11-28 المؤرخ في22 صفر عام1432هـ الموافق 27-1-2011م يحدد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية لخبراء المجالس والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته الصادر في2 فيفري 2011م**، الجريدة الرسمية ، **العدد** رقم7،الجزائر،2011 م،ص16.

[2] **المرسوم تنفيذي رقم11-30 المؤرخ في22 صفر عام1432هـ الموافق 27-1-2011م،يحدد شروط و كيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الصادر في2 فيفري 2011م**، الجريدة الرسمية ، العدد رقم7،الجزائر،2011 م ،ص :20.

[3] **مرسوم تنفيذي رقم11-30 المؤرخ في22 صفر عام1432هـ الموافق 27-1-2011م،يتعلق بالشروط ومحافظ الحسابات الصادر في2 فيفري 2011م** ، الجريدة الرسمية ، العدد رقم7،الجزائر،2011 م ،ص :22.

[4] **مرسوم تنفيذي رقم11-32 المؤرخ في22 صفر عام1432هـ الموافق 27-1-2011م،يتعلق بتعيين و كيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الصادر في2 فيفري 2011م** ، الجريدة الرسمية ، العدد رقم7،الجزائر،2011 م ،ص :23.

[5] **المرسوم التنفيذي رقم 13-10المؤرخ في1ربيع الأول عام1434 هـ الموافق 13-1- 2013م يحدد درجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد من خلال ممارسة وظيفتهم وكذا العقوبات التي تقابلها الصادر في 16-1-2013م**،الجريدة الرسمية ،العدد رقم 3،الجزائر، 2013م،ص :18.

[6] **إصدار القرار المؤرخ في 15 شعبان عام 1435هـ الموافق ل24-5-2013 يحدد محتوى معايير محافظ الحسابات الصادر في 30 افريل 2014م**،،الجريدة الرسمية ،العدد رقم 24،الجزائر،2014 ،ص :22.

[7] **القرار المؤرخ في 10 ربيع الاول1435هـ الموافق ل12-1-2014م يحدد كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات الصادر في 30 افريل 2014م**،،الجريدة الرسمية ،العدد رقم 24،الجزائر،2014 ، ص :22.

[8] المجلس الوطني للمحاسبة، مرجع سبق ذكره، المادة 1، ص :2.

✓ معيار التدقيق الجزائري 580 التصريحات الكتابية .

كما تجدر الإشارة إلا انه هناك مواد في القانون التجاري أشارت لبعض الأمور التي ينجر عنها أحداث لاحقة ومن أهم هذه المواد الأتي :

المادة 241 : المراقبون مكلفون بنوع خاص بفحص الحسابات وبيان الوضعية المقدمة من المدين ومساعدة القاضي المنتدب في مهمته بمراقبة أعمال وكيل التفليسة .[1]

تتضمن المادة 241 حالة الإفلاس الذي يعتبر حدثا لاحقا لتاريخ الميزانية يهدد من استمرارية المؤسسة .

المادة 562 : وفاة احد الشركاء ينهي الشركة ما لم يكن هناك شرط مخالف في القانون الأساسي أو استمرارها مع ورثته .[2]

تشير المادة 562 إلى انتهاء الشركة بسبب وفاة الشريك حيث يعتبر هذا حدثا لاحقا لتاريخ الميزانية .

المادة715 مكرر 11 : يجوز لمندوب الحسابات إن يطلب توضيحات من رئيس مجلس الإدارة أو مجلس المديرين الذين على الأحداث أو الوقائع التي تعرقل استمرار الاستغلال المكتشفة خلال ممارسة مهامه ،في حالة عدم الرد أو الرد الناقص يطلب مندوب الحسابات من الرئيس أو مجلس المديرين استدعاء مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة للمداولة في الوقائع الملاحظة ،و إذا لم تحترم هذه الأحكام ولاحظ مندوب الحسابات إن مواصلة الاستغلال معرقلة فانه يقوم بإعداد تقرير خاص يقدمه لأقرب جمعية عامة مقبلة أو لجمعية عامة غير عادية ، في حالة الاستعجال ،يقوم هو بنفسه باستدعائها لتقديم خلاصة .[3]

تتضمن المادة715 مكرر11 إجراء من الإجراءات التي يتوجب على المدقق اللجؤ لها في حالة ظهور أحداث لاحقة .

المادة715مكرر14: مندوبو الحسابات مسئولون إزاء الشركة عن الأضرار الناجمة عن اللامبالاة التي يكونون قد ارتكبوها في ممارسة وظائفهم ولا يلزمون مدنيا عن مخالفات القائمين بالإدارة إلا في حالة ما لم يكشفوا عنها في تقريرهم للجمعية أو وكيل الجمهورية عند اطلاعهم عليها .[4]

تتضمن هذه المادة عدم مسؤولية المدقق عن الأحداث اللاحقة التي لم تعلمهم بها الإدارة وعلم بها المدقق بعد نشر الكشوف المالية .

المادة 831: يعاقب بالسجن من سنة إلى 5سنوات رئيس الشركة ا و القائمين بالإدارة عن وضعهم عائق لمراقبي الحسابات او يمتنع عن تقديم الوثائق خاصة الدفاتر المستندية وسجلات المحاضر والاتفاقات.[5]

---

[1] القانون التجاري، **المادة 241**،**الموقع الالكتروني للامانة العامة للحكومة**،**الجزائر**، 2007، ص:63.

[2] القانون التجاري،نفس المرجع السابق، **المادة 562**، ص:140.

[3] المرجع السابق ذكره، **المادة715 مكرر11**، ص:190.

[4] **نفس المرجع السابق، المادة715 مكرر 14**،ص :191

[5] نفس المرجع السابق،**المادة 831**،ص:246.

تتضمن هذه المادة العقوبة القانونية للإدارة عند وضعهم عائق لمراقبي الحسابات او الامتناع عن تقديم الوثائق خاصة الدفاتر المستندية وسجلات المحاضر والاتفاقات أي منع المدقق من القيام بإجراء من الإجراءات التي يتخذها عند ظهور الأحداث اللاحقة بين نهاية السنة وتاريخ تقرير المدقق .

المبحث الثاني:الدراسات السابقة .

بغرض معالجة إشكالية الدراسة المطروحة لابد أن نتعرض لبعض الدراسات التي كان لها السبق في تناول الموضوع أو مواضيع مشابهة ودلك من اجل وضع أساس علمي للدراسة الحالية وعلى اعتبار أن وجود دراسات سبق له تناول الموضوع المراد دراسته يثبت قابلية الموضوع للدراسة.

المطلب الأول:الدراسات العربية والاجنبية .

نتناول في هذا المطلب الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت مواضيع في سياق موضوع الدراسة أو تناولت جزء من موضوع الدراسة .

الفرع الأول :الدراسات العربية .

نتناول أهم الدراسات الجزائرية والعربية التي تصب في ايطار موضوع الدراسة

1) احمد عمر بامشوس،"**معايير التدقيق الدولية وإمكانيات تطبيقها في الجمهورية اليمنية**" .[1]

تتمحور إشكالية الدراسة حول مامدى استخدام معايير المراجعة الدولية من قبل مراجعي الحسابات في اليمن نظرا لعدم وجود قائمة محددة من بمعايير المراجعة الواجبة التطبيق في اليمن ومدى إمكانية تطبيق معايير المراجعة الدولية في اليمن .

- **نتائج الدراسة :**

- أكدت هذه الدراسة عدم وجود معايير محلية محددة ومتعارف عليها للمراجعة في الجمهورية اليمنية، يمكن الالتزام بها أثناء ممارسة العمل المهني؛

- عدم التزام مراجعو الحسابات بمتطلبات معايير (300-310-320)التخطيط حيث أن الغالبية لا تقوم بوضع توثيق خطة عامة بالتفصيل للمراجعة؛

- عدم التزام مراجعو الحسابات بمتطلبات المعايير (400-401)الرقابة الداخلية نتيجة لعدم التزامهم بمراجعة مدى الفهم للنظام المحاسبي ونظام الرقابة؛

- يلتزم مراجعي الحسابات بمتطلبات معايير(500-501-530-540-560-580)عند قيامهم بعملية المراجعة .

2) عمر علي كامل الدوري، "**معايير التدقيق الدولية ومدى انسجامها مع متطلبات البيئة العراقية**" .[1]

[1] – احمد عمر بامشوس،**معايير التدقيق الدولية وإمكانيات تطبيقها في الجمهورية اليمنية**،أطروحة دكتوراه،2003.

تتمحور إشكالية الدراسة حول إمكانية تطبيق معايير التدقيق الدولية وهل تتناسب مع ما يوجد في بيئة التدقيق العراقية ،وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى انسجام معايير المراجعة مع متطلبات البيئة العراقية دون تعديل أو تكييف وتعديل تلك المعايير بما ينسجم مع متطلبات البيئة العراقية ، أو رفض معايير المراجعة الدولية وإعداد وتطبيق معايير مراجعة محلية مستمدة من البيئة بكل معطياتها وخصائصها .

- **نتائج الدراسة:**

من أهم نتائج الدراسة التي خلص لها الباحث النقاط التالية :

- إن تبني معايير المراجعة الدولية وتطبيقها في دول العالم دون الأخذ بعين الاعتبار تباينات بيئات هذه الدول ودون محاولة تكييف هذه المعايير بما ينسجم و يتلائم مع متطلبات هذه البيئات يعد بمثابة تسوق للرأي بمعنى استيراد أفكار وتطبيقات مراجعة أجنبية بكل معطياتها بغض النظر عن مدى فلائمتها لواقع حال البيئة المحلية للدولة المعنية فيما له صلة بالمراجعة .

3) دراسة حسام بن عبد المحسن العنفري،" **آثار الالتزام بمعايير المراجعة المحلية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية**".[2]

تتمحور إشكالية الدراسة حول مدى التزام مكاتب المراجعة التي تعمل في المملكة العربية السعودية بإتباع معايير المراجعة المحلية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إلى إحداث تغييرات داخلية على هذه المكاتب، و تهدف هذه الدراسة إلى تحديد التغييرات التي تطرأ على مكاتب المراجعة في المملكة السعودية نتيجة التزامها بعدد من معايير المراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ،وللإجابة على إشكالية الدراسة انتهج الباحث المنهج الوصفي في الجانب النظري و اعتمد على الملاحظة و المقابلة في الجانب التطبيقي .

- **نتائج الدراسة :**

من أهم النتائج التي توصل إليها البحث ،أنّ التزام مكاتب المراجعة التي تعمل في المملكة العربية السعودية بإتباع معايير المراجعة المحلية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أدى إلى حدوث تغيير ،فالغالبية العظمى من العاملين و القائمين على المكاتب محل الدراسة أكدوا على عدم اقتناعهم بأهمية و جدوى قيام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بإعداده وتطوير معايير محلية للمراجعة .

4) عباس حميدي، **الآثار الاقتصادية لعدم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية** .[3]

تقوم إشكالية الدراسة على البحث على الآثار الاقتصادية نتيجة عدم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية 2002في العراق وتهدف إلى تجسيد الآثار الاقتصادية لعدم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لميزانية 2002 .

---

[1]- عمر علي كامل الدوري، **معايير التدقيق الدولية ومدى انسجامها مع متطلبات البيئة العراقية**، أطروحة دكتوراه، 2003.

[2]- حسام بن عبد المحسن العنفري، **آثار الالتزام بمعايير المراجعة المحلية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية** ،مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة (2004).

[3]- عباس حميدي ، **الآثار الاقتصادية لعدم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية** ، مقال في مجلة الإدارة و الاقتصاد العراق العدد77/ 2009قتصادية والتجارية وعلوم التسيير2013.

- **نتائج هذه الدراسة :**

ومن أهم نتائج الدراسة التي توصل لها الباحث النتائج التالية:

- على الرغم من وجود قاعدة محاسبية عراقية لمعالجة الأحداث اللاحقة إلا أنّ الالتزام بها غير موجود .

- أنّ المعلومات المحاسبية الناتجة عن قوائم مالية معدّة وفق معيار الأحداث اللاحقة تتميز بدرجة عالية من الموضوعية ، وأن عدم تعديل بيانات التقارير المالية بأثر الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية يعرض الشركة إلى مجموعة من الالتزامات و الخسائر منها دفع ضرائب عن أرباح وهمية كما لاحظ الباحث أن الإدارة تجهل أهمية و خطورة إغفال أثر الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية على سلامة القوائم المالية .

5) د.صديقي مسعود،"**نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية**".[1]

تدور إشكالية الدراسة حول إرساء إطار مرجعي للمراجعة المالية في الجزائر على ضؤ التجارب الدولية كفيل بضبط الممارسة الميدانية للمراجعين والإجابة عن الاحتياجات المعبر عنها من قبل الأطراف المختلفة ،حيث اهتم الباحث بالتوحيد الوطني لممارسات المراجعة الذي يحقق التوافق الدولي للمهنة و الأسباب الجوهرية التي جعلت من التوافق في بداياته ضرورة ومحاولات الاتحاد الدولي للمحاسبين لتوحيد المراجعة دوليا والدي أعقب محاولات التوافق،حيث قسم الباحث الموضوع إلى خمسة فصول ،فتطرق للتأصيل العلمي للمراجعة في الفصل الأول ،وتناول في الفصل الثاني التوصيل الفعال في ظل مخاطر المراجعة ،أما الفصل الثالث فعالج فيه الضبط الإجرائي لفجوة التوقعات بينما كان الفصل الرابع لغرض التجارب الدولية للمراجعة المالية ،وفي الفصل الخامس اعتمد توزيع وتحليل نتائج استبيان ،تهدف الدراسة لتأسيس إطار نظري كفيل بترقية المراجعة في الجزائر ولتلبية احتجاجاتها.

- **نتائج الدراسة :**

من أهم نتائج الدراسة المتوصل لها النقاط التالية :

- من أهم توصل إليه الباحث هو افتقاد واقع المراجعة في الجزائر لمعايير مؤطرة لعملية التنفيذ من التخطيط إلى غاية استخلاص الآراء الفنية حول القوائم المالية الختامية كوحدة واحدة للمؤسسة

- ومن نتائج أيضا التي خلصت لها الدراسة إن المنظمات الدولية للمراجعة تدعو الى ضرورة موافقة وانسجام المراجعة الوطنية للتوجيهات وقيود العمل دوليا بغية السماح بإجراء مقاربات بين نتائج وطنية ودولية في ظل شركات متعددة الجنسيات .

[1]– صديقي مسعود،**نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية** ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر (2004) .

6) محي الدين عمر، **"مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية دراسة مقارنة (حالة الجزائر)".**[1]

تدور إشكالية الدراسة حول موقع معايير المراجعة المتعارف عليها من المعايير الدولية وتأثيرها على نظام التدقيق في الجزائر، ،تهدف هده الدراسة منها محاولة تأسيس إطار نظري كفيل بترقية المراجعة في الجزائر ،ومحاولة تشخيص أوجه الاختلاف بين معايير المراجعة المقبولة ومعايير المراجعة الدولية ،تصور الأبعاد النظرية والعملية للمراجعة في الجزائر التي تلبي احتياجات الأطراف المستخدمة لمخرجات المراجعة ،لمعالجة الموضوع اعتمد الباحث في الجزء النظري المنهج الوصفي أما في الجزء التطبيقي منهجا وصفيا تحليليا في دراسة التجارب الدولية للمراجعة .

- **نتائج الدراسة :**

من أهم نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث إن المراجعة الفعالة تتوقف على فهم المراجع للإطار النظري والتطبيقي للمراجعة بالاعتماد على معايير المراجعة الدولية .

7) بوعرعار احمد شمسالدين،**"مدى توافق التدقيق في الجزائر مع المعايير الدولية في ظل القانون10-1".**[2]

تمحور إشكالية الدراسة في البحث عن مختلف مراحل تطور مهنة التدقيق في الجزائر وكذا الإصلاحات المنتهجة بالإضافة إلى دراسة ميدانية استطلاعية حول ما مدى توافق الواقع الجزائري مع المعايير الدولية للتدقيق.

- **نتائج الدراسة :**

- إن التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية أثرت بشكل كبير على بيئة التدقيق مما أدى إلى ضرورة التوجه نحو التوحيد أو التوافق بين ممارسات المهنيين بين الدول .

- من الضروري تكييف التدقيق في الجزائر مع الواقع الدولي لخلق توافق بين المعايير الجزائرية والدولية للتدقيق.

- بيئة الجزائر الحالية لا تساعد على تبني المعايير الدولية لتدقيق .

- تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية يؤدي بالضرورة إلى تبني المعايير الدولية للتدقيق نظرا لكون مخرجات نظام المحاسبة هي مدخلات نظام التدقيق .

8) عبد الله بن صالح،**دراسة تحليلية تقييميه لواقع إصلاح مهنة المراجعة بالجزائر ومدى توافقها مع معايير المراجعة الدولية .**[3]

تقوم إشكالية الدراسة حول ماهية توجهات الجزائر في إصلاح منظومة المحاسبة والمراجعة في إطار مسايرة التوجهات الدولية واستجابتها للمرجعية المحاسبية الدولية وذلك من خلال معرفة واقع الممارسة المهنية لمهنة التدقيق في الجزائر وما مدى اعتماد المرجعية الدولية للمراجعة في القانون 10-01المنظم لمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد .

---

[1] - محي الدين عمر، **مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية دراسة مقارنة (حالة الجزائر)** ،مذكرة ماجستير،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير المركز الجامعي المدية،2007-2008.

[2] – بوعرعار احمد شمس الدين،**مدى توافق التدقيق في الجزائر مع المعايير الدولية في ظل القانون10-1**،مداخلة.

[3] – عبد الله بن صالح،**دراسة تحليلية تقييميه لواقع إصلاح مهنة المراجعة بالجزائر ومدى توافقها مع معايير المراجعة الدولية**،الملتقى الوطني الرابع (تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات)جامعة الأغواط 2013.

- **نتائج الدراسة :**

- لاحظ الباحث إن هناك كم هائل من القوانين والمراسيم التي تسعى للرقي بهاته المهنة على المستوى المطلوب

- من الثقة والمصداقية وتعزيز جودة مخرجاتها إلا أنها مازالت لم تطبق بعد وبقيت مجرد نصوص قانونية نظرا لعدم وجود هيئات لمتابعة تطبيق هذه النصوص والتأخر في إصدار تعليمات لتسير المراسيم .

- غياب التكوين و التأطير .

- عدم وجود الشفافية وغياب المنافسة بين مكاتب الخبرة الوطنية والأجنبية .

9) عمورة جمال،"**ضرورة إصلاح مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر وتكييفها مع المعايير الدولية للمراجعة**".[1]

تدور إشكالية الدراسة حول مدى استعداد الجزائر لفتح المجال لممارسة مهنة المراجعة والتدقيق المحاسبي والاستشارة المحاسبية والمالية والمصادقة على القوائم المالية أمام مكتب الخبرة الدولية في الوقت الراهن مع الإبقاء على العمل وفق القواعد والمعايير المحلية من خلال معرفة واقع تنظيم وممارسة مهنة المراجعة في الجزائر وهل من الضروري تكييف مهنة المراجعة في الجزائر مع المعايير الدولية وهل مهنة المراجعة في الجزائر مستمدة من المعايير الدولية للتدقيق ،وتهدف هذه الدراسة لتسليط الضؤ على واقع ممارسة مهنة المراجعة في الجزائر وما مدى توافقها مع المعايير الدولية للتدقيق .

- **نتائج الدراسة :**

من أهم النتائج المتوصل لها أن الباحث وجد أن هناك كم هائل من القوانين والمراسيم التي تسعى لترقية مهنة التدقيق للمستوى المطلوب من الثقة والمصداقية والإفصاح إلا أنها لم تنزل للواقع وبقيت نصوص .

10) محمد أمين مازون،"**التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**".[2]

تتمحور إشكالية الدراسة حول مدى إمكانية معايير التدقيق الدولية من تحسين مخرجات التدقيق وإعطاء الثقة والضمان لمستخدمي القوائم المالية ومدى إمكانية انتهاجها في الجزائر،وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز الفائدة من سن معايير دولية للتدقيق المحاسبي ،ومعرفة الغاية من التوجه نحو تدويل التدقيق ،وأخيرا الاطلاع على أراء المختصين في مدى انعكاس توجه الجزائر نحو التوحيد وتطبيق معايير التدقيق الدولية على المهنة في الجزائر من جهة وانفتاحها الاقتصادي من جهة أخرى ،ولمعالجة الموضوع اعتمد الباحث المنهج الاستدلالي بالطريقة الاستقرائية الاستنباطية وفي الجزء النظري وإحصائي بالنسبة للجانب التطبيقي .

---

[1] – عمورة جمال،**ضرورة إصلاح مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر وتكييفها مع المعايير الدولية للمراجعة**،**ورقة بحثية** ،**جامعة سعد دحلب البليدة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير** ،ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبية والمعايير الدولية للمراجعة،جامعة سعد دحلب،البليدة ،الجزائر، 13-14ديسمبر 2011،ص5.

[2] – محمد أمين مازون،**التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**،**مذكرة ماجستير** ،غير منشورة ،جامعة الجزائر03 ، (2011) .

●**نتائج الدراسة :**

من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث :

- التدقيق في الجزائر لم يتطور مقارنة بالتطور الحاصل دوليا .

- في حال انتهاج الجزائر لمعايير التدقيق الدولية من الأفضل تكييفها مع الواقع الجزائري شريطة الرفع من القدرات المهنية للمدققين .

- يحقق البعد الدولي للتدقيق إمكانية مقارنة المعلومات المالية الدولية ما يسمح بتوفير الوقت والجهد وتقريب وجهات النظر بين الدول .

- لابد أن يتوفر التوافق على مستوى المتطلبات العلمية والعملية للمدققين بما يتناسب و التطورات الاقتصادية الدولية.

11) دراسة شريقي عمر،**التنظيم المهني للمراجعة (دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية).**[1]

تتمحور إشكالية الدراسة حول مامدى توفر التنظيم المهني للمراجعة في الجزائر على الخصائص والمتطلبات الكفيلة بنجاح وتطور المهنة مقارنة بتونس والمملكة المغربية ،حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على التنظيم السائد لمهنة المراجعة وتكوين محافظ الحسابات بجانبه الأكاديمي والمهني في ثلاثة بلدان هي الجزائر وتونس والمغرب ومن ثم إجراء دراسة مقارنة لعناصر التنظيم المهني للمراجعة بين هذه البلدان وذلك لتبيان العناصر الايجابية وأوجه القصور الموجودة في التنظيم القائم للمهنة في الجزائر بالمقارنة مع تونس والمغرب باعتبارهما يشتركان مع الجزائر في عدة خصائص للاستفادة من تجاربهم للارتقاء بمستوى الممارسة المهنية للمراجعين والمحافظة على العناصر الايجابية للتنظيم الحالي.

●**نتائج الدراسة:** من أهم نتائج هذه الدراسة :

- نجاح مهنة المراجعة يتوقف على درجة تنظيمها والتزام الممارسين لها ووجود إطار عام للممارسة المهنية ووجود معايير مهنية يسترشد بها المهنيون .

- يعاني ممارس مهنة التدقيق قصورا في المعرفة مقارنة بما هو موجود في تونس والمغرب .

- المهنة تفي الجزائر تمارس من طرف فئتين من المهنيين من محافظي حسابات وخبراء حيث يعتبر هذا من أوجه القصور في المغرب وتونس المهنة موكلة لفئة واحدة هم الخبراء المحاسبيين .

- سماح المشرع الجزائري لحملة عديد الشهادات الجامعية والشهادات المهنية بممارسة مهنة محافظ حسابات دون أي تكوين متخصص أو امتحان نهائي يحدث توافق بين حملة الشهادات المختلفة .

- يتوفر في تونس والمغرب تكوين متخصص للحصول على شهادة خبير محاسبي مدته ثلاث سنوات(تكوين نظري وتربص ميداني)على عكس الجزائر التي تقتصر فيها الأمر على تربص ميداني مدته سنتين .

12) دراسة لقيطي الأخضر،**معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الواقع المهني بالجزائر(دراسة تحليلية مقارنة).**[1]

[1]– شريقي عمر،**التنظيم المهني للمراجعة (دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية)**،أطروحة دكتوراه،جامعة سطيف1كلية العلوم الاقتصادية عباس حميدي ،2013.

تتمحور إشكالية الدراسة حول ما مدى إمكانية تطبيق معايير المراجعة الدولية بالواقع المهني في الجزائر، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق معايير المراجعة الدولية بالجزائر من خلال معرفة مدى التزام المراجعين بمعايير المراجعة المتعارف عليها، وكذا معرفة مدى أهمية معايير المراجعة الدولية بالبيئة الجزائرية، ومدى ملائمة تلك المعايير للواقع المهني بالجزائر.

- **نتائج الدراسة :**

من أهم النتائج التي توصل لها الباحث في هذه الدراسة النتائج التالية :

- انه يتطلب تطبيق المعايير الدولية للمراجعة في الجزائر العديد من التحضيرات التي هي بمثابة أسس لتطبيق المعايير وتطوير المهنة،وإعادة تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة ووضع قواعد السلوك المهني وتحديث قانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في الجزائر بما يتلائم مع بيئة الأعمال في الجزائر.

- لا تتوافق معايير المراجعة المطبقة في الجزائر مع الواقع المهني في الفحص والمراجعة وذلك لعدم تحديثها وتطويرها.

13) د.احمد يوسف عريقات، د.محمد نديم دباغيه،"**اثر التزام شركات التدقيق الحسابات الأردنية بمعايير التدقيق الدولية على خططها الإستراتيجية التسويقية**".[2]

تتمحور مشكلة الدراسة في البحث عن اثر التزام شركات التدقيق الأردنية بالمعايير الدولية للتدقيق على جودة الخدمات التي تقدمها هذه الشركات وهل تقوم بتطوير إستراتيجيتها وفقا لمدى التزامها بالمعايير الدولية، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اثر التزام شركات التدقيق الأردنية بالمعايير الدولية للتدقيق والمزايا التي تحققها ،معرفة اثر التزام شركات التدقيق الأردنية بمعايير التدقيق الدولية على إستراتيجية تسويق خدمات هذه الشركات.

- **نتائج الدراسة:**

خلصت نتائج هذه الدراسة إلا أن الالتزام بمعاير التدقيق الدولية له اثر في تسويق خدمات شركات التدقيق ولكنه ليس العامل الوحيد الذي تعتمد عليه شركات التدقيق في تسويق خدماتها.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية .

نتناول في هذا الفرع بعض الدراسات الأجنبية السابقة التي تصب في ايطار موضوع الدراسة.

1) دراسة روساي (Russey) **بعنوان: "تطوير معايير المراجعة الدولية".**[3]

"The development of International standard on auditing

---

[1] – لقيطي الأخضر،**معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الواقع المهني بالجزائر(دراسة تحليلية مقارنة)**،رسالة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي،2014 -2015

[2] –د.احمد يوسف عريقات، د.محمد نديم دباغيه،**اثر التزام شركات التدقيق الحسابات الأردنية بمعايير التدقيق الدولية على خططها الإستراتيجية التسويقية ،قسم الإدارة والمحاسبة جامعة عمان الأهلية .**

[3] روساي (Russey) ،**تطوير معايير المراجعة الدولية**،مقال،1999.

وقد تمحورت إشكالية الدراسة في مدى الاستفادة من استخدام المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة في تنظيم وضبط الأنواع المختلفة من العمليات المالية والاقتصادية التي تحدث داخل الأسواق المالية، كذلك بيان الدور الفاعل للإصدارات المختلفة من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة وتنظيم أداء من يمارسها، إضافة للمسئولية الرئيسية والجوهرية بالنسبة ل (IFAC) والمتمثلة في كيفية نشر وتعزيز إجراءات التطبيق العملي المناسب والملائم لمعايير المراجعة الدولية في مختلف البيئات المهنية لهدف تحسين مستوى الجودة للممارسات المهنية وخلق نوع من التطابق فيما بين هذه الممارسات. كما هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة إيجابا في زيادة مستوى الاعتماد والتصديق بعملية التطبيق لما تضمنته معايير المراجعة الدولية؛

- **نتائج الدراسة:**

من اهم النتائج هو التعرف على أهم الأساليب والبرامج التي من شأنها تأكيد عملية التصديق بفائدة المعايير والتعرف على الدور الجوهري لتطوير معايير المراجعة الدولية وأهمية الالتزام بقواعد محددة لمقابلة أي متطلبات المهنة أو الجمهور وخلق نوع من الاستقرار داخل الأسواق المالية .

2) دراسة Kenny and K. chan **بعنوان: "معايير المراجعة في الصين– تحليل مقارن مع المعايير الدولية والإرشادات الملائمة"،**[1]

وقد تمحورت إشكالية الدراسة في أن التغيرات والتطورات المتلاحقة في المجال الاقتصادي والمالي للصين وزيادة الاستثمارات الحالية التأثير الواضح لإعادة النظر بشأن تطوير وتحديث النظام المحاسبي والمالي للدولة ليتواكب ويتفق مع الممارسات والإصدارات الدولية المختلفة والمرتبطة بمهنة المحاسبة والمراجعة وتوفير كل المتطلبات والمقومات الأساسية اللازمة لتطوير وتحديث المهنة وتحسين نوعية المعايير لجمهور المحاسبين القانونيين في الصين .

نتائج الدراسة :

من أهم نتائج الدراسة ايضاح أهم الأسباب والدوافع لإنشاء معايير مراجعة في الصين وتتمثل هذه الدوافع بالآتي:

- التزايد المتسارع في عدد من المشروعات الخاصة وزيادة حجم الاستثمارات الخارجية في الصين مما يتطلب نوع من التطوير والتحديث للنظام المالي لغرض الإصلاح الاقتصادي ومواكبة كل المتطلبات .

- التطور في سوق الأسهم المالية وتأثيره لمعايير المحاسبة والمراجعة في الصين تحتم ضرورة تطوير بيئة مهنة المراجعة .

- إن عملية الإصلاح الاقتصادي والتطوير لمعايير المحاسبة والمراجعة في الصين تحتم ضرورة خلق نوع من التماثل أو التوافق مع متطلبات معايير المحاسبة والمراجعة الدولية .

[1]- Kenny and K. chan، **معايير المراجعة في الصين– تحليل مقارن مع المعايير الدولية والإرشادات الملائمة** ،مقال،2000.

- تقديم مجموعة من المعايير المهنية التي تلقى القبول العام وتشتمل على القوانين والإجراءات الكفيلة بتنظيم الأداء المهني للمراجعين وتنظيم العمل داخل السوق .

3) دراسة Ginchong،**إطار عمل مراجعة الحسابات في جمهورية الصين الشعبية و إرشادات معايير المراجعة الدولية بعض المقارنات Auditing frame work In The peoples Republic of china And The international auditing guidelines :some compaison**[1].

حيث تتمحور إشكالية الدراسة حول إصدار مجموعة من إرشادات المراجعة يبلغ عددها 38 إرشادا أو معيارا من قبل المكتب العام للمراجعة لجمهورية الصين الشعبية سنة1997،وترتبط هذه الإرشادات بالمراجعات الحكومية والشركات الصناعية ،وكان الهدف من الفكرة هو أحداث التوافق لمختلف عمليات وإجراءات المراجعة في كل مكان من الجمهورية ،ولم يقتصر الأمر على ذلك بل التطلع الى الانسجام والتوافق مع الممارسات الدولية فيما يتعلق بذلك حيث أشارت تفسيرات المكتب العام أن أهمية إصدار تلك الإرشادات أداة يستطيع مراجع الحسابات تكوين وإصدار قرارات منتظمة ومتوازنة وزيادة وكفاءة المراجع .

- **نتائج الدراسة:**

استنتج الباحث من هذه الدراسة بأنه قد تم تبني هذه الإرشادات من قبل المكتب العام ومكاتب المراجعة المختلفة والمتخصصة، وأنه قد تم دمج هذه الإرشادات ضمن الممارسات المتبعة داخل المكاتب باعتبارها أحد الأسس المعتمد عليها في تنفيذ وإتمام مهام عملية المراجعة فهي تؤدي بمراجع الحسابات بإصدار قرارات منتظمة وتعطي حرية للمراجع لتصرف بما لا يلزمه قانونيا حرية في حدود هذه الإرشادات ،تبني هذه الإرشادات من مؤسسات ذات صلة أو صيغة دولية الإرشادات المحلية مع بعض التحفظ باعتبار الإرشادات الدولية المرجع الأول وهو ما يعتبر أمر ايجابي لتزايد نسبة التطبيق.

المطلب الثاني:مناقشة الدراسات و أوجه الشبه والاختلاف.

سنحاول من خلال هذا المطلب مناقشة الدراسات العربية والأجنبية والتطرق إلى أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية .

الفرع الأول:مناقشة الدراسات .

نستعرض من خلال هدا الفرع أهم ماجاءت به الدراسات السابقة .

دراسة روساي (1999) استنتج خلالها أن تطوير المراجعة ينتج عن معرفة طرق وسبل تطويرها،وجاءت دراسة**(Kenny and K. chan)(2000)** حول تبيان معايير المراجعة في الصين بتحليل مقارن بينها وبين المعايير

[1]– chong Gi n ،**Auditing frame work In The peoples Republic of china And The international auditing guidelines :some compaison** .

الدولية فاستنتج انه من الضروري تحقيق تماثل توافق بين المعايير أو الإرشادات الصينية ومعايير المحاسبة الدولية،**دراسة (Ginchong)(2000)**وتمثلت في إصدار إرشادات من قبل مكتب المراجعة في الصين لأحداث توافق مع المعايير الدولية واستنتج أنها أعطت قرارات منتظمة واستعملت من طرف مؤسسات ذات صلة وتعامل دولي؛

تناولت **دراسة احمد عمر بامشوش(2000)**إمكانية تطبيق معايير التدقيق الدولية في الجمهورية اليمنية من مراجعي الحسابات ووجدت الدراسة إن مراجعي الحسابات لا يلتزمون بمعايير التخطيط ومعايير الرقابة الداخلية(300-310-320-400-4016وتلتزم بمعاير (500-501-530-540-**560**-580)، **دراسة عمر علي كامل الدوري (2003)** مدى إمكانية تطبيق معايير التدقيق الدولية ومدى تناسبها مع البيئة العراقية واستنتج انه من الضروري تكييف المعايير الدولية مع البيئة العراقية لكي لا تعتبر تسوق لمراجعة أجنبية،في حين تناولت **دراسة حسام عبد المحسن العنفري (2004)** تميزت بدراسة التزام مكاتب المراجعة بالمعايير الصادرة عن الهيئة السعودية ولاحظ عدم الاقتناع بها والدعوة لتطويرها لتواكب معايير التدقيق الدولية،**عباس حميدي (2009)**ركزت على الآثار الاقتصادية الناجمة عن عدم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة وتأثيره السلبي على القوائم المالية وعلى الشركة واستنتج أن المعلومات المحاسبية المعدة وفق معيار الأحداث اللاحقة تتمتع بدرجة عالية من الموضوعية ،و تناولت **دراسة صديقي مسعود(2004)**محاولة إرساء إطار مرجعي للمراجعة على ضؤ تجارب دولية ووجد إن الجزائر تفتقد لمعايير مؤطرة لعملية التدقيق ودعي لضرورة انسجام المراجعة مع المعايير الدولية،في حين تناولت **دراسة محي الدين عمر (2007-2008)** كيفية تأثير معايير التدقيق الدولية على التدقيق في الجزائر وخلصت إلا آن فعالية المراجعة تتوقف على فهم الإطار النظري والتطبيقي للمراجعة ،**دراسة بوعرعار احمد شمس** الدين تناولت مدى توافق التدقيق في الجزائر مع المعايير الدولية في ظل القانون 10-1وذلك بالتطرق لمختلف مراحل تطور مهمة التدقيق وخلص إلا انه من الضروري تكييف التدقيق في الجزائر مع الواقع الدولي لخلق توافق،**دراسة عبد الله بن صالح(2013)**دراسة تحليلية تقييميه لواقع إصلاح مهنة المراجعة بالجزائر ومدى توافقها مع معايير المراجعة الدولية من خلال معرفة واقع التدقيق في الجزائر ووجد انه هناك كم هائل من القوانين تسعى لترقية مهنة التدقيق مع وجود غياب لتكوين وعدم وجود شفافية في مكاتب الخبرة الوطنية،**دراسة عمورة جمال** ضرورة إصلاح مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر وتكييفها مع المعايير الدولية للمراجعة حيث درس مدى التوافق مع المعايير الدولية ولاحظ انه هناك كم هائل من قوانين لترقية مهنة التدقيق،**دراسة محمد أمين مازون(2011)** حيث تناول دراسة مدى إمكانية تطبيق معايير تدقيق دولية في الجزائر وخلصت الدراسة إلا انه إن التدقيق في الجزائر لم يتطور مقارنة بالتطور الدولي وأوصى إلى تكييف المعايير الدولية لتدقيق مع الواقع الجزائري،**دراسة شريقي عمر (2013)**وجدت انه هناك قصور في التنظيم المهني للمراجعة في الجزائر مقارنة بما هو موجود في فرنسا والمغرب ،**دراسة لقيطي الأخضر(2014-2015)**درس إمكانية تطبيق معايير مراجعة الدولية في الواقع المهني بالجزائر واستنتج انه لابد من تحديد وتطوير قانون مهنة المحاسبة والمراجعة لتطبيق معايير التدقيق الدولية في حين تتناول الدراسة الحالية معيار التدقيق الدولي والجزائري ومدى إمكانية ملائمة المعيار للبيئة الجزائرية وتبيين مسؤولية مراجع الحسابات عن الأحداث اللاحقة حسب كل حالة .

الفرع الثاني: أوجه الشبه و الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

سنحاول التطرق إلى أوجه الشبه و أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة العربية و الأجنبية منها ودراستنا الحالية المتضمنة معيار التدقيق الجزائري 560.

أوجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

لقد تشاركت الدراسة الحالية و دراسة روساي ودراسة(Kenny and.chan) ودراسة (Gin chong)في كون لابد أن تتوافق معايير المحلية مع المعايير الدولية ،في حين تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة عمر علي كامل الدوري ودراسة احمد عمر بامشوش(2000) حول إمكانية تطبيق معايير تدقيق دولية في البيئة المهنية (العراق والجزائر) لدول الدراسة واتفقت دراسة احمد عمر بامشوش حول تطبيق معيار التدقيق 560 الأحداث اللاحقة من طرف مراجعي الحسابات،وتشابهت مع دراسة حسام عبد المحسن العنفري (2004)حول مدى التزام مراجعي الحسابات بالمعايير الوطنية (السعودية والجزائر)،أما دراسة عباس حميدي (2009)فتشابهت مع دراستنا حول أهمية استخدام معيار الأحداث اللاحقة وانعكاسه على القوائم المالية ،اما دراسة صديقي مسعود فاشتركت مع الدراسة الحالية في ضرورة اعتماد مرجعية دولية لخلق معايير وطنية وهذا ما تجسد من خلال معيار التدقيق الجزائري 560،وتشابهت دراسة محي الدين عمر (2007-2008)و دراسة بوعرعار احمد شمس ودراسة عبد الله بن صالح(2013)ودراسة عمورة جمال ودراسة محمد أمين ودراسة شريقي عمر (2013)ودراسة لقيطي الأخضر(2014-2015) مع دراستنا الحالية في مدى تأثير المعايير الدولية على التدقيق في الجزائر ومدى إمكانية تطبيقها ومدى ملائمتها للبيئة القانونية الجزائرية وأهمية تطوير مهنة التدقيق بما يتوافق مع التطور الدولي للتدقيق و استنتاجانه توجد قوانين مراسيم كثير ة لتنظيم المهنة في الجزائر.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

لقد اختلفت الدراسات السابقة عن دراستنا الحالية من حيث طرق المعالجة ومجتمع الدراسة و الإطار الزمني للدراسة و كان الاختلاف الجوهري متمثل في كون إن دراستنا الحالية تدرس معيار تدقيق دولي وجزائري محدد بحد ذاته، و هو معيار التدقيق

الأحداث اللاحقة560 ومدى استجابة هذا المعيار للبيئة الجزائرية والدراسات السابقة درست معايير التدقيق الدولية أو الوطنية بصفة عامة ومدى ملائمتها لبيئتها .

خلاصة الفصل:

إن ظهور أحداث لاحقة يلزم باتخاذ إجراءات حسب كل حالة من حالات ظهور الأحداث اللاحقة وقد حددت هذه الإجراءات في معيار التدقيق الدولي للأحداث اللاحقة 560، وبما أن بيئة التدقيق في الجزائر تحاول تطوير لمواكبة التطورات والتغيرات والمستجدات الدولية،تبنت الجزائر معيار الأحداث اللاحقة 560 كمعيار جزائري يحدد مسؤولية مراجع الحسابات عن الأحداث اللاحقة ويحدد الإجراءات التي يقوم بها ،والملاحظ أن معيار التدقيق الجزائري 560 مستمد من المعيار الدولي الأحداث اللاحقة في ظل بيئة تدقيق جزائرية تتسم بتطور من خلال عدة مراحل زمنية بإصدار مراسيم وقوانين و قرارات تنظم المهنة .

الفصل الثاني:الدراسة الميدانية-أراء عينة من محافظي الحسابات

تمهيد:

تناولنا في الفصل السابق الأدبيات النظرية والتطبيقية لموضوع الدراسة قصد الوقوف على ماهية الموضوع ،ولقد قمنا بدراسة الموضوع بالاعتماد على توجيه استبيان لعينة من مراجعي الحسابات للولايات التالية (ورقلة ،الوادي ،الاغواط ،الجلفة) ،بغية استطلاع أرائهم بخصوص معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة ؛

ولمعالجة الموضوع قسمنا الفصل الثاني إلى مبحثين ،المبحث الأول مخصص لعرض الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة والمبحث الثاني يحتوي نتائج الدراسة ومناقشتها .

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة.

نتناول في هذا المبحث توضيح كيفية إعداد الدراسة أي عرض اختبار مجتمع الدراسة والعينة، تحديد المتغيرات وكيفية قياسها، طريقة جمع المعطيات والأدوات المستخدمة في الجمع، ووصف كيفية تلخيص المعطيات المجمعة والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل المعطيات واختيار الفرضيات .

المطلب الأول: طريقة الدراسة.

يتناول هذا المطلب عرض للطريقة المتبعة في الدراسة من خلال التعرف على مجتمع وعينة الدراسة واهم مصادر البيانات.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة .

يتكون مجتمع الدراسة من مراجعي حسابات الخارجيين (محافظي حسابات،مساعدي محافظي حسابات،خبراء محاسبين ،مساعدي خبراء محاسبين)على مستوى ولاية (ورقلة ،الوادي ،الاغواط ،جلفة).

الفرع الثاني: عينة الدراسة .

لم يتم تحديد حجم العينة بشكل مسبق نظرا لعدم تجاوب العديد من دوي الاختصاص مع موضوع الدراسة سواء بالرفض أو التماطل فحاولنا التماشي مع عدد الاستمارات المسترجعة بغرض الوصول الى نسبة مقبولة تعكس مستوى معين من رؤى مجتمع الدراسة ،فتم اختيار العينة المكونة من 36 عينة تمثل أراء محافظي حسابات مساعدي محافظي حسابات،خبراء محاسبين ،مساعدي خبراء محاسبين .

أولا :عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة من عينة الدراسة .

الجدول الموالي يوضح عدد الاستبيانات الموزعة،الاستبيانات المفقودة ،الواردة بعد الاجل والاستمارات الصالحة .

جدول رقم (2-1) يوضح عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة من عينة الدراسة .

البيان	الاستبيان	
	العدد	النسبة المئوية
عدد الاستمارات الموزعة	60	%100
عدد الاستمارات المفقودة أو المهملة	14	%2.33
عدد الاستمارات الواردة بعد الأجل	10	%1.167
عدد الاستمارات الصالحة	36	%60

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان .

الملاحظ من خلال الجدول رقم (2-1) انه تم توزيع 60 استمارة استبيان على العينة (حيث أرفقت أغلب استمارات الاستبيان بنسخة من معيار التدقيق الجزائري) ،وانه كانت هناك 14 استمارة فقدت أو أهملت من طرف أفراد العينة بسبب عدم مبالاتهم بالدراسة وبسبب عدم اطلاع العديد منهم على موضوع الدراسة المتضمن معيار التدقيق الأحداث اللاحقة وجهلهم له،في حين بلغ عدد الاستمارات الواردة بعد الأجل 10استمارات ولم تستخدم بسبب تأخرها لمدة طويلة فانتظارها أدى إلى تعطيل الدراسة فقررنا تفاديها ،أما بالنسبة للاستمارات المسترجعة والصالحة فكانت 36 استمارة استبيان تمثل العدد الكافي لإجراء الدراسة وقمنا بإفراغها في اكسل ثم البرنامج الإحصائي (spss).

ثانيا :توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية (خصائص عينة الدراسة) .

استخدمنا مقاييس الإحصاء الوصفي وذلك لوصف عينة الدراسة وإظهار خصائصها،وهذه الأساليب هي المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة وترتيب عبارات كل متغير تنازليا .

1 توزيع العينة حسب متغير الجنس.

ودلك بتوزيع أفراد العينة إلى إناث وذكور.

الجدول رقم(2-2)توزيع العينة حسب متغير الجنس .

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	27	%75
أنثى	9	%25
المجموع	36	%100

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss23 .

يظهر من الجدول السابق أن غالبية أفراد العينة كانوا من الذكور (75%) في حين بلغت نسبة الإناث (25%) من مجموع أفراد العينة،ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى طبيعة قطاع النشاط وطبيعة نظام العمل التي تجعل نسبة

الإناث منخفضة مقارنة بالذكور إلا انه يمكن اعتبارها نسبة مقبولة حيث تبين اتجاه هذه الفئة الى انتهاج هذا الاختصاص في السنوات الأخيرة من خريجات العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

2 توزيع العينة حسب متغير العمر.

ويتم هذا التوزيع وفق الفئات العمرية لعينة الدراسة .

جدول رقم (2-3)توزيع العينة حسب متغير العمر.

العمر	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 30سنة	11	%30.6
من 31الى 40سنة	15	%41 .7
من41الى 50سنة	8	%22.2
من51فما فوق	2	%5.6
المجموع	36	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss23 .

وفيما يتعلق بمتغير العمر فقد تحصلت الفئة العمرية (31 إلى 40 سنة) أعلى نسبة بواقع (41.7%) يلي ذلك الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) بنسبة (11%) من أفراد عينة الدراسة ،وهي نتيجة منطقية لأن هاتين الفئتين العمريتين المتتاليتين تسعيان أكثر من غيرها للبحث عن المعرفة وإثبات الكفاءة من خلال التجاوب الكبير في الإجابة على عبارات الاستبيان.

3توزيع العينة حسب متغير الفئة الوظيفية.

ويعتمد في هذا التوزيع على الفئة الوظيفية .

جدول رقم (2-4) توزيع العينة حسب متغير الفئة الوظيفية .

الوظيفة	التكرار	النسبة
خبير محاسب	7	%19.4
مساعد خبير محاسب	7	%19.4
محافظ حسابات	14	%38.9
مساعد محافظ حسابا	8	%22.2
المجموع	36	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss23.

فيما يتعلق بمتغير الفئة الوظيفية نجد إن النسبة الأكبر كانت لمحافظي الحسابات وتتمثل (38.9%) بسبب أنهم متواجدين في ولاية (ورقلة و الوادي ،الأغواط ،الجلفة) بنسبة معقولة ،وتلي محافظي الحسابات نسبة مساعدي محافظي الحسابات المقدرة ب(22.2%) فنجد لدى كل محافظ حسابات مساعدين على اقل تقدير ويزداد عددهم حسب حاجة محافظ الحسابات ،أما النسبة الثالثة فكانت متساوية بالنسبة للخبير المحاسب ومساعد الخبير المحاسب بنسبة(19.4%) وهذه النسبة معقولة نظرا لقلة فئة الخبراء المحاسبين في المنطقة.

4توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي .

يتم هذا التوزيع على مستوى التصنيف للمؤهل العلمي .

جدول رقم (2-5) توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم	3	%8.3
ليسانس	11	%30.6
دراسات عليا	15	%41.7
شهادات علمية	7	%19.44
المجموع	36	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss23.

لقد أخذت الفئة التي تمثل أصحاب الدراسات العليا اكبر نسبة المقدرة بنسبة 41.7% لان مهنة المراجعة والتدقيق تتطلب دوي الخبرة و الشهادات العالية، وتلتها فئة دوي المؤهل العلمي ليسانس بنسبة (30.6%)،وكانت نسبة دوي الشهادات العلمية(19.44%) في حين كانت الفئة من دوي دبلومات متعلقة بمهنة المراجعة فكانت آخر نسبة وهي نسبة ضعيفة تمثلت في (8.3%)من عينة الدراسة.

5توزيع العينة حسب متغير الخبرة.

يعتمد في هذا التوزيع على الخبرة المهنية .

جدول رقم (2-6) توزيع العينة حسب متغير الخبرة .

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من5 سنوات	10	%27.8
من 6 إلى 10 سنوات	9	%25.0
من 11 إلى 15 سنة	7	%19.4
أكثر من 15 سنة	10	%27.8
المجموع	36	%100

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss23 .

من خلال الجدول رقم (2-14) إن الفئتين العمريتين لأفراد العينة اقل من 5 سنوات وأكثر من 15سنة كانت لهما نفس النسبة المقدرة (27.8%) مما يعني أصحاب هده المهنة في تزايد مستمر حيث إن نسبة الفئة الجديدة تعادل نسبة دوي الأقدمية أصحاب الخبرة،في تلي هذه النسبة الفئة العمرية من 6سنوات إلى 10 سنوا ت بنسبة (25.0%) بنسبة غير بعيدة عن الفئتين السابقتين ،وجاءت الفئة العمرية من 11 إلى 15 سنة كأخر نسبة بما يعادل (19.4%) والملاحظ ان النسب لكل الفئات العمرية متقاربة وهذا دالة على وجود إقبال على هذه المهنة وتنوع الفئات العمرية فيها من خريجي جدد الى دوي الخبرة.

المطلب الثاني: أدوات وأساليب الدراسة.

يتضمن ها المطلب الأدوات والأساليب المستخدمة لمعالجة موضوع الدراسة .

الفرع الأول:أدوات الدراسة:

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة الحالية فقد تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبيان كأداة رئيسة للبحث قم تصميمه خصيصا لهذا الغرض ولقد شمل الاستبيان عدد من العبارات التي تعكس أهداف الدراسة وأسئلتها للإجابة عنها من قبل المبحثين ،وقسم الاستبيان إلى جزأين رئيسيين :

الجزء الأول:يتعلق بالمعلومات الشخصية لعينة الدراسة يضم 5 أسئلة حول الجنس، العمر،المؤهل العلمي ، الفئة الوظيفية .

الجزء الثاني:يضم الجزء الثاني محورين يتعلق بموضوع الدراسة .

المحور الأول: يتعامل مراجع الحسابات في الجزائر وفق إجراءات معيار التدقيق 560الاحداث اللاحقة.

يضم المحور الأول بعدين يتمثلان في :

البعد الأول :يتعامل المراجع مع الأحداث التي وقعت بين تاريخ نهاية السنة وتاريخ تقرير المدقق وفق الإجراءات التي جاء بها معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة560 ويضم 11 سؤالا.

البعد الثاني:تقييم الأحداث التي يعلم بها المدقق بعد تاريخ تقرير التدقيق إلى غاية تاريخ اعتماد الكشوف المالية يتطلب إجراء ويضم 11سؤال.

المحور الثاني:مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية ويضم 9 أسئلة بعد أن 11 وحذف 2 من الأسئلة لان sig كانت اكبر من 0.05 فلم تكن دالة إحصائيا.

وللإجابة عن هذه المحاور الثلاث استخدمنا مقياس ليكارت الثلاثي والمتوسط المرجح له الموضح في الجدول الموالي:

لجدول رقم (2-7) يوضح ليكارت دو الثلاث درجات .

الرأي (التصنيف)	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة (الوزن)	1	2	3

المصدر:عز عبد الفتاح ،مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي spss، الجزء الثالث ،ص 538.

كما تم وضع معيار لتفسير هذه الأرقام من خلال المتوسط المرجح بإعطاء المتوسط الحسابي المرجح مدلولا باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية ،وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج ،وقد تم تحديد مجال المتوسط الحسابي من خلال حساب المدى (3-1=2) ثم نقسمه على اكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الفئة (2 /3=0.66)،ثم إضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس وهي (1) وذلك لتحديد الحد الأدنى لهده الفئة وهكذا أصبح طول الفئات كما يوضح الجدول الموالي.

الجدول رقم (2-8) :يوضح مجال المتوسط الحسابي المرجح ليكارت دو الثلاث درجات .

الرأي (التصنيف)	غير موافق	محايد	موافق
درجة المتوسط المرجح	من 1الى 1.66	من 1.66الى2.34	من2.35الى 3

المصدر :تم إعداد الجدول بالاعتماد على مقياس ليكارت الثلاثي .

الفرع الثاني : الأساليب الإحصائية المستخدمة .

بغية تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة تم استخدام أساليب إحصائية من اجل توظيف البيانات التي جمعها لتحقيق أغراض الدراسة .

أولا :الأساليب الإحصائية:

- تم استخدام برنامج الجداول الالكترونية (Excel) لعرض وتحليل البيانات.
- تم تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية siencec statistical package for social (spss) .

أما الأساليب الإحصائية كانت على النحو التالي:

- معامل الثبات آلفا كرونباخ Alfha cronbach لمعرفة ثبات الاستبيان ومحاوره .
- التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة في الاستبيان ولكل محور .
- المتوسطات الحسابية ولانحراف المعياري لكل محور من الاستبيان .
- معامل الارتباط بيرسون لمعرفة ارتباط المحاور .
- اختبار تحليل التباين anova .

ثانيا:صدق وثبات أداة الدراسة:

تم قياس فقرات الاستبيان لتبيان مدى صدق وثبات قرأتها .

I.صدق الاستبيان :

تم عرض الاستبيان على أساتذة إحصاء و أساتذة تدقيق ومحاسبة وأساتذة منهجية في جامعة قاصدي مرباح ورقلة للحكم على الاستبيان بالاسترشاد بآرائهم حول فقرات ومحاور الدراسة ، فقد أخد بآراء المحكمين من تغيير صيغة بعض الفقرات وحذف بعضها حتى تم الوصول إلى الصيغة النهائية الموصلة للغرض المرجو منه الدراسة.

1. الصدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة .

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان عل عينة الدراسة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي :

أ الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول لتعامل مراجع الحسابات في الجزائر وفق إجراءات معيار التدقيق 560الاحداث اللاحقة وذلك بحساب الصدق الداخلي لكل بعد للمحور على حدا.

- حساب الصدق الداخلي للبعد الأول(يتعامل المراجع مع الأحداث التي وقعت بين تاريخ نهاية السنة وتاريخ تقرير المدقق وفق الإجراءات التي جاء بها معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة 560 .

الجدول رقم (2-9) :يوضح الصدق الداخلي للبعد الأول .

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	فحص الإجراءات التي قامت الإدارة بوضعها التأكد من الأحداث اللاحقة تم تحديدها .	0.557	0.000
2	قراءة محاضر مجلس الإدارة المنعقدة بعد تاريخ الكشوف المالية .	0.573	0.000
3	قراءة احدث بيانات مرحلية متوفرة للمنشأة .	0.649	0.000
4	الاستفسار من الإدارة حول الأحداث اللاحقة المهمة .	0.613	0.000
5	التأكد من انه تم الإفصاح عن تلك الأحداث الهامة بشكل ملائم .	0.385	0.020
6	تحليل ومناقشة أخر بيانات مالية دورية متوفرة مع الإدارة .	0.693	0.000
7	في حالة عدم إعداد كشوف مالية لدواعي خاصة أو عدم وجود محاضر للإدارة تأخذ إجراءات تدقيق بشكل مراجعة الدفاتر المحاسبية المتوفرة .	0.544	0.001
8	الاستفسار من محامي المؤسسة حول الدعاوى المقامة على المنشأة (كفرض الاستمرارية) .	0.567	0. 000
9	فحص الأحداث الحاصلة بعد نهاية الفترة التي تؤثر على استمرارية المنشأة .	0.550	0.001
10	جمع العناصر المثبتة والكافية للأحداث الواجبة التعديل وقد تتخللها إجراءات إعادة النظر أو مسح للتحقق في وثائق المحاسبية	0.6 70	0.00 1
11	المدقق مطالب بإجراء تدقيق إضافي حول العناصر التي سبق وخضعت لإجراءات مرضية	0.665	0.000

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss23 .

يوضح الجدول رقم (2-9)رقم معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات وبعدها (يتعامل المراجع مع الأحداث التي وقعت بين تاريخ نهاية السنة وتاريخ تقرير المدقق وفق الإجراءات التي جاء بها معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة 560) والمعدل الكلي لفقراته ،والذي يبين معاملات الارتباط المبينة الدلالة عند مستوى دلالة (0.05) حيث ان مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من مستوى اقل من (0.05). ومعامل الارتباط لكل فقرة اكبر من (0.5) يعني وجود ارتباط قوي وبذلك نقول ان فقرات البعد الأول من المحور الأول صادقة لما وضعت له .

- حساب الصدق الداخلي للبعد االثاني الثاني (تقييم الأحداث التي يعلم بها المدقق بعد تاريخ تقرير التدقيق إلى غاية تاريخ اعتماد الكشوف المالية يتطلب إجراء) .

الجدول رقم(2-10):يوضح الجدول الصدق الداخلي لفقرات البعد الثاني.

الرقم	الفقرة	مستوى الدلالة	معامل الارتباط
1	مناقشة الإدارة حول الأحداث .	0.000	0.557
2	دراسة فيما إذا كانت البيانات المالية بحاجة إلى تعديل .	0 .000	0.633
3	تزويد الإدارة بتقرير جديد في حالة قيامها بتعديل البيانات المالية .	0.000	0.682
4	تستفسر من الإدارة عن الكيفية التي تنوي التعامل بها في هده النقطة في الكشوف المالية .	0.000	0.624
5	تنفد إجراءات تدقيق ظرفية على الأحداث اللاحقة الخاصة بالتعديل الذي قامت به الإدارة على الكشوف المالية .	0.009	0.427
6	يعدل التقرير بإدراج تاريخ إضافي يخص الحدث فقط المسبب لتعديل الكشوف المالية	0.000	0.678
7	يعدل التقرير بإصدار تقرير جديد.	0.000	0.552
8	يعدل التقرير بإصدار تقرير معدل يشار فيه في فقرة عن الحدث المسبب لتعديل الكشوف المالية .	0.003	0.482
9	-في حالة وجود ظروف تؤثر على الكشوف المالية ولم تعدلها الإدارة ولم يتم إيداع تقرير للكيان استوجب على المدقق تغيير رأيه في إرسال تقريره .	0.000	0.636
10	في حالة وجود ظروف تؤثر على الكشوف المالية ولم تعدلها الإدارة وتم إيداع تقرير تدقيق للكيان يجب على المدقق إشعار الهيئة المداولة بعدم إظهار الكشوف المالية وعلية تفادي استعمالها .	0.000	0.489
11	لا يلزم المدقق بأي إجراء على الكشوف المالية بعد إشهارها.	0.705	0.065

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss23 .

يوضح الجدول رقم (2-10) رقم معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات وبعدها (تقييم الأحداث التي يعلم بها المدقق بعد تاريخ تقرير التدقيق إلى غاية تاريخ اعتماد الكشوف المالية يتطلب إجراء)والمعدل الكلي لفقراته ،والذي يبين معاملات الارتباط المبينة الدلالة عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من مستوى اقل من (0.05). ومعامل الارتباط لكل فقرة اكبر من (0.5) يعني وجود ارتباط قوي واقل من (0.5) اي ارتباط متوسط وبذلك نقول أن فقرات البعد الأول من المحور الأول صادقة لما وضعت له.

ب الصدق الداخلي لفقرات المحور المحور الثاني(مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية).

- حساب الصدق الداخلي لفقرات المحور لفقرات المحور الثاني مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية.

الجدول رقم(2-11):يوضح الجدول الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني.

رقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يساهم معيار لتدقيق في الجزائر بشكل يتناسب مع تطور الواقع الدولي له	0.654	0.000
2	يلبي معيار التدقيق560 احتياجات المدقق في الجزائر المرتبطة بالأحداث اللاحقة	0.512	0.001
3	معيار التدقيق للأحداث قابل لتطبيق في ظل الظروف الراهنة لواقع مهنة التدقيق	0.547	0.001
4	يلقى معيار التدقيق 560 الأحداث القبول في الجزائر	0.596	0.000
5	تبني معيار التدقيق الأحداث اللاحقة في الجزائر خطوة لتحقيق التوافق مع المعيار الدولي للتدقيق الأحداث اللاحقة	0.391	0.018
6	يساهم التنظيم الداخلي على مستوى مكاتب التدقيق في فاعلية معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة	0.458	0.005
7	الممارسة المهنية لتدقيق في الجزائر تختلف عن الممارسة الدولية للتدقيق	0.363	0.030
8	يتطلب معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة إعادة تأهيل وتدريبين المدققين	0.438	0.008
9	تتناسب الإجراءات التي يقوم بها المدقق مع الإجراءات التي جاء بها معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة	0.479	0.003

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss23 .

يوضح الجدول رقم (2-11) رقم معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات المحور الثاني(مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية)والمعدل الكلي لفقراته ،والذي يبين معاملات الارتباط المبينة الدلالة عند مستوى دلالة (0.05) حيث ان مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من مستوى اقل من (0.05). ومعامل الارتباط لكل فقرةيتراوخ بين اكبر من (0.5) يعني وجود ارتباط قوي واقل من (0.5) اي متوسط وبذلك نقول ان فقرات البعد الأول من المحور الأول صادقة لما وضعت له .

2. صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

يوضح الجدول رقم (2-12) و علاقة كل محور بمجموع فقرات الاستبانة.

جدول رقم (2-12) يمثل الصدق البنائي (علاقة المحور بمجموع عبارات المحاور) .

رقم المحور	اسم المحور	مستوى الدلالة	معامل الارتباط
1	-يتعامل المراجع مع الأحداث التي وقعت بين تاريخ نهاية السنة وتاريخ تقرير المدقق وفق الإجراءات التي جاء بها معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة560. -تقييم الأحداث التي يعلم بها المدقق بعد تاريخ تقرير التدقيق إلى غاية تاريخ اعتماد الكشوف المالية يتطلب إجراء.	0.000 0.000	0.853 0.800
2	مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية.	0.000	0.685

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss23 .

يبين الجدول أعلاه إن معاملات الارتباط (r) المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) حيث ان مستوى الدلالة لكل محور اقل من (0.05)،ومعامل الارتباط لكل فقرة اكبر من 0.5 ما يدل على قوة الارتباط للمحاور ،وبذلك تعتبر كل المحاور صادقة لما وضعت لقياسه .

II. قياس ثبات الاستبيان:

فيما يخص أداة الدراسة تم استخدام معامل الثبات الفا كرونباخ وذلك لتأكد من أداة قياس الدراسة.

1حساب ثبات الاستبيان ككل .

يتم حساب ثبات كامل فقرات الاستبيان باستخدام الفاكرونباخ .

الجدول رقم (2-13) يمثل نتائج معامل الثبات الاستبيان ككل .

عدد العبارات	الثبات الفا كرونباخ	الصدق
31	0.830	0.911

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss23 .

من الجدول نلاحظ أن معامل ألفا يصل إلى 83% ،حيث تعتبر ذو مستوى ممتاز من الثقة والثبات ، وهذا يعني أن هناك استقرار بدرجة عالية في نتائج الاستبيان وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على أفراد العينة عدة مرات .

2حساب ثبات المحور الأول والمحور الثاني .

يتم حساب ثبات كل محور من محاور الاستبيان على حدى لتأكد من صحة كل فقرة .

الجدول رقم (2-14) يمثل نتائج معامل الثبات لمحاور الاستبيان .

العبارات	عدد العبارات	الثبات الفا كرونباخ
المحور الأول		
-البعد الأول	11	0.724
-البعد الثاني	11	0.744
المحور الثاني	9	0 .608

المصدر

:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss23 .

من الجدول رقم (2-14) نلاحظ أن معامل ألفا لكل محور مرتفعة فهي قريبة من 1،حيث تعتبر ذو مستوى ممتاز من الثقة والثبات وتدل على اتساق داخلي للاستبيان ، وبذلك نكون قد تأكدنا من صدق وثبات استبيان الدراسة والمتعلقة بدراسة مقارنة بين معيار التدقيق الدولي والجزائري 560 الأحداث اللاحقة ومدى استجابة هذا المعيار للبيئة الجزائرية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان.

يشتمل هذا المبحث على مطلبين ،المطلب الأول يتعلق بعرض نتائج الدراسة ومناقشتها وفي المطلب الثاني سنحاول تحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات ومناقشتها وذلك من خلال المتغير التابع والمتغير المستقل.

جدول رقم (2-15): يوضح متغيرات الدراسة .

المتغيرات	الاسم
المتغير المستقل:معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة	K
-البعد الأول	X
-البعد الثاني	Y
المتغير التابع: البيئة الجزائرية	Z

المصدر: من إعداد الطالبة .

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية.

نحاول في هذا المطلب أن نقوم بعرض النتائج المتوصل إليها باستخدام الأدوات الإحصائية والقياسية والبرامج المستعملة في معالجة البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبيان لمعالجة فرضيات الدراسة.

الفرع الأول:النتائج المتعلقة بآراء عينة الدراسة إزاء محاور الاستبيان.

تتضمن النتائج المتعلقة بآراء عينة الدراسة إزاء محاور الاستبيان المتعلقة بموضوع الدراسة(دراسة مقارنة بين معيار التدقيق الدولي والجزائري الأحداث اللاحقة 560 ومدى استجابة هذا المعيار للبيئة الجزائرية نستخدم مقاييس الإحصاء الوصفي لاختبار الفرضية الأولى والفرضية الثانية.

اختبار الفرضية الأولى : يتعامل مراجع الحسابات في الجزائر وفق إجراءات معيار التدقيق 560الاحداث اللاحقة.

الجدول رقم (2-16) يوضح نتائج الاستبيان لأفراد العينة حول فقرات المحور الأول .

المحور الأول	لا أوافق		محايد		موافق		المتوسط المرجح	انحراف المعياري	رتبة	درجة الموافقة
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة				
فحص الإجراءات التي قامت الإدارة بوضعها التأكد من الأحداث اللاحقة تم تحديدها.	6	16.7	8	13.9	25	69.4	2.53	0.774	5	موافق
قراءة محاضر مجلس الإدارة المنعقدة بعد تاريخ الكشوف المالية	8	22.2	3	8.3	25	69.4	2.47	0.845	7	موافق
قراءة احدث بيانات مرحلية متوفرة للمنشأة	6	16.7	4	11.1	26	72.2	2.56	0.773	3	موافق
الاستفسار من الإدارة حول الأحداث اللاحقة المهمة	5	13.9	9	25.0	22	61.1	2.47	0.736	6	موافق
التأكد من انه تم الإفصاح عن تلك الأحداث الهامة بشكل ملائم	2	5.6	4	11.1	30	83.3	2.78	0.540	1	موافق
تحليل ومناقشة أخر بيانات مالية دورية متوفرة مع الإدارة	4	11.1	9	25.0	23	63.9	2.53	0.696	4	موافق

في حالة عدم إعداد كشوف مالية لدواعي خاصة أو عدم وجود محاضر للإدارة تأخذ إجراءات تدقيق بشكل مراجعة الدفاتر المحاسبية المتوفرة	8	22.2	5	13.9	23	63.9	2.42	0.841	8	موافق
الاستفسار من محامي المؤسسة حول الدعاوى المقامة على المنشأة(كفرض الاستمرارية)	16	44.4	10	27.8	10	27.8	1.83	0.845	11	محايد
فحص الأحداث الحاصلة بعد نهاية الفترة التي تؤثر على استمرارية المنشأة	9	25.0	12	33.3	15	41.7	2.17	0.811	9	محايد
جمع العناصر المثبتة والكافية للأحداث الواجبة التعديل وقد تتخللها إجراءات إعادة النظر أو مسح للتحقق في وثائق المحاسبية	2	8.3	8	22.2	25	69.4	2.61	0.645	2	موافق
المدقق مطالب بإجراء تدقيق إضافي حول العناصر التي سبق وخضعت لإجراءات مرضية	12	33.3	8	22.2	16	44.4	2.11	0.887	10	محايد
المتوسط العام لبعد(يتعامل المراجع مع الأحداث التي وقعت بين تاريخ نهاية السنة وتاريخ تقرير المدقق وفق الإجراءات التي جاء بها معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة560)							2.406	.39680	--	موافق
مناقشة الإدارة حول الأحداث	4	11.1	10	27.8	22	61.1	2.50	0.697	4	موافق
دراسة فيما إذا كانت البيانات المالية بحاجة إلى تعديل	6	16.7	7	19.4	23	63.9	2.47	0.774	6	موافق
تزويد الإدارة بتقرير جديد في حالة قيامها بتعديل البيانات المالية	6	16.7	5	13.9	25	69.4	2.53	0.774	2	موافق
تستفسر من الإدارة عن الكيفية التي تنوي التعامل بها في هده النقطة في الكشوف المالية	6	16.7	10	27.8	20	55.6	2.39	0.766	7	موافق

تنفد إجراءات تدقيق ظرفية على الأحداث اللاحقة الخاصة بالتعديل الذي قامت به الإدارة على الكشوف المالية	6	16.7	6	16.7	24	66.7	2.50	0.775	5	موافق
يعدل التقرير بإدراج تاريخ إضافي يخص الحدث فقط المسبب لتعديل الكشوف المالي	8	22.2	6	16.7	22	61.1	2.39	0.838	9	موافق
يعدل التقرير بإصدار تقرير جديد	7	19.4	9	25.0	20	55.6	2.36	0.798	10	موافق
يعدل التقرير بإصدار تقرير معدل يشار فيه في فقرة عن الحدث المسبب لتعديل الكشوف المالية	4	11.1	3	8.3	29	80.6	2.69	0.668	1	موافق
في حالة وجود ظروف تؤثر على الكشوف المالية ولم تعدلها الإدارة ولم يتم إيداع تقرير للكيان استوجب على المدقق تغيير رأيه في إرسال تقريره	7	19.4	8	22.2	21	58.3	2.39	0.803	8	موافق
في حالة وجود ظروف تؤثر على الكشوف المالية ولم تعدلها الإدارة وتم إيداع تقرير تدقيق للكيان يجب على المدقق إشعار الهيئة المداولة بعدم إظهار الكشوف المالية وعلية تفادي استعمالها.	7	19.4	11	30.6	18	50	2.31	0.786	11	محايد
لا يلزم المدقق بأي إجراء على الكشوف المالية بعد إشهارها	6	16.7	5	13.9	25	69.4	2.53	0.774	3	موافق
المتوسط العام للبعد (تقييم الأحداث التي يعلم بها المدقق بعد تاريخ تقرير التدقيق إلى غاية تاريخ اعتماد الكشوف المالية يتطلب إجراء)							2.459	0.4082	--	موافق
المتوسط العام للمحور الأول							2.433	0.350	--	موافق

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss23 .

بشكل عام الملاحظ من خلال الجدول أعلاه إن معظم الإجابات أخدت احد الاتجاهين محايد وموافق ،حيث كان متوسط العام للعينة أخد اتجاه موافق (2.4331) بينما كان الانحراف المعياري للمحور (0.350) وهذا يدل على انه لا يوجد تشتت للعينة بما أن الانحراف المعياري العام اقل من 1.

الجدول رقم(2-17) يوضح نتائج الاستبيان لأفراد العينة حول فقرات المحور الثاني .

المحور الثالث	لا أوافق		محايد		موافق		المتوسط المرجح	انحراف المعياري	رتبة	درجة الموافقة
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة				
يساهم معيار التدقيق560 بتطوير التدقيق في الجزائر بشكل يتناسب مع تطور الواقع الدولي له	7	19.4	6	16.7	23	63.9	2.44	0.809	4	موافق
يلبي معيار التدقيق 560 الأحداث اللاحقة احتياجات المدقق في الجزائر المرتبطة بالأحداث اللاحقة	3	8.3	15	41.7	18	50.0	2.42	0.649	5	موافق
معيار التدقيق للأحداث اللاحقة قابل لتطبيق في ظل الظروف الراهنة لواقع مهنة التدقيق	8	22.2	10	27.8	18	50.0	2.28	0.815	7	محايد
يلقى معيار التدقيق 560 الأحداث اللاحقة قبول في الجزائر	9	25.0	19	52.8	8	22.2	1.97	0.696	9	محايد
تبني معيار التدقيق الأحداث اللاحقة في الجزائر خطوة لتحقيق التوافق مع المعيار الدولي للتدقيق الأحداث اللاحقة	4	11.1	8	22.2	24	66.7	2.56	0.995	1	موافق
يساهم التنظيم الداخلي على مستوى مكاتب التدقيق في فاعلية معيار التدقيق الجزائري	5	13.9	9	25.0	22	61.1	2.47	0.736	2	موافق

الأحداث اللاحقة									
الممارسة المهنية لتدقيق في الجزائر تختلف عن الممارسة الدولية للتدقيق	7	19.4	8	22.2	21	58.3	2.39	0.803	6	موافق
يتطلب معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة إعادة تأهيل وتدريبين المدققين	7	19.4	5	13.9	24	66.7	2.47	0.810	3	موافق
تتناسب الإجراءات التي يقوم بها المدقق مع الإجراءات التي جاء بها معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة	6	16.7	16	44.4	14	38.9	2.22	0.722	8	محايد
المتوسط العام لمحور مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية							2.3580	0.3960	-	موافق

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss23 .

بشكل عام الملاحظ من خلال الجدول (2-17) أعلاه إن معظم الإجابات أخذت احد الاتجاهين محايد وموافق ،حيث كان متوسط العام للعينة أخذ اتجاه موافق (2.3580) بينما كان الانحراف المعياري للمحور (0.3960) وهذا يدل على انه لا يوجد تشتت للعينة بما أن الانحراف المعياري العام اقل من 1.

الفرع الثاني :انتائج العلاقات الارتباطية بين جميع متغيرات الدراسة .

سنتطرق الى العلاقات الارتباطية الموجودة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وبين المتغيرات الشخصية والمتغير التابع .

1. اختبار فرضية الثالثة:

وجود علاقة بين المتغير التابع ما مدى استجابة معيار التدقيق الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية والمتغير المستقل كيف يتعامل مراجع الحسابات مع الأحداث اللاحقة.

يوضح الجدول التالي العلاقات الارتباطية بين جميع المتغيرات :

يوضح الجدول رقم (2-18)التالي العلاقات الارتباطية بين جميع المتغيرات :

		ما مدى استجابة معيار التدقيق الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية (المحور الثاني الذي يمثل المتغير التابع)
كيف يتعامل مراجع الحسابات مع الأحداث اللاحقة (المحور الأول الذي يمثل المتغير المستقل)	الدلالة الإحصائية (sig)	0.010
	معامل الارتباط (r)	0.422
	N	36
يتعامل المراجع مع الأحداث التي وقعت بين تاريخ نهاية السنة وتاريخ	الدلالة الإحصائية sig)	0.005

تقرير المدقق وفق الإجراءات التي جاء بها معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة 560 (البعد الأول للمحور الأول)	معامل الارتباط (r)	0.454
	N	36
تقييم الأحداث التي يعلم بها المدقق بعد تاريخ تقرير التدقيق إلى غاية تاريخ اعتماد الكشوف المالية يتطلب إجراء (البعد الثاني للمحور الأول)	الدلالة الإحصائية)(sig	0.095
	معامل الارتباط (r)	0.283
	N	36

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss23 .

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه إن علاقة ارتباط المحور الأول مع المحور الثاني ذات دلالة إحصائية عند (0.05) ومعامل ارتباط (0.422)، وعلاقة المحور الثاني مع البعد الأول من المحور الأول ذات دلالة إحصائية عند (0.05) ومعامل ارتباط (0.454) ،وعلاقة البعد الثاني من المحور الأول مع المحور الثاني ليست ذات دلالة إحصائية عند (0.05) ومعامل ارتباط (0.283) .

1-تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى Entry عند مستوى دلالة 0.05 حيث المتغير المستقل هي (كيف يتعامل مراجع الحسابات مع الأحداث اللاحقة) والمتغير التابع هو(ما مدى استجابة معيار التدقيق الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية) حيث الجدول الموالي يوضح الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

أولا:حساب طبيعة التوزيع

الشكل رقم (2-1) :يوضح مدى ملائمة خط الانحدار .

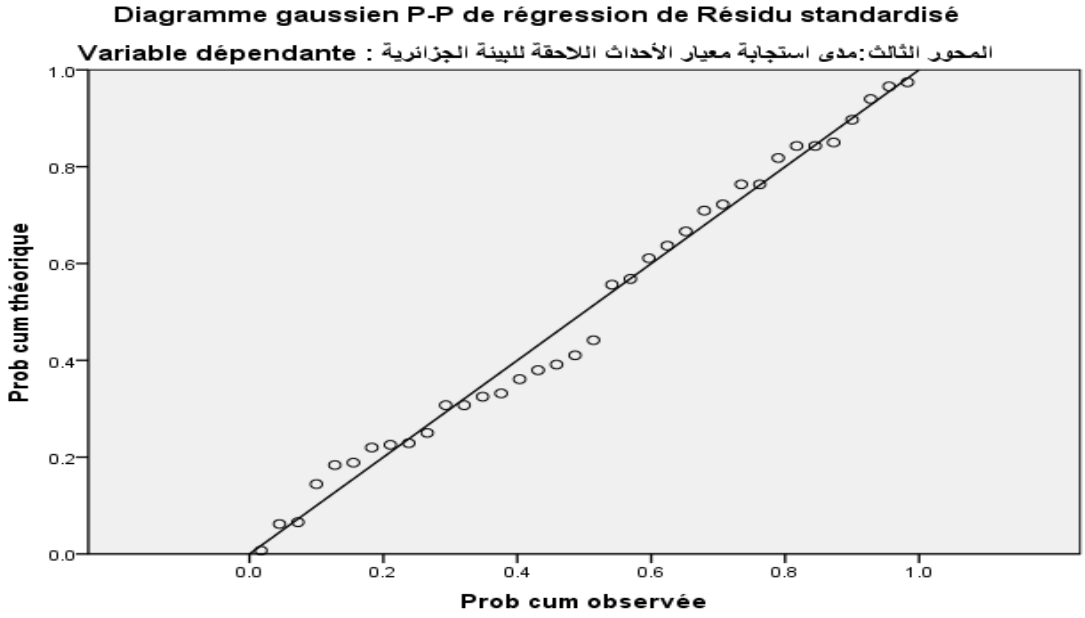

يتضح لنا ان البيانات المجمعة تتبع التوزيع الطبيعي حيث نلاحظ ان النقاط مجتمعة حول الخط .

جدول رقم(2-19): يوضح الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,422[a]	,178	,154	,32212

a. Prédicteurs : (Constante), المتغير التابع :ما مدى استجابة معيار التدقيق الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية

يوضح هذا الجدول نتيجة حساب معامل الارتباط وكذلك تحديد مربع قيمة الارتباط .

جدول رقم (2-20): يوضح تحليل تباين خط الانحدار .

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,763	1	,763	7,358	,010[b]
	Résidu	3,528	34	,104		
	Total	4,291	35			

a. Variable dépendante : K:المتغير المستقل :كيف يتعامل مراجع الحسابات مع الأحداث اللاحقة

b. Prédicteurs : (Constante), Z المتغير التابع :ما مدى استجابة معيار التدقيق الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية

يوضح هذا الجدول مدى ملائمة خط انحدار البيانات وفرضية الصفرية (خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة) .

جدول رقم (2-21): يوضح قيم معاملات خط الانحدار .

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,490	,352		4,232	,000
	Z	,400	,148	,422	2,713	,010

a. Variable dépendante : K المتغير المستقل : كيف يتعامل مراجع الحسابات مع الأحداث اللاحقة

يوضح الجدول أعلاه قيم الميل وقيم الانحدار .

2.اختبارالفرضية الرابعة:

اختبار فرضية وجود فروق بين المحور الثاني (التابع) مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية يعزى أو يعود إلى المتغيرات الشخصية.

- تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للاختبار تأثيرات المتغيرات الشخصية على إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثالث مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية .

1- متغير الجنس .

جدول رقم (2-22): يوضح تحليل التباين الأحادي لدراسة فروق متوسطات إجابة مراجعي الحسابات على مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية حسب الجنس

ANOVA

المحور الثالث:مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية

	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.028	1	.028	.247	.622
Intra-groupes	3.799	34	.112		
Total	3.826	35			

الملاحظ من الجدول السابق (Sig= 0.622) ا اكبر من مستوى الدلالة (0.05)

2- متغير العمر .

جدول رقم (2-23): يوضح تحليل التباين الأحادي لدراسة فروق متوسطات إجابة مراجعي الحسابات على مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية حسب العمر.

ANOVA

المحور الثالث:مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية

	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.880	3	.293	3.185	.037
Intra-groupes	2.946	32	.092		
Total	3.826	35			

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss23 .

الملاحظ من الجدول السابق أن (Sig=0.037) وهي اقل من 0.05%

3- متغير الفئة الوظيفية.

جدول رقم (2-24): يوضح تحليل التباين الأحادي لدراسة فروق متوسطات نظرة مراجعي الحسابات حول مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية حسب الرتبة الوظيفية .

ANOVA

المحور الثالث:مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية

	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.211	3	.070	.621	.607
Intra-groupes	3.616	32	.113		
Total	3.826	35			

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss23 .

يظهر من خلال الجدول السابق لتحليل التباين الأحادي ان القيمة الإحصائية لمتغير المستوى التعليمي حيث قيمة

4- متغير المستوى التعليمي.

جدول رقم (2-25): يوضح تحليل التباين الأحادي لدراسة فروق متوسطات اجابات مراجعي الحسابات حول مدى استجابة

ANOVA

المحور الثالث:مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية

	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.154	4	.039	.325	.859
Intra-groupes	3.672	31	.118		
Total	3.826	35			

معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية على حسب المستوى التعليمي .

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss23

يظهر من خلال الجدول السابق لتحليل التباين الأحادي أن القيمة الإحصائية لمتغير المستوى التعليمي Sig= 0.859 كانت اكبر من مستوى الدلالة 0.05%.

5- متغير الخبرة .

جدول رقم (2-26): يوضح تحليل التباين الأحادي لدراسة فروق متوسطات إجابات مراجعي الحسابات حول مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية على حسب الخبرة .

ANOVA

المحور الثالث:مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية

	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.813	3	.271	2.877	.051
Intra-groupes	3.013	32	.094		
Total	3.826	35			

يظهر من خلال الجدول السابق لتحليل التباين الأحادي ان القيمة الإحصائية لمتغير المستوى التعليمي Sig= 0.51 كانت اكبر من مستوى الدلالة 0.05%.

1. اختبار الفرضية الثانية : ما مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية .

المطلب الثاني :تحليل نتائج الفرضيات.

سيتم التطرق الى تحليل وتفسير نتائج اختبار فرضيات الدراسة .

الفرع الأول: تفسير و مناقشة النتائج المتعلقة بآراء عينة الدراسة إزاء محاور الاستبيان.

مناقشة وتفسير النتائج المتعلقة بآراء عينة الدراسة إزاء محاور الاستبيان المتعلقة بموضوع الدراسة(دراسة مقارنة بين معيار التدقيق الدولي والجزائري الأحداث اللاحقة 560 ومدى استجابة هذا المعيار للبيئة الجزائرية نستخدم مقاييس الإحصاء الوصفي لاختبار الفرضية الأولى والفرضية الثانية.

1. مناقشة وتفسير اختبار الفرضية الأولى .

بدراسة البيانات المعروضة بالجدول رقم (2-16) اتضح أن إجابات المستقصى منهم كانت حول الاتجاه الموافق الايجابي حيث بلغ المتوسط العام للمحور الأول المتضمن تعامل مراجع الحسابات في الجزائر مع الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وفق إجراءات معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة 560 وذلك بمتوسط عام قدر ب(2.4331) وانحراف معياري قدر (0,350)وذلك من خلال الإجابة على فقرات بعدي المحور.

- قدر المتوسط العام(للبعد الأول) تعامل المراجع مع الأحداث التي وقعت بين تاريخ نهاية السنة وتاريخ تقرير المدقق وفق الإجراءات التي جاء بها معيار التدقيق الجزائري 560 بمتوسط (2.406) و انحراف (0.3968) مما يعني الموافقة على هذه العبارة أما فقرات هذا البعد فكانت على النحو التالي :

- **فحص الإجراءات التي قامت الإدارة بوضعها التأكد من الأحداث اللاحقة تم تحديدها .**

أخذت هذه العبارة المرتبة رقم (5) حيث لم يوافق عليها بنسبة (16.7%) وهناك فئة قررت الحيادية بنسبة (13.9%) أما العينة التي اتفقت مع هذا الإجراء أخذت نسبة (69.4%) و بلغ ن الانحراف المعياري (0.774) حيث اتجه المتوسط المرجح لهذه الفقرة نسبة (2.53) أي أخذت الاتجاه الموافق على هذا الإجراء.

- **قراءة محاضر مجلس الإدارة المنعقدة بعد تاريخ الكشوف المالية .**

أخذت هذه العبارة الرتبة 7 بعدم موافقة (22.2%) واتخذ الحياد (8.3%) ،أما الموافقة (69.5%) وقدر الانحراف ب(0.845)،وقدر المتوسط العام ب(2.47) أي اتخذ المستقصيين اتجاه الموافقة على إجراء قراءة محاضر مجلس الإدارة المنعقدة بعد تاريخ الكشوف المالية.

- **قراءة احدث بيانات مرحلية متوفرة للمنشأة .**

احتلت هذه العبارة الرتبة3 حيث كانت العينة الغير موافقة على هدا الإجراء (16.7%) ونسبة الحياد (11.1%) أما الفئة العينة الموافقة (72.2%)، واخذ الانحراف المعياري قيمة (0.845) بينما قدر المتوسط المرجح (2.47) فاتجهت العينة على أنها تتخذ إجراء قراءة احدث بيانات مرحلية متوفرة للمنشأة .

- **الاستفسار من الإدارة حول الأحداث اللاحقة المهمة .**

أخذت هذه العبارة المرتبة 6حيث لم يوافق عليها بنسبة (13.9%) وهناك فئة قررت الحيادية بنسبة (25%) أما العينة التي اتفقت مع هذا الإجراء أخذت (61.1%) و بلغ ن الانحراف المعياري (0.736) حيث اتجه المتوسط المرجح لهذه الفقرة نسبة (2.47) أي أن العينة المستقصاة اخدت الاتجاه الموافق على إجراء الاستفسار من الإدارة حول الأحداث اللاحقة المهمة.

- **التأكد من انه تم الإفصاح عن تلك الأحداث الهامة بشكل ملائم .**

احتلت هذه الفقرة الرتبة رقم (1) حيث كانت العينة الغير موافقة على هدا الإجراء (5.6%) ونسبة الحياد (11.1%) أما الفئة العينة الموافقة (83.3%)، واخذ الانحراف المعياري قيمة (0.540) بينما قدر المتوسط المرجح (2.78) فاتجهت العينة على أنها تتخذ إجراء التأكد من انه تم الإفصاح عن تلك الأحداث اللاحقة الهامة بشكل ملائم.

- **تحليل ومناقشة أخر بيانات مالية دورية متوفرة مع الإدارة .**

احتلت هذه الفقرة الرتبة رقم (4) حيث كانت العينة الغير موافقة على هدا الإجراء (11.1%) ونسبة الحياد (25%) أما الفئة العينة الموافقة (63.8%)، واخذ الانحراف المعياري قيمة (0.696) بينما قدر المتوسط المرجح (2.53) فاتجهت العينة على أنها تقوم تحليل ومناقشة أخر بيانات مالية دورية متوفرة مع الإدارة تخص الحدث اللاحق .

- **في حالة عدم إعداد كشوف مالية لدواعي خاصة أو عدم وجود محاضر للإدارة تأخذ إجراءات تدقيق بشكل مراجعة الدفاتر المحاسبية المتوفرة .**

اخدت هذه العبارة الرتبة (5) بعدم موافقة (22.2%) واتخاذ الحياد بنسبة13.9% اخدت (63.9%) الموافقة وقدر الانحراف ب(0.841)،وقدر المتوسط العام (2.42) أي اتخذ المستقصين اتجاه الموافقة على.

- **الاستفسار من محامي المؤسسة حول الدعاوى المقامة على المنشأة(كفرض الاستمرارية) .**

اخدت هذه العبارة الرتبة رقم (11) وقد قدرت نسبة الفئة الغير موافقة على هذا الإجراء (44.4)حيث تساوت الفئة المحايدة والفئة الموافقة على هذا الإجراء ب (27.8%) ،قدر الانحراف المعياري ب(0.845)،وقدر المتوسط العام (1.83) أي اتخذ المستقصين اتجاه الحياد على إجراء الاستفسار من محامي المؤسسة حول الدعاوى المقامة على المنشأة التي من شانها أن تؤثر على استمرارية المؤسسة .

- **فحص الأحداث الحاصلة بعد نهاية الفترة التي تؤثر على استمرارية المنشأة .**

احتلت هذه العبارة الرتبة (9)حيث كانت العينة الغير موافقة على هدا الإجراء (25%) ونسبة الحياد (33.3%) أما الفئة العينة الموافقة (41.7%)، واخذ الانحراف المعياري قيمة (0.811) بينما قدر المتوسط المرجح (2.17) أي أن اتخذت الحياد على هذا الإجراء .

- **جمع العناصر المثبتة والكافية للأحداث الواجبة التعديل وقد تتخللها إجراءات إعادة النظر أو مسح للتحقق في وثائق المحاسبية .**

احتلت هذه الفقرة الرتبة(2) حيث كانت العينة الغير موافقة على هدا الإجراء (8.3%) ونسبة الحياد (22.2%) أما الفئة العينة الموافقة (69.4%)، واخذ الانحراف المعياري قيمة (0.645) بينما قدر المتوسط المرجح (2.61) فاتفقت جل لعينة على انه يتوجب على مراجع الحسابات جمع العناصر المثبتة والكافية للأحداث الواجبة التعديل وقد تتخللها إجراءات إعادة النظر أو مسح للتحقق في وثائق المحاسبية .

- **المدقق مطالب بإجراء تدقيق إضافي حول العناصر التي سبق وخضعت لإجراءات مرضية .**

اخدت هذه العبارة الرتبة رقم (10) وقد قدرت نسبة الفئة الغير موافقة على هذا الإجراء (33.3%)، الفئة المحايدة (22.2%)أما الفئة الموافقة على هذا الإجراء (44.4%) ،قدر الانحراف المعياري (0.887)،وقدر المتوسط العام (2.11) أي اتخاد المستقصين اتجاه الحياد على إجراء التدقيق الإضافي حول العناصر التي سبق وخضعت لإجراءات مرضية المطالب بها لمدقق حسب معيار التدقيق الجزائري 560 .

قدر المتوسط العام(للبعد الثاني) تقييم الأحداث التي يعلم بها المدقق بعد تاريخ تقرير التدقيق إلى غاية تاريخ اعتماد الكشوف المالية يتطلب إجراءات التي جاء بها معيار التدقيق الجزائري 560 بمتوسط (2.459) وانحراف (0.4082) مما يعني الموافقة على هذه العبارة آما فقرات هذا البعد فكانت على النحو التالي :

- **مناقشة الإدارة حول الأحداث .**

احتلت هذه الفقرة الرتبة(4) حيث قدرت نسبة العينة الغير موافقة على هدا الإجراء (11.1%) ونسبة الحياد (27.8%) أما الفئة العينة الموافقة (61.1%)، واخذ الانحراف المعياري قيمة (0.697) بينما قدر المتوسط المرجح (2.50) الملاحظ أن جل العينة الرأي الموافق على مناقشة الإدارة حول الأحداث التي يعلم بها المدقق بعد تاريخ تقرير التدقيق إلى غاية تاريخ اعتماد الكشوف المالية .

- **دراسة فيما إذا كانت البيانات المالية بحاجة إلى تعديل .**

اخدت هذه الفقرة الرتبة رقم(6) وقدرت نسبة الغير موافقة على هذا الإجراء (16.7%) و،(19.4%) قررت اتخاذ الحياد حول هذا الإجراء بينما وافقت عليه نسبة (63.9%) فاتجه رأي العينة إلى الموافقة بمتوسط مرجح (2.47) وانحراف (0.774) يعكس قيام مراجعي الحسابات دراسة فيما إذا كانت البيانات المالية بحاجة إلى تعديل لتقييم الأحداث التي يعلم بها المدقق بعد تاريخ تقرير التدقيق إلى غاية تاريخ اعتماد الكشوف المالية .

-تزويد الإدارة بتقرير جديد في حالة قيامها بتعديل البيانات المالية .

احتلت هذه الفقرة الرتبة(2)،قدرت نسبة الغير موافقة على هذا الإجراء (16.7%) و،(13.9%) قررت اتخاذ الحياد حول هذا الإجراء بينما وافقت عليه نسبة (69.4%)،حيث اتجه رأي العينة إلى الموافقة بمتوسط مرجح (2.53) وانحراف (0.766) يعكس قيام مراجعي الحسابات بتزويد الإدارة بتقرير جديد في حالة قيامها بتعديل البيانات المالية بعد تقييم الأحداث التي علم بها المدقق بعد تاريخ تقرير التدقيق إلى غاية تاريخ اعتماد الكشوف المالية.

-تستفسر من الإدارة عن الكيفية التي تنوي التعامل بها في هده النقطة في الكشوف المالية .

شغلت هذه العبارة الرتبة رقم (7) وقد قدرت نسبة الفئة الغير موافقة على هذا الإجراء (16.7%)، الفئة المحايدة (27.8%)أما الفئة الموافقة على هذا الإجراء(55.6%) ،قدر الانحراف المعياري (0.766)،وقدر المتوسط العام (2.39) أي اتفاق المستقصين على إجراء الاستفسار من الإدارة عن الكيفية التي تنوي التعامل بها في هده النقطة في الكشوف المالية .

- تنفد إجراءات تدقيق ظرفية على الأحداث اللاحقة الخاصة بالتعديل الذي قامت به الإدارة على الكشوف المالية .

أخذت هذه الفقرة الرتبة بعدم موافقة (16.7%) واتخذ الحياد (16.7%) ،أما الموافقة قدرت (66.7%) وقدر الانحراف ب(0.775)،وقدر المتوسط العام ب(2.50) أي اتخذ المستقصيين اتجاه الموافقة على تنفيذ إجراءات تدقيق ظرفية على الأحداث اللاحقة الخاصة بالتعديل الذي قامت به الإدارة على الكشوف المالية :

- يعدل التقرير بإدراج تاريخ إضافي يخص الحدث فقط المسبب لتعديل الكشوف المالية .

شغلت هذه العبارة الرتبة رقم (9) وقد قدرت نسبة الفئة الغير موافقة على هذا الإجراء (22.2%)، الفئة المحايدة (16.7%)أما الفئة الموافقة على هذا الإجراء(61.1%) ،قدر الانحراف المعياري (0.838)،وقدر المتوسط العام (2.39) أي اتجه رأي المستقصين على إجراء تعديل التقرير بإدراج تاريخ إضافي يخص الحدث المسبب لتعديل الكشوف المالية فقط .

- يعدل التقرير بإصدار تقرير جديد .

أخد هذا الإجراء الرتبة (10) من رأي المستقصين ، قدرت نسبة الفئة الغير موافقة على هذا الإجراء (19.4%)، الفئة المحايدة (25%)أما الفئة الموافقة على هذا الإجراء(55.6%) ،قدر الانحراف المعياري (0.798)،وقدر المتوسط العام (2.36) أي اتجه رأي المستقصين على إجراء تعديل التقرير بإصدار تقرير جديد .

- يعدل التقرير بإصدار تقرير معدل يشار فيه في فقرة عن الحدث المسبب لتعديل الكشوف المالية .

شغلت هذه الفقرة الرتبة (1) حيث قدرت نسبة العينة الغير موافقة على هدا الإجراء (11.1%) ونسبة الحياد (8.3%) أما العينة الموافقة (80.6)، واخذ الانحراف المعياري قيمة (0.668) بينما قدر المتوسط المرجح (2.69) الملاحظ أن جل العينة و اتفقت على تعديل التقرير بإصدار تقرير معدل يشار فيه في فقرة عن الحدث المسبب لتعديل الكشوف المالية .

- في حالة وجود ظروف تؤثر على الكشوف المالية ولم تعدلها الإدارة ولم يتم إيداع تقرير للكيان استوجب على المدقق تغيير رأيه في إرسال تقريره .

احدت هذه العبارة الرتبة (8) بعدم موافقة (19.4%) واتخاذ الحياد بنسبة (22.2%) ،و احدت (58.3%) موافقة وقدر الانحراف (0.803)،وقدر المتوسط العام (2.39) أي اتخذ المستقصين اتجاه الموافقة على هذا الإجراء .

- **في حالة وجود ظروف تؤثر على الكشوف المالية ولم تعدلها الإدارة وتم إيداع تقرير تدقيق للكيان يجب على المدقق إشعار الهيئة المداولة بعدم إظهار الكشوف المالية وعلية تفادي استعمالها .**

احتلت هذه العبارة الرتبة (11)حيث كانت العينة الغير موافقة على هدا الإجراء (19.4%) ونسبة الحياد (30.6%) أما الفئة العينة الموافقة (50%)، واخذ الانحراف المعياري قيمة (0.786) بينما قدر المتوسط المرجح (2.31) فاتجهت العينة على أنها تتخذ إجراء قراءة احدث بيانات مرحلية متوفرة للمنشأة .

- **لا يلزم المدقق بأي إجراء على الكشوف المالية بعد إشهارها .**

اخدت هذه العبارة الرتبة (3) بعدم موافقة (16.7%) واتخاذ الحياد بنسبة (13.9%) اخدت (69.4%) الموافقة وقدر الانحراف (0.774)،والملاحظ من المتوسط المرجح (2.53)الذي يعكس موافقة عينة الدراسة من مراجعي حسابات على أن المدقق غير ملزم بأي إجراء على الكشوف المالية بعد إشهارها .

و في الأخير نستنتج مما سبق أن مراجع الحسابات في الجزائر يتعامل مع الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وفق إجراءات معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة 560 سواء من خلال تعامل المراجع مع الأحداث التي وقعت بين تاريخ نهاية السنة وتاريخ تقرير المدقق او تقييم الأحداث التي يعلم بها المدقق بعد تاريخ تقرير التدقيق إلى غاية تاريخ اعتماد الكشوف المالية وهذا ما يثبت الفرضية الأولى من الدراسة .

2. مناقشة وتفسير اختبار الفرضية الثانية .

بدراسة البيانات المعروضة بالجدول رقم (2-17) اتضح أن إجابات المستقصى منهم كانت حول الاتجاه الموافق الايجابي حيث بلغ المتوسط العام للمحور الثاني المتضمن مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية وذلك بمتوسط عام قدر (2.3580) وانحراف معياري قدر (0.396) وذلك من خلال الإجابة على فقرات المحور الثاني .

- **يساهم معيار التدقيق الأحداث اللاحقة بتطوير التدقيق في الجزائر بشكل يتناسب مع تطور الواقع الدولي له .**

أخذت هذه العبارة المرتبة رقم (4) حيث لم يوافق عليها بنسبة (19.4%) وهناك فئة قررت الحيادية بنسبة (16.7%) أما العينة التي اتفقت مع هذا الإجراء أخذت نسبة (63.9%) و بلغ الانحراف المعياري (0.809) حيث اتجه المتوسط المرجح لهذه الفقرة نسبة (2.44) حيث رأت العينة المستقصاة أن معيار التدقيق للأحداث اللاحقة يساهم بتطوير التدقيق في الجزائر بشكل يتناسب مع تطور الواقع الدولي للتدقيق .

- **يلبي معيار التدقيق560 احتياجات المدقق في الجزائر المرتبطة بالأحداث اللاحقة .**

شغلت هذه العبارة الرتبة رقم (5) وقد قدرت نسبة الفئة الغير موافقة على هذا الإجراء (8.3%)، الفئة المحايدة (41.7%) أما الفئة الموافقة على هذا الرأي (50%) ،قدر الانحراف المعياري (0.649)،وقدر المتوسط العام (2.42) نستنتج أن اغلب العينة أجمعت على أن احتياجات المدقق المرتبطة بالأحداث اللاحقة يلبيها معيار التدقيق الجزائري 560.

- **معيار التدقيق للأحداث قابل لتطبيق في ظل الظروف الراهنة لواقع مهنة التدقيق .**

اخدت هذه العبارة الرتبة (7) وقدرت نسبة الفئة الغير موافقة (22.2%) ،في حين قدرت الفئة التي اتخذت الحياد (27.2%)،وكانت نسبة العينة الموافقة (50%)وقدر الانحراف (0.815)،والملاحظ من المتوسط المرجح (2.28)الذي يعكس اتجاه رأي عينة الدراسة من مراجعي حسابات على اختيار الحياد بخصوص قابلية تطبيق معيار التدقيق الأحداث اللاحقة في ظل الظروف الراهنة لواقع مهنة التدقيق من عدم تطبيق المراسيم والقوانين المنظمة للمهنة وممارسة محاسبة إبداعية من طرف المدققين .

- **يبلقى معيار التدقيق 560 الأحداث قبول في الجزائر .**

احتلت هذه العبارة الرتبة (9)حيث كانت العينة الغير موافقة على هدا الراي(25%) ،ونسبة الحياد (52.8%) اما الفئة العينة الموافقة (22.2%)، واخذ الانحراف المعياري قيمة (0.696) بينما قدر المتوسط المرجح (1.97) أي أن العينة قررت اتخاذ الحياد حول مدى القبول الذي لقيه معيار التدقيق 560 في الجزائر.

- **تبني معيار التدقيق الأحداث اللاحقة في الجزائر خطوة لتحقيق التوافق مع المعيار الدولي للتدقيق الأحداث اللاحقة .**

شغلت هذه العبارة الرتبة رقم (1) وقد قدرت نسبة الفئة الغير موافقة على هذا الرأي (11.%)، الفئة المحايدة (22.2%)أما الفئة الموافقة على هذا الرأي (66.7%)،قدر الانحراف المعياري (0.995)،وقدر المتوسط العام (2.56) حيث اجمع أفراد العينة من مراجعي حسابات على أن تبني معيار التدقيق الأحداث اللاحقة في الجزائر خطوة لتحقيق التوافق مع المعيار الدولي للتدقيق الأحداث اللاحقة .

- **يساهم التنظيم الداخلي على مستوى مكاتب التدقيق في فاعلية معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة .**

احتلت هذه الفقرة الرتبة(2) حيث قدرت نسبة العينة الغير موافقة على هدا الراي(13.9%) ونسبة الحياد (25%) أما الفئة العينة الموافقة(61.1%)، واخذ الانحراف المعياري قيمة (0.736) بينما قدر المتوسط المرجح (2.47) الملاحظ أن جل العينة وافقت على أن التنظيم الداخلي على مستوى مكاتب التدقيق يساهم في فاعلية معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة.

- **الممارسة المهنية لتدقيق في الجزائر تختلف عن الممارسة الدولية للتدقيق .**

اخدت هذه العبارة الرتبة رقم (6) وقد قدرت نسبة الفئة الغير موافقة على هذا الرأي (19.4%)، الفئة المحايدة (22.2%)أما الفئة الموافقة على هذا الإجراء (58.3%) ،قدر الانحراف المعياري (0.803)،وقدر المتوسط العام (2.39) حيث أجمعت العينة بالموافقة على إن الممارسة المهنية لتدقيق في الجزائر تختلف عن الممارسة الدولية للتدقيق .

- **يتطلب معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة إعادة تأهيل وتدريبين المدققين .**

احتلت هذه العبارة الرتبة رقم (3)وقد قدرت نسبة الفئة الغير موافقة على هذا (19.4%)الفئة المحايدة (13.9%) والفئة الموافقة على هذا الرأي (66.7%) ،قدر الانحراف المعياري (0.810))،وقدر المتوسط (2.47)

حيث أجمعت العينة بالموافقة على أن تطبيق معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة يتطلب إعادة تأهيل وتدريبين المدققين .

- تتناسب الإجراءات التي يقوم بها المدقق مع الإجراءات التي جاء بها معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة .

اخدت هذه العبارة الرتبة رقم (8)وقد قدرت نسبة الفئة الغير موافقة على هذا الرأي (16.7%) ، الفئة المحايدة (44.4%) والفئة الموافقة على هذا الرأي (38.9%) ،قدر الانحراف المعياري (0.722))،وقدر المتوسط (2.22) أن آراء المستقصين اتخذت الحياد حول مدى تناسب الإجراءات التي يقوم بها المدقق مع الإجراءات التي جاء بها معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة .

في الأخير الملاحظ من من معظم إجابات العينة اتفقت على ان معيار التدقيق 560 يحظى بالقبول ويلبي احتياجات المدقق في الجزائر ويساهم في تطوير بيئة التدقيق الجزائرية رغم التحفظ حول عدة أمور و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

الفرع الثاني : تفسير و مناقشة نتائج العلاقات الارتباطية بين جميع متغيرات الدراسة .

مناقشة فرضية وجود علاقة ارتباطيه بين المحور الأول والمحور الثاني.

1-يتضح من خلال الجدول رقم (2-18) جدول الارتباطات أن علاقة ارتباط المحور الأول مع المحور الثاني أي بين كيف يتعامل مراجع الحسابات مع الأحداث اللاحقة وبين ما مدى استجابة معيار تدقيق الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية علاقة ارتباطيه دالة إحصائيا عند (0.05) بمعدل ارتباط قدره (42.2%)يعكس تأثير كل من المحورين بالأخر فمعيار التدقيق 560 ينعكس تطبيقه من قبل مراجعي الحسابات على تطوير بيئة التدقيق الجزائرية، في حين تنعكس بيئة التدقيق في الجزائر على مدى تطبيق هذا المعيار.

تعود أهمية كل بعد في ممارسات التي يجب أن يلتزم بها المراجع وانعكاساتها على تطور التدقيق ونجد أن البعد الأول من المحور الأول والمتمثل في تعامل المراجع مع الأحداث اللاحقة التي وقعت بين تاريخ نهاية السنة وتاريخ تقرير المدقق وفق الإجراءات التي جاء بها معيار التدقيق الجزائري 560 علاقة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (sig=0.05) في حين نجد انه لا توجد علاقة ارتباطيه بين المحور الثاني والبعد الثاني من المحور الأول تقييم الأحداث التي يعلم بها المدقق بعد تاريخ تقرير التدقيق إلى غاية تاريخ اعتماد الكشوف المالية يتطلب إجراء ،حيث نستنتج أن البعد الأول من المتغير المستقل هو البعد الأكثر تأثيرا على المتغير التابع أي أن تعامل مراجع الحسابات مع الأحداث التي وقعت بين تاريخ نهاية السنة وتاريخ تقرير المدقق وفق الإجراءات التي جاء بها معيار التدقيق الجزائري ينعكس اجابا على بيئة التدقيق الجزائرية بحيث تتوحد نظرة ومعالجة مراجعي الحسابات لهذه الأحداث .

2-تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-19) إن معامل الارتباط الخطي يتراوح بين (كيف يتعامل مراجع الحسابات مع الأحداث اللاحقة) و(ما مدى استجابة معيار التدقيق الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية) دو مستوى ايجابي حيث بلغت القيمة الإجمالية للعلاقة الارتباطية بين المتغيرين (42.2) حيث تعبر على وجود ارتباط متوسط بين

المحورين ،وهي قيمة ايجابية تثبت تأثير التزام مراجع الحسابات بمعيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة (560) على بيئة التدقيق الجزائرية وإضافة مرجع قانوني أخر ضمن المراسيم والمقررات والقوانين التي تضبط المهنة وتساهم في تطوير هذه البيئة لتحقيق توافق بينها وبين بيئة التدقيق الدولية ،حيث نجد ان مدى الدقة في تقدير المتغير التابع هو (17.8%)حيث يمثل مساهمة معيار التدقيق الجزائري في ترقية البيئة الجزائرية والبقية المتبقي تكون بنسبة (82.2%) تعود لعوامل أخرى .

✓ **تباين خطط الانحدار**

من خلال الجدول رقم (2-20)نلاحظ أن:

- مجموع مربعات الانحدار يساوي (0,763) ومجموع مربعات البواقي هو (3,528) ومجموع المربعات الكلي يساوي (4,291)؛
- درجة حرية الانحدار df هي 1 ودرجة حرية البواقي هي 35؛
- معدل مربعات الانحدار هو (763,) ومعدل مربعات البواقي هو (104)؛
- قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو (7,358)؛
- مستوى دلالة الاختبار (0.01) أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.005 فنرفضها وبالتالي خط الانحدار يلاءم المعطيات

✓ **دراسة معاملات خط الانحدار**

من خلال الجدول رقم(2-21)نلاحظ ان :

- مقطع خط الانحدار يساوي 1,490الذي يمثل a من معادلة الخط المستقيم Y=a+bxا ما ميل خط الانحدار b في الجدول هو 0,400 وبذلك تصبح معادلة خط الانحدار للمتغير المستقل Y=1,490+0.400x ، بحيث Y متغير تابع وx متغير مستقل ؛
- نتيجة اختبار t على فرضيات ميل خط الانحدار للمتغير المستقل 2,713، ومقطع خط الانحدار؛4,232

وعند دراسة قيم sig نجد ان القيم 0.000، 010,هي قيم مقبولة لأنها تحقق الفرضية البديلة فتصبح معادلة خط الانحدار هي Y=1,490+0.400x والشكل الموالي يوضح مدى ملائمة خط الانحدار.

الشكل رقم (2-2) يوضح مدى ملائمة خط الانحدار.

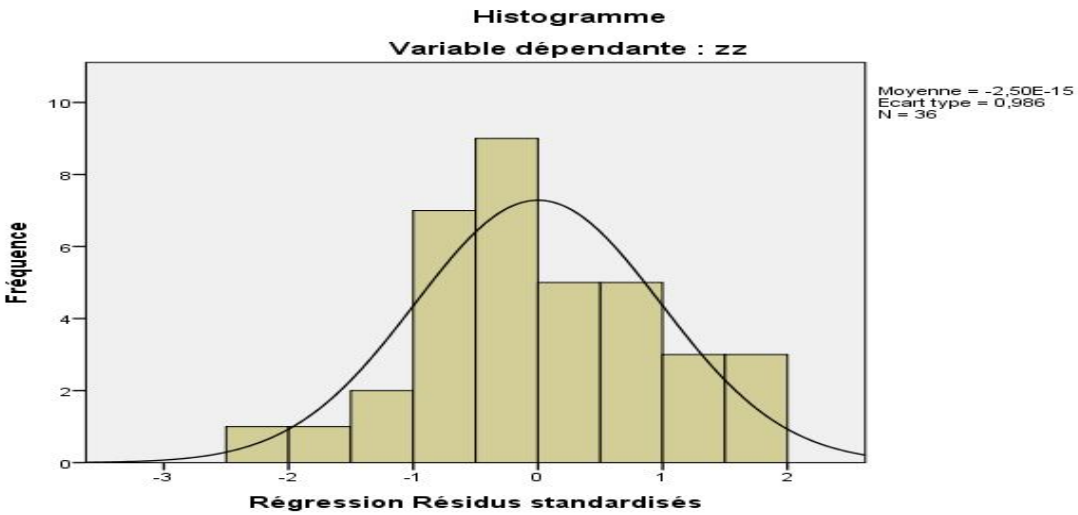

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss23 .

مناقشة وتفسير اختبار الإحصائي للفرضية الرابعة:

- تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للاختبار تأثيرات المتغيرات الشخصية على إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثالث مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية .

1. متغير الجنس .

يظهر من خلال الجدول رقم (2-21) السابق لتحليل التباين الأحادي لدراسة فروق متوسطات إجابة مراجعي الحسابات على مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية حسب الجنس أن القيمة الإحصائية لمتغير الجنس (Sig=0.622)كانت اكبر من مستوى الدلالة (0.05) و بالتالي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لمتغير الجنس على إجابات المستجوبين حول مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية أي لا توجد فروق بين إجابات مراجعي الحسابات تبعا الجنس.

2. متغير العمر.

يظهر من خلال الجدول رقم (2-22) السابق لتحليل التباين الأحادي لدراسة فروق متوسطات إجابة مراجعي الحسابات على مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية حسب العمر أن قيمة (Sig=0.037) وهي اقل من 0.05% و بالتالي هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين العمر و إجابات مراجعي الحسابات حول مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية إذن عمر المستجوبين يؤثر على استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية.

3. متغير الفئة الوظيفية .

يظهر من خلال الجدول رقم (2-23) لتحليل التباين الأحادي الأحادي لدراسة فروق متوسطات نظرة مراجعي الحسابات حول مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية حسب الرتبة الوظيفية ان القيمة الإحصائية لمتغير المستوى التعليمي حيث قيمة Sig= 0.607 كانت اكبر من مستوى المعنوية 0.05% أي لا

توجد فروق بين إجابات العمال تبعا لمستوى متغير الفئة الوظيفية وبالتالي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوظيفة و مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية ، ومنه متغير الوظيفة للمبحوثين لا يؤثر على مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية .

4. متغير المستوى التعليمي .

يظهر من خلال لتحليل التباين الأحادي جدول رقم (2-24) لدراسة فروق متوسطات إجابات مراجعي الحسابات حول مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية على حسب المستوى التعليمي آن القيمة الإحصائية لمتغير المستوى التعليمي Sig= 0.859 كانت اكبر من مستوى الدلالة 0.05% أي لا توجد فروق بين إجابات العمال تبعا للمستوى وبالتالي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي و ، ومنه متغير المستوى التعليمي للمبحوثين لا يؤثر على مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية ،ومنه نقول أن كل أفراد العينة يتمتعون بتعليم دو مستوى مهني عالي .

5. متغير الخبرة .

يظهر من خلال الجدول (2-25) لتحليل التباين الأحادي لدراسة فروق متوسطات إجابات مراجعي الحسابات حول مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية على حسب الخبرة ان القيمة الإحصائية لمتغير المستوى التعليمي Sig= 0.51 كانت اكبر من مستوى الدلالة 0.05% أي لا توجد فروق بين إجابات مراجعي الحسابات تبعا لمتغير الخبرة وبالتالي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة و ، ومنه متغير الخبرة لعينة الدراسة لا يؤثر على الإجابة على مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائر.

في الأخير نستنتج أن المتغيرات الشخصية لاتؤثر على مدى استحابة معيار الاحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية .

خلاصة الفصل :

تطرقنا من خلال هذا الفصل للجانب التطبيقي لموضوع الدراسة معتمدين في ذلك على مجموعة من الاختبارات والتي حاولنا من خلالها معالجة البيانات المستخرجة بواسطة أداة الدراسة ممثلة في الاستبيان وتمثيلها في قيم قابلة للتفسير كان الهدف منها اختبار صحة فروض الدراسة حيث احتوى المحور الأول على الإجراءات التي يقوم بها مراجع الحسابات في حالة ظهور أحداث لاحقة وفق الإجراءات التي نص عليها معيار التدقيق الجزائري 560 ،أما المحور الثاني مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية ,

واهم ما استنتجتاه من الفصل الثاني على أفراد العينة المستقصاة أجمعت على إتباع إجراءات معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة وان تطبيق معيار التدقيق الأحداث اللاحقة ينعكس بالإيجاب على بيئة التدقيق الجزائرية بحيث يساهم في تطويرها وتحسين واقع الممارسات المهنية في الجزائر ،وخلصت الدراسة إلى اعتماد معيار تدقيق جزائري للأحداث اللاحقة يتوافق مع البيئة الجزائرية حيث يعتبر خطوة لتحقيق التوافق بين التدقيق في الجزائر والتدقيق الدولي .

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لمعيار التدقيق الأحداث اللاحقة 560 وتحديد مسؤولية مراجع الحسابات عن الأحداث اللاحقة وذلك من خلال الانطلاق من مجموعة من الفرضيات والتي بنيت عليها دراستنا ، وذلك من خلال دراسة تدخل في ايطار تقييم معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة 560 ومدى استجابة هذا المعيار للبيئة الجزائرية وذلك بأخذ أراء عينة من محافظي حسابات ومساعدي محافظي حسابات وخبراء محاسبيين ومساعدي خبراء محاسبة في(ورقلة،الاغواط،الوادي،الجلفة)في الفترة المتمثلة في شهر مارس 2017،

وذلك بطرح الإشكالية الآتية "ما مدى تطبيق معيار التدقيق الأحداث اللاحقة ،وما مدى استجابته للبيئة الجزائرية ".

ومن خلال تناولنا للموضوع في فصلين خصص الفصل الأول لدراسة الجانب النظري للموضوع أما الفصل الثاني فتم تخصيصه للجانب الجانب التطبيقي وذلك من خلال معرفة كيفية تعامل مراجع الحسابات في الجزائر مع الأحداث اللاحقة ومعرفة ما مدى استجابة هذا المعيار للبيئة الجزائرية ، وقد توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

1. استنتاجات الفصل الأول:

من خلال الجانب النظري والدراسات السابقة نجد انه توجد العديد تصدر معايير تدقيق محلية مستمدة من معايير التدقيق الدولية بما بلائم بيئاتها لمواكبة التطورات الحاصلة على مستوى هذه الدول وعلى مستوى الاقتصاد العالمي كما ارتكزت الاستنتاجات فيما يلي :

- معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة 560 مستمد من المعيار الدولي لتدقيق الأحداث اللاحقة.
- يتضمن معيار التدقيق الأحداث اللاحقة تحديد مسؤولية المدقق إزاء الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية .
- معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة 560 هو خطوة لمواكبة التطورات والتغيرات والمستجدات الدولية.
- وجود بيئة تدقيق جزائرية تتسم بمجموعة من المراسيم والقوانين والقرارات التي تنظم مهنة التدقيق في الجزائر .

2. استنتاجات الفصل الثاني:

من خلال اختبار الفرضيات في الدراسة الميدانية تحصلنا على عدة استنتاجات أهمها :

- تطبيق إجراءات معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة 560 من طرف المدققين و حظيه بالقبول من طرف المهنيين .
- مساهمة وانعكاس معيار التدقيق الجزائري 560 في تطوير بيئة التدقيق.
- مساهمة معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة في تحقيق التوافق الدولي .
- انعكاس التنظيم الداخلي لمكاتب التدقيق على فاعلية معيار التدقيق الأحداث اللاحقة .

التوصيات والمقترحات:

- على مراجعي الحسابات الحرص على أخد دورات تدريبية لتطوير المستمر لمعارفهم العلمية والعملية.
- يتوجب على مراجعي الحسابات الاطلاع على كل مستجدات التدقيق من معايير دولية وجزائرية .
- ضرورة التزام مراجعي الحسابات بالقوانين والقرارات والمراسيم المنظمة للمهنة في الجزائر والابتعاد عن ممارسة المحاسبة الإبداعية.
- على مراجعي الحسابات العمل الفعلي بإجراءات معيار التدقيق الجزائري 560 عند وجود حدث لاحق لتاريخ الميزانية .

الآفاق:

يمكن الإشارة في الأخير أن بحثنا مرحلة تمهيدية لمواضيع بحث مستقبلية في سياق الموضوع على أن يتم تناول الموضوع بالتفصيل وذلك بتوسيع عينة الدراسة لتشمل عدد اكبر وربط معيار التدقيق الأحداث اللاحقة بمعايير في السياق والتي يقرا المعيار على أساسها ، ان يدرس التطبيق الفعلي للمعيار من قبل مراجعي الحسابات وليس التطبيق ألتصريحي .

قائمة المراجع

المراجع :

I. الكتب:

1. منصور احمد البدوي ،شحاتة السيد شحاتة ،**دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية المراجعة المصرية الدولية** ،الدار الجامعية ،مصر،2003.
2. محمد بوتين،**المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التدقيق** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2003.
3. حسن دحدوح ،حسين قاضي ،**أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية**، الطبعة الأولى ،دار الوراق، عمان ،1999.
4. محمد سمير الصبان ،عبد الوهاب نصر علي،المراجعة الخارجية المفاهيم الاساسية واليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية للتدقيق ،الدار الجامعية ،الاسكندرية،2002 .
5. محمد توهامي طواهر ، صديقي مسعود ،**المراجعة و تدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**،الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2005.
6. صلاح الدين حسين الهيتي ،**الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية تطبيقات باستخدام spss** ، الطبعة الثانية ،دار وائل للطباعة والنشر ،الأردن ،2006.

II. البحوث الجامعية:

1. احمد عمر بامشوش ،معايير التدقيق الدولية وامكانيات تطبيقها في الجمهورية اليمنية ،اطروحة دكتوراة ،2003
2. عباس حميدي ، الآثار الاقتصادية لعدم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ، مقال في مجلة الإدارة و الاقتصاد العراق العدد77/ 2009قتصادية والتجارية وعلوم التسيير2013 .
3. عمر علي كامل الدوري ،معايير التدقيق الدولية ومدى انسجامها مع متطلبات البيئة العراقية ،اطروحة دكتوراة ،2003.
4. شريقي عمر،التنظيم المهني للمراجعة (دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية)،أطروحة دكتوراه،جامعة سطيف1كلية العلوم الاقتصادية عباس حميدي ،2013 .
5. صديقي مسعود،نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية ،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر (2004).
6. احمد يوسف عريقات، د.محمد نديم دباغيه،اثر التزام شركات التدقيق الحسابات الأردنية بمعايير التدقيق الدولية على خططها الإستراتيجية التسويقية ،قسم الإدارة والمحاسبة جامعة عمان الأهلية
7. محي الدين عمر، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية دراسة مقارنة (حالة الجزائر) ،مذكرة ماجستير،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير المركز الجامعي المدية،2007-2008

8.عمورة جمال،ضرورة إصلاح مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر وتكييفها مع المعايير الدولية للمراجعة،ورقة بحثية ،جامعة سعد دحلب البليدة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

9.لقيطي الأخضر،معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الواقع المهني بالجزائر(دراسة تحليلية مقارنة)،رسالة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي2014-2015

10.محمد امين مازون،التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر،مذكرة ماجستير ، ،جامعة الجزائر03 ، (2011) .

III. المنشورات:

1.لجنة معايير المحاسبة الدولية،المعيار المحاسبي الدولي العاشر(الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية،مارس 2009.

2.الجريدة الرسمية الجزائرية، ، ،العدد رقم 74 ،2007 .

3.الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ترجمة جمعية المجمع العربي للمهنيين،،الجزء الأول طبعة عام 2010،الأردن،2010.

4.المجلس الوطني للمحاسبة، مقرر رقم 002المؤرخ في 04فيفري 2016المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، الجزائر، 2016.

IV. وقائع التظاهرات العلمية:

1. عبد الله بن صالح،دراسة تحليلية تقييميه لواقع إصلاح مهنة المراجعة بالجزائر ومدى توافقها مع معايير المراجعة الدولية،الملتقى الوطني الرابع (تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات)جامعة عبد الله بن صالح،دراسة تحليلية تقييميه لواقع إصلاح مهنة المراجعة بالجزائر ومدى توافقها مع معايير المراجعة الدولية،الملتقى الوطني الرابع (تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات)جامعة الأغواط 20-21 نوفمبر 2013.

2. عبد الفتاح ،**مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلاليspss**،

shttp://site.iugaza.edu.ps/mbarbakh/files/2010/02/questionaire_analyzis.pdfpss،

3.عمورة جمال،**ضرورة إصلاح مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر وتكييفها مع المعايير الدولية للمراجعة**،ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبية والمعايير الدولية للمراجعة،جامعة سعد دحلب،البليدة ،الجزائر، 13-14ديسمبر2011.

4.علي يونس، المعيار المحاسبي الدولي رقم(10)الأحداث اللاحقة لتاريخ التقرير ،ملتقى الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية،كلية الاقتصاد جامعة دمشق،سوريا،2009 .

V. القرارات القوانين والمراسيم :

1. **القانون رقم 7- 11المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هالموافق ل25-11-2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي** ،المادة 26-المادة 27-المادة 30،الجريدة الرسمية ، ، العدد رقم 74،الجزائر ، 2007.

2. **الأمر رقم 69-107مؤرخ في 22-شوال 1389 الموافق ل31-12-1969 يتضمن قانون المالية لسنة 1970**،الجريدة الرسمية ،العدد 110،الجزائر ،بتاريخ1969م.

3. **مرسوم 70-173المؤرخ في 16-11-1973، والدي يحدد مهام وواجبات المراقب واعتبر مراجع الحسابات كمراقب** ،الجريدة الرسمية، الجزائر.

4. [1]- **قانون رقم 80-05 المؤرخ في 17ربيع الثاني1400الموافق ل41-03-1980م الصادر في 30-10-1980،المقرر لانشاء مجلس المحاسبة**،الجريدة الرسمية،العدد10.

5. **قانون91- 08 المؤرخ في 12شوال1411ه الموافق ل27-04-1991م الصادرة بتاريخ1-05-1991يتعلق بمهنة الخبير ومحافظ الحسابات**،الجريدة الرسمية، العدد20،الجزائر، 1991.

6. **مرسوم تنفيذي رقم 92-20 المؤرخ في8رجب 1412ه الموافق ل 13-1-1992م الصادر في 15-1-1992م والذي يحدد تشكل مجلس النقابة الوطنية**،الجريدة الرسمية ،العدد رقم 03،الجزائر،.

7. **قرار رقم136-96المؤرخ ا في27دي القعدة 1416ه الموافقل15-04-1996لمتعلق بأخلاقيات مهنة الخبير ومحافظ الحسابات** ،الجريدة الرسمية ،العدد رقم24، الجزائر،الصادر في 17-04-1996،ص.ص :24-28.

8. **المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25-9-1996م يعلن فيه عن إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة،الجريدة الرسمية** ، العدد رقم65 ،الجزائر، 1996.

9. **القرار المؤرخ في 24-3-1999م الصادر في 16 محرم 1420ه الموافق ل2-5-1999**،**المتضمن الموافقة على الشهادات وشروط الخبرة المهنية لممارسة المهنة** ،الجريدة الرسمية ، العدد رقم 32 ،الجزائر،1999.

10. **المرسوم التنفيذي رقم 1-421 المؤرخ في 5 شوال 1422ه الموافق ل20-12-2001م يتضمن القانون الاساسي الخاص بالمدققين الماليين لمجلس المحاسبة الصادر في 26-12-2001**، الجريدة الرسمية، العدد رقم80،الجزائر،2001.

11. **قرار وزاري مشترك مؤرخ في 26 ذي القعدة 1424هـ الموافق 19-1-2004م يحدد إطار تنظيم التكوين المتخصص لالتحاق برتبة المدققين الماليين لمجلس المحاسبة الصادر في 5-5-2004م**،الجريدة الرسمية ، **العدد رقم 28،الجزائر**.

12. **إصدار مقرر مؤرخ في 15ربيع الثاني 1427هـ الموافق 13-5-2006م يعدل ويتمم المقرر المؤرخ في 24-3-1999م الصادر في 21يونيو 2006**،الجريدة الرسمية، العدد 41،الجزائر،2006.

13. **قانون 07-11 المؤرخ في15 ذي القعدة عم 1428هـ الموافق ل25-11-2007ميتضمن النظام المحاسبي المالي** ، الجريدة الرسمية ، العدد رقم74.

14. **قانون 10-1المؤرخ في 16رجب1431هـ الموافق11-7-2010م لإصلاح منظومة التدقيق والمتعلق بمهنة المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الصادر في 11يوليو 2010م**،الجريدة الرسمية، العدد رقم42 ،الجزائر.

15. **مرسوم تنفيذي رقم11-28 المؤرخ في22 صفر عام1432هـ الموافق 27-1-2011م يحدد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية لخبراء المجالس والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته الصادر في2 فيفري 2011م**، الجريدة الرسمية ، العدد رقم7،الجزائر،2011 م،ص16.

16. **مرسوم تنفيذي رقم11-30 المؤرخ في22 صفر عام1432هـ الموافق 27-1-2011م،يحدد شروط و كيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الصادر في2 فيفري 2011م**، الجريدة الرسمية ، العدد رقم7،الجزائر،2011 م ،ص :20.

17. [1]**مرسوم تنفيذي رقم11-30 المؤرخ في22 صفر عام1432هـ الموافق 27-1-2011م،يتعلق بالشروط ومحافظ الحسابات الصادر في2 فيفري 2011م** ، الجريدة الرسمية ، العدد رقم7،الجزائر،2011 م ،ص :22.

18. **المرسوم تنفيذي رقم11-32 المؤرخ في22 صفر عام1432هـ الموافق 27-1-2011م،يتعلق بتعيين و كيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الصادر في2 فيفري 2011م** ، الجريدة الرسمية ، العدد رقم7،الجزائر،2011 م ،ص :23.

19. **المرسوم التنفيذي رقم 13-10المؤرخ في1ربيع الأول عام1434 هـ الموافق 13-1-2013م يحدد درجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد من خلال ممارسة وظيفتهم وكذا العقوبات التي تقابلها الصادر في 16-1-2013م**،الجريدة الرسمية ،العدد رقم 3،الجزائر، 2013م،ص :18.

20. **إصدار القرار المؤرخ في 15 شعبان عام 1435هـ الموافق ل24-5-2013 يحدد محتوى معايير محافظ الحسابات الصادر في 30 افريل 2014م**،،لجريدة الرسمية ،العدد رقم 24،الجزائر،2014 ،ص :22.

21. **القرار المؤرخ في 10 ربيع الاول1435هـ الموافق ل12-1-2014م يحدد كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات الصادر في 30 افريل 2014م**،،لجريدة الرسمية ،العدد رقم 24،الجزائر،2014 ، ص :22.

22. المجلس الوطني للمحاسبة، مرجع سبق ذكره، المادة1.

23. القانون التجاري، **المادة 241**،**الموقع الالكتروني للامانة العامة للحكومة**،**الجزائر**، 2007.

VI. الجرائد و المجلات العامة:

1. حسام بن عبد المحسن العنفري، آثار الالتزام بمعايير المراجعة المحلية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية ،مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة (2004).

2. chong Gi n، اطار عمل مراجعة الحسابات في جمهورية الصين الشعبية و إرشادات معايير المراجعة الدولية ،بعض المقارنات ،مقال،2000.

3. Kenny and k-chan، معايير المراجعة في الصين- تحليل مقارن مع المعايير الدولية والإرشادات الملائمة ،مقال،2000 .

4. روساي (Russey) تطوير معايير المراجعة الدولية،مقال،1999.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1):استمارة الاستبانة

جـامعة قـاصـدي مربـاح ورقـلـة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

استمارة استبيان:

تحية طيبة وبعد في إطار انجاز مذكرة ماستر في العلوم المحاسبية و الجبائية تحت عنوان (**دراسة مقارنة بين معيار التدقيق الدولي والجزائري الأحداث اللاحقة 560 ومدى استجابة هذا المعيار للبيئة الجزائرية**) و يشرفني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يهدف إلى الحصول على أرائكم القيمة ومقترحات سيادتكم المتعلقة بموضوع البحث حول ماتضمنه من تساؤلات وأحيطكم علما بأن هذا الاستبيان يعتبر جزءا ذا أهمية بالغة بالنسبة للبحث لذلك نرجو منكم قراءة كل فقرة بتمعن للوصول إلى نتائج مقبولة ودلك بوضع علامة (×)على الإجابة المناسبة والمفيدة علما إن إجابتكم تحظى بالسرية التامة والتي لن تستخدم لأغراض البحث العلمي و الأكاديمي فقط وستكونون بإذن الله احد المساهمين في هاته الدراسة، وفي الأخير تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير.

الطالبة:صديقي سارة

الجزء الأول:الأسئلة الخاصة بالبيانات العامة(الشخصية)

1-الجنس ذكر ☐ أنثى ☐

2-العمر اقل من(☐ من31ا ☐ 41 ا ☐ من51فما فوق ☐

3-الفئة الوظيفية خبير ☐ مساعد خبير ☐ محافظ ☐ مساعد محافظ ح ☐

4-المؤهل العلمي ☐ ليس ☐ دراسات ☐ شهادات ☐

5-الخ ☐ اقل من5 ☐ من6 10 ☐ من11 1 ☐ اكثر ☐

الجزء الثاني:الأسئلة الخاصة بالدراسة

المحور الأول : يتعامل مراجع الحسابات في الجزائر وفق إجراءات معيار التدقيق الجزائري 560 الأحداث اللاحقة

الرقم	العبارات	لا أوافق	محايد	موافق
	يتعامل المراجع مع الأحداث التي وقعت بين تاريخ نهاية السنة وتاريخ تقرير المدقق وفق الإجراءات التي جاء بها معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة560			
1	-فحص الإجراءات التي قامت الإدارة بوضعها التأكد من الأحداث اللاحقة تم تحديدها			
2	-قراءة محاضر مجلس الإدارة المنعقدة بعد تاريخ الكشوف المالية			
3	-قراءة احدث بيانات مرحلية متوفرة للمنشأة			
4	-الاستفسار من الإدارة حول الأحداث اللاحقة المهمة			
5	-التأكد من انه تم الإفصاح عن تلك الأحداث الهامة بشكل ملائم			

6	–تحليل ومناقشة أخر بيانات مالية دورية متوفرة مع الإدارة				
7	–في حالة عدم إعداد كشوف مالية لدواعي خاصة أو عدم وجود محاضر للإدارة تأخذ إجراءات تدقيق بشكل مراجعة الدفاتر المحاسبية المتوفرة				
8	–الاستفسار من محامي المؤسسة حول الدعاوى المقامة على المنشأة(كفرض الاستمرارية)				
9	–فحص الأحداث الحاصلة بعد نهاية الفترة التي تؤثر على استمرارية المنشأة				
10	–جمع العناصر المثبتة والكافية للأحداث الواجبة التعديل وقد تتخللها إجراءات إعادة النظر أو مسح للتحقق في وثائق المحاسبية				
11	–المدقق مطالب بإجراء تدقيق إضافي حول العناصر التي سبق وخضعت لإجراءات مرضية				
تقييم الأحداث التي يعلم بها المدقق بعد تاريخ تقرير التدقيق إلى غاية تاريخ اعتماد الكشوف المالية يتطلب إجراء					
1	–مناقشة الإدارة حول الأحداث				
2	–دراسة فيما إذا كانت البيانات المالية بحاجة إلى تعديل				
3	–تزويد الإدارة بتقرير جديد في حالة قيامها بتعديل البيانات المالية				
4	–تستفسر من الإدارة عن الكيفية التي تنوي التعامل بها في هده النقطة في الكشوف المالية				
5	–تنفد إجراءات تدقيق ظرفية على الأحداث اللاحقة الخاصة بالتعديل الذي قامت به الإدارة على الكشوف المالية				
6	–يعدل التقرير بإدراج تاريخ إضافي يخص الحدث فقط المسبب لتعديل الكشوف المالية				
7	–يعدل التقرير بإصدار تقرير جديد				
8	–يعدل التقرير بإصدار تقرير معدل يشار فيه في فقرة عن الحدث المسبب لتعديل الكشوف المالية				
9	–في حالة وجود ظروف تؤثر على الكشوف المالية ولم تعدلها الإدارة ولم يتم إيداع تقرير للكيان استوجب على المدقق تغيير رأيه في إرسال تقريره				
10	–في حالة وجود ظروف تؤثر على الكشوف المالية ولم تعدلها الإدارة وتم إيداع تقرير تدقيق للكيان يجب على المدقق إشعار الهيئة لمداولة بعدم إظهار الكشوف المالية وعلية تفادي استعماله				
11	–لا يلزم المدقق بأي إجراء على الكشوف المالية بعد إشهارها				

المحور الثاني:مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية

الرقم	العبارات	لا أوافق	محايد	موافق
1	-يساهم معيار التدقيق الأحداث اللاحقة بتطوير التدقيق في الجزائر بشكل يتناسب مع تطور الواقع الدولي له.			
2	- يلبي معيار التدقيق560 احتياجات المدقق في الجزائر المرتبطة بالأحداث اللاحقة.			
3	- معيار التدقيق للأحداث قابل لتطبيق في ظل الظروف الراهنة لواقع مهنة التدقيق.			
4	-يلقى معيار التدقيق 560 الأحداث قبول في الجزائر.			
5	- تبني معيار التدقيق الأحداث اللاحقة في الجزائر خطوة لتحقيق التوافق مع المعيار الدولي للتدقيق الأحداث اللاحقة.			
6	-يساهم التنظيم الداخلي على مستوى مكاتب التدقيق في فاعلية معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة.			
7	-الممارسة المهنية لتدقيق في الجزائر تختلف عن الممارسة الدولية للتدقيق.			
8	-يتطلب معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة إعادة تأهيل وتدريبين المدققين.			
9	-تتناسب الإجراءات التي يقوم بها المدقق مع الإجراءات التي جاء بها معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة.			

الملحق رقم (2) :الأساتذة المحكمين لاستمارة الاستبيان

الرقم	الأساتذة
1	مقدم خالد
2	مناصرية رشيد
3	مهاوة أمال
4	قوجيل محمد
5	دشاش عبد القادر
6	صديقي فؤاد
7	بابنات

الملحق رقم (3): توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية مقاييس الإحصاء الوصفي

الجنس

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé	
Valide	???	27	75.0	75.0	75.0
	????	9	25.0	25.0	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

العمر

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé	
Valide	??? ??30	11	30.6	30.6	30.6
	??31 ??? 40	15	41.7	41.7	72.2
	?? 41 ??? 50	8	22.2	22.2	94.4
	?? 51 ??? ???	2	5.6	5.6	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

الفئة الوظيفية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé	
Valide	???? ?????	7	19.4	19.4	19.4
	????? ???? ?????	7	19.4	19.4	38.9
	????? ??????	14	38.9	38.9	77.8
	????? ????? ??????	8	22.2	22.2	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	??????	3	8.3	8.3	8.3
	??????	11	30.6	30.6	38.9
	?????? ????	15	41.7	41.7	80.6
	?????? ?????	6	16.7	16.7	97.2
	5	1	2.8	2.8	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

الملحق رقم (4): معامل الارتباط لتبيان الصدق الداخلي والصدق البنائي

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=X1 X2 X3 X4 X5 X6 X7 X8 X9 X10 X11 X
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE
```

Corrélations

		X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10	X11	X
X1	Corrélation de Pearson	1	,220	,451**	,202	,220	,211	,355*	-,080	,220	,137	,328	,575**
	Sig. (bilatérale)		,198	,006	,238	,197	,218	,034	,643	,197	,427	,051	,000
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
X2	Corrélation de Pearson	,220	1	,287	,274	,362*	,439**	,037	,073	,257	-,230	,462**	,573**
	Sig. (bilatérale)	,198		,090	,105	,030	,007	,831	,671	,130	,177	,005	,000
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
X3	Corrélation de Pearson	,451**	,287	1	,480**	,099	,289	,381*	,102	,213	-,013	,324	,649**
	Sig. (bilatérale)	,006	,090		,003	,566	,087	,022	,553	,213	,941	,054	,000

	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
X4	Corrélation de Pearson	,202	,274	,480**	1	-,088	,224	,411*	-,008	,391*	,097	,398*	,613**
	Sig. (bilatérale)	,238	,105	,003		,611	,188	,013	,965	,018	,574	,016	,000
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
X5	Corrélation de Pearson	,220	,362*	,099	-,088	1	,548**	,147	,104	-,043	-,091	,172	,385*
	Sig. (bilatérale)	,197	,030	,566	,611		,001	,393	,545	,801	,597	,315	,020
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
X6	Corrélation de Pearson	,211	,439**	,289	,224	,548**	1	,394*	,008	,093	,025	,504**	,639**
	Sig. (bilatérale)	,218	,007	,087	,188	,001		,017	,963	,590	,886	,002	,000
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
X7	Corrélation de Pearson	,355*	,037	,381*	,411*	,147	,394*	1	-,181	,189	,202	,166	,544**
	Sig. (bilatérale)	,034	,831	,022	,013	,393	,017		,291	,271	,238	,333	,001
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
X8	Corrélation de Pearson	-,080	,073	,102	-,008	,104	,008	-,181	1	,167	-,017	-,127	,192
	Sig. (bilatérale)	,643	,671	,553	,965	,545	,963	,291		,331	,919	,460	,261
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
X9	Corrélation de Pearson	,220	,257	,213	,391*	-,043	,093	,189	,167	1	,291	,252	,550**
	Sig. (bilatérale)	,197	,130	,213	,018	,801	,590	,271	,331		,085	,139	,001
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
X10	Corrélation de Pearson	,137	-,230	-,013	,097	-,091	,025	,202	-,017	,291	1	,227	,270
	Sig. (bilatérale)	,427	,177	,941	,574	,597	,886	,238	,919	,085		,182	,111
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
X11	Corrélation de Pearson	,328	,462**	,324	,398*	,172	,504**	,166	-,127	,252	,227	1	,665**
	Sig. (bilatérale)	,051	,005	,054	,016	,315	,002	,333	,460	,139	,182		,000
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
X	Corrélation de Pearson	,575**	,573**	,649**	,613**	,385*	,639**	,544**	,192	,550**	,270	,665**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,020	,000	,001	,261	,001	,111	,000	
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=Y1 Y2 Y3 Y4 Y5 Y6 Y7 Y8 Y9 Y10 Y11 Y
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

		Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6	Y7	Y8	Y9	Y10	Y11	Y
Y1	Corrélation de Pearson	1	,291	,397*	,481**	,053	,245	,334*	,215	,306	,287	-,291	,557**
	Sig. (bilatérale)		,085	,016	,003	,759	,150	,047	,209	,069	,090	,085	,000
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Y2	Corrélation de Pearson	,291	1	,478**	,500**	,357*	,370*	,132	,066	,294	-,009	,192	,633**
	Sig. (bilatérale)	,085		,003	,002	,032	,026	,442	,702	,082	,958	,262	,000
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Y3	Corrélation de Pearson	,397*	,478**	1	,174	,357*	,424*	,238	,597**	,350*	,103	-,097	,682**
	Sig. (bilatérale)	,016	,003		,310	,032	,010	,163	,000	,036	,550	,575	,000
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Y4	Corrélation de Pearson	,481**	,500**	,174	1	,241	,336*	,231	,015	,351*	,271	,029	,624**
	Sig. (bilatérale)	,003	,002	,310		,157	,045	,175	,929	,036	,109	,865	,000
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Y5	Corrélation de Pearson	,053	,357*	,357*	,241	1	-,044	,069	,193	,000	,023	,262	,427**
	Sig. (bilatérale)	,759	,032	,032	,157		,799	,688	,259	1,000	,892	,123	,009
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Y6	Corrélation de Pearson	,245	,370*	,424*	,336*	-,044	1	,510**	,473**	,533**	,248	-,193	,678**
	Sig. (bilatérale)	,150	,026	,010	,045	,799		,001	,004	,001	,144	,258	,000
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Y7	Corrélation de Pearson	,334*	,132	,238	,231	,069	,510**	1	,320	,220	,365*	-,225	,552**
	Sig. (bilatérale)	,047	,442	,163	,175	,688	,001		,057	,196	,028	,188	,000
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36

Y8	Corrélation de Pearson	,215	,066	,597**	,015	,193	,473**	,320	1	,228	,074	-,287	,482**
	Sig. (bilatérale)	,209	,702	,000	,929	,259	,004	,057		,182	,668	,090	,003
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Y9	Corrélation de Pearson	,306	,294	,350*	,351*	,000	,533**	,220	,228	1	,440**	-,064	,636**
	Sig. (bilatérale)	,069	,082	,036	,036	1,000	,001	,196	,182		,007	,711	,000
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Y10	Corrélation de Pearson	,287	-,009	,103	,271	,023	,248	,365*	,074	,440**	1	,009	,489**
	Sig. (bilatérale)	,090	,958	,550	,109	,892	,144	,028	,668	,007		,958	,002
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Y11	Corrélation de Pearson	-,291	,192	-,097	,029	,262	-,193	-,225	-,287	-,064	,009	1	,065
	Sig. (bilatérale)	,085	,262	,575	,865	,123	,258	,188	,090	,711	,958		,705
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Y	Corrélation de Pearson	,557**	,633**	,682**	,624**	,427**	,678**	,552**	,482**	,636**	,489**	,065	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,009	,000	,000	,003	,000	,002	,705	
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).
**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

```
COMPUTE Z=( Z1 + Z2 + Z3 + Z5 + Z6 + Z7 + Z8 + Z10 + Z11).
EXECUTE.
CORRELATIONS
  /VARIABLES=Z1 Z2 Z3 Z5 Z6 Z7 Z8 Z10 Z11 Z
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

		Z1	Z2	Z3	Z5	Z6	Z7	Z8	Z10	Z11	Z
Z1	Corrélation de Pearson	1	,726**	,371*	,378*	,362*	,117	-,098	,107	-,027	,654**
	Sig. (bilatérale)		,000	,026	,023	,030	,496	,570	,536	,875	,000
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Z2	Corrélation de Pearson	,726**	1	,369*	,469**	-,021	-,005	-,210	-,005	,041	,512**
	Sig. (bilatérale)	,000		,027	,004	,903	,977	,219	,979	,814	,001
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Z3	Corrélation de Pearson	,371*	,369*	1	,467**	-,028	,013	,005	-,031	,232	,547**
	Sig. (bilatérale)	,026	,027		,004	,871	,939	,978	,856	,173	,001
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Z5	Corrélation de Pearson	,378*	,469**	,467**	1	-,085	,193	-,031	,075	,240	,596**
	Sig. (bilatérale)	,023	,004	,004		,621	,258	,856	,666	,158	,000
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Z6	Corrélation de Pearson	,362*	-,021	-,028	-,085	1	,199	,216	,130	-,025	,391*
	Sig. (bilatérale)	,030	,903	,871	,621		,246	,205	,451	,883	,018
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Z7	Corrélation de Pearson	,117	-,005	,013	,193	,199	1	,067	,094	,388*	,458**
	Sig. (bilatérale)	,496	,977	,939	,258	,246		,697	,584	,019	,005
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Z8	Corrélation de Pearson	-,098	-,210	,005	-,031	,216	,067	1	,369*	,192	,363*
	Sig. (bilatérale)	,570	,219	,978	,856	,205	,697		,027	,262	,030
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Z10	Corrélation de Pearson	,107	-,005	-,031	,075	,130	,094	,369*	1	,109	,438**
	Sig. (bilatérale)	,536	,979	,856	,666	,451	,584	,027		,528	,008
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Z11	Corrélation de Pearson	-,027	,041	,232	,240	-,025	,388*	,192	,109	1	,479**
	Sig. (bilatérale)	,875	,814	,173	,158	,883	,019	,262	,528		,003
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Z	Corrélation de Pearson	,654**	,512**	,547**	,596**	,391*	,458**	,363*	,438**	,479**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,001	,001	,000	,018	,005	,030	,008	,003	
	N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).
*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

Corrélations

```
COMPUTE M=( X + Y + Z).
EXECUTE.
CORRELATIONS
  /VARIABLES=X Y Z M
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE
```

Corrélations

		X	Y	Z	M
X	Corrélation de Pearson	1	,513**	,454**	,853**
	Sig. (bilatérale)		,001	,005	,000
	N	36	36	36	36
Y	Corrélation de Pearson	,513**	1	,283	,800**
	Sig. (bilatérale)	,001		,095	,000
	N	36	36	36	36
Z	Corrélation de Pearson	,454**	,283	1	,685**
	Sig. (bilatérale)	,005	,095		,000
	N	36	36	36	36
M	Corrélation de Pearson	,853**	,800**	,685**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	36	36	36	36

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

الملحق رقم (5): الفا كرونباح لحساب ثبات الاستبان

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,830	,830	31

الملحق رقم (6): متوسطات وانحرافات محاور الاستبيان وفقراتها

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
X1	36	1	3	2,53	,774
X2	36	1	3	2,47	,845
X3	36	1	3	2,56	,773
X4	36	1	3	2,47	,736
X5	36	1	3	2,78	,540
X6	36	1	3	2,53	,696
X7	36	1	3	2,42	,841
X8	36	1	3	1,83	,845
X9	36	1	3	2,17	,811
X10	36	1	3	2,61	,645
X11	36	1	3	2,11	,887
Y1	36	1	3	2,50	,697
Y2	36	1	3	2,47	,774
Y3	36	1	3	2,53	,774
Y4	36	1	3	2,39	,766
Y5	36	1	3	2,50	,775
Y6	36	1	3	2,39	,838
Y7	36	1	3	2,36	,798
Y8	36	1	3	2,69	,668
Y9	36	1	3	2,39	,803
Y10	36	1	3	2,31	,786
Y11	36	1	3	2,53	,774
Z1	36	1	3	2,44	,809
Z2	36	1	3	2,42	,649
Z3	36	1	3	2,28	,815
Z5	36	1	3	1,97	,696
Z6	36	1	3	2,56	,695
Z7	36	1	3	2,47	,736
Z8	36	1	3	2,39	,803

Z10	36	1	3	2,47	,810
Z11	36	1	3	2,22	,722
X	36	18	33	26,47	4,365
Y	36	13	33	27,06	4,491
Z	36	15,00	27,00	21,2222	3,32189
M	36	54,00	91,00	74,7500	9,58980
N valide (liste)	36				

الملحق رقم (7) :العلاقات الارتباطية بين المتغيرات

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=X Y K Z
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

		X	Y	K	Z
X	Corrélation de Pearson	1	,513**	,866**	,454**
	Sig. (bilatérale)		,001	,000	,005
	N	36	36	36	36
Y	Corrélation de Pearson	,513**	1	,874**	,283
	Sig. (bilatérale)	,001		,000	,095
	N	36	36	36	36
K	Corrélation de Pearson	,866**	,874**	1	,422*
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,010
	N	36	36	36	36
Z	Corrélation de Pearson	,454**	,283	,422*	1
	Sig. (bilatérale)	,005	,095	,010	
	N	36	36	36	36

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).
*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى Entry

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,422[a]	,178	,154	,32212

a. Prédicteurs : (Constante), Z

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,763	1	,763	7,358	,010[b]
	Résidu	3,528	34	,104		
	Total	4,291	35			

a. Variable dépendante : K
b. Prédicteurs : (Constante), Z

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,490	,352		4,232	,000
	Z	,400	,148	,422	2,713	,010

a. Variable dépendante : K

ملحق رقم (8) : تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

ANOVA

المحور الثالث:مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية

	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.028	1	.028	.247	.622
Intra-groupes	3.799	34	.112		
Total	3.826	35			

متغير الجنس

متغير العمر

ANOVA

المحور الثالث:مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.880	3	.293	3.185	.037
Intra-groupes	2.946	32	.092		
Total	3.826	35			

متغير الفئة الوظيفية

ANOVA

المحور الثالث:مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.211	3	.070	.621	.607
Intra-groupes	3.616	32	.113		
Total	3.826	35			

متغير المستوى التعليمي

ANOVA

المحور الثالث:مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية

	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.154	4	.039	.325	.859
Intra-groupes	3.672	31	.118		
Total	3.826	35			

ANOVA

متغير الخبرة

المحور الثالث:مدى استجابة معيار الأحداث اللاحقة للبيئة الجزائرية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.813	3	.271	2.877	.051
Intra-groupes	3.013	32	.094		
Total	3.826	35			

الفهرس

الفهرس :

الإهداء.....I
شكر و عرفان.....II
ملخص الدراسة.....III
قائمة المحتويات.....IV
قائمة الجداول VI
قائمة الإشكال.....VII
قائمة الملاحق.....IX
المقدمة.....أ

الفصل الأول :مفاهيم عامة حول الأحداث اللاحقة والمعايير التي تؤطرها

تمهيد.....2
المبحث الأول : الأحداث اللاحقة من منظور المحاسبة والتدقيق.....3
المطلب الأول:المنظور المحاسبي للأحداث اللاحقة.....3
الفرع الأول :المعيار المحاسبي الدولي للأحداث اللاحقة رقم(10).....3
الفرع الثاني : الأحداث اللاحقة حسب النظام المحاسبي المالي.....6
المطلب الثاني :ممارسات التدقيق لمعيار التدقيق الأحداث اللاحقة الدولي والجزائري.....7
الفرع الأول :معيار التدقيق الدولي للأحداث اللاحقة.....8
الفرع الثاني : معيار التدقيق الجزائري 560 الأحداث اللاحقة.....11
الفرع الثالث :المقارنة بين معياري التدقيق الدولي والجزائري للأحداث اللاحقة 560..... 14.
المطلب الثالث :البيئة الجزائرية للتدقيق.....14
الفرع الأول :مرحلة قبل الاستقلال.....15
الفرع الثاني : مرحلة بعد الاستقلال.....15
المبحث الثاني : الدراسات السابقة.....19
المطلب الأول : الدراسات العربية والأجنبية.....19
الفرع الاول :الدراسات العربية.....20
الفرع الثاني : الدراسات الأجنبية.....26
المطلب الثاني : مناقشة الدراسات و أوجه الشبه والاختلاف.....28
الفرع الأول : مناقشة الدراسات..... 28.
الفرع الثاني : أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة 29
خلاصة الفصل:.....31

الفصل الثاني :الدراسة الميدانية

تمهيد 33

المبحث الأول : الطريقة و أدوات الدراسة 34

المطلب الأول : طريقة الدراسة.....34

الفرع الأول : مجتمع الدراسة.....34

الفرع الثاني :عينة الدراسة.....34

المطلب الثاني : أدوات و أساليب الدراسة.....38

الفرع الأول :أدوات الدراسة.....38

الفرع الثاني :الأساليب الإحصائية المستخدمة.....39

المبحث الثاني :عرض وتحليل نتائج الاستبيان.....45

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة الميدانية.....45

الفرع الأول : النتائج المتعلقة بآراء عينة الدراسة إزاء محاور الاستبيان..... 46.

الفرع الثاني: العلاقات الارتباطية بين جميع متغيرات الدراسة.....50

المطلب الثاني : تحليل نتائج الفرضيات.....54

الفرع الأول : تفسير ومناقشة النتائج المتعلقة باراء عينة الدراسة ازاء محاور الاستبيان.....55

الفرع الثاني : تفسير ومناقشة نتائج العلاقات الارتباطية بين جميع المتغيرات.....61

خلاصة الفصل :.....64

الخاتمة:.....66

المراجع.....69

الملاحق.....75

الفهرس.....85